



جامعة الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي
د. رياض النقيب

الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات
د. إسماعيل صبري مقلد

الثورة السلوكية في العلوم السياسية
د. أحمد بدر

التكامل الاقتصادي العربي
الدوافع والطموح والمتغيرات
مع إشارة خاصة لدول الخليج
د. ابراهيم صقر

تقارير الأداء، وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير
د. علي عبدالرحيم

مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي
في مجتمعات الخليج المعاصرة
د. محمد المريخي



جامعة الكويت

مجلة
العلوم الاجتماعية
تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم الإنسانية

العدد الثاني / السنة الثالثة / ديسمبر ١٩٧٥ •

مجلة
العلوم الاجتماعية
تحت إشراف اللجنة الوطنية للعلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

هيئة التحرير :

- د . حسن الإبراهيم
- د . أسعد عبد الرحمن
- سكرتير التحرير
- د . محمد ربيع
- د . فريد الحسيني
- أ . علي توفيق علي
- د . شوقي حسين عبد الله
- عبد الرحمن فايز
- مساعد سكرتير التحرير

توجه جميع المراسلات باسم
سكرتير التحرير على عنوان المجلة

جامعة الكويت
كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية
ص.ب. / ٥٤٨٦ — الكويت

الاشتراكات

للمؤسسات	للأفراد	
٢٥٠٠٠ دينار	٧٥٠٠ دينار	في الكويت
	٥٠٠ دينار	للطلاب في الكويت
٢٧٠٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار	البلاد العربية
	٧٥٠٠ دينار	للطلاب في الوطن العربي
٣٠٠٠٠ دينار	٢٠٠٠ دينار	في الخارج
او ما يعادلها	او ما يعادلها	

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ،
ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة .

المحتوى العرء

صفءة	
٧	• الافتءاءة
	• بءوء بالعربية
١١	١ - ءءلءم ءءطءم من مفءوم الواقع العربى : د. رباء النقب
٢٢	٢ - الوفاق الدولى ودبلوماسية الازماء : د. اسماعىل صبرى مقلد
٣٥	٣ - ءءورة السلوكىة فى العلوم السىاسىة : د. اءمء بدر
٥١	٤ - ءءكامل الاقءسادى العربى : الدوافع .. والطموح والءءغىراء مع اءارة ءاصة لدول الخلىع : د. ابراهىم صقر
٦١	٥ - ءقارىر الاءاء وسىلة اءصال بىن المءاسب والمءىر : د. على عبء الرءىم
٧٧	٦ - مءءل لءراءة الواقع والءغىر الاءماءى فى مءءمعات الخلىع المعاصرة : د. مءمء ءائم الرمىءى
	• مرابعاء الكءب
٩١	١ - الءءوء الائمة والمعءرف بها : عبء الرءىم فاىز
٩٧	• ملءصاء البءوء بالانءلىزىة
١٠٣	• بءوء بالانءلىزىة

للنفساحية

دأبت « مجلة العلوم الاجتماعية » منذ أول أعدادها على تقديم الابحاث والابواب العلمية الجديدة التي يمكن أن تكون في مجموعها اضافات ولو بسيطة الى الموضوعات التي تعالجها المجلة . وبالتالي فقد أسهمت — ضمن حدودها — في إبراز أوجه الترابط بين مختلف العلوم الاجتماعية .

وقد كانت المرحلة السابقة من عمر المجلة محاولة لاعطائها طابعا خاصا يميزها عن سواها من المجلات العلمية المتخصصة ، وقد نجحت في ذلك الى حد معقول ، وكانت أبحاثها وأبوابها المختلفة فرصة لتفاعل والتقاء المفكرين في الوطن العربي وخارجه من المتخصصين في العلوم الاجتماعية . الامر الذي يوضحه تزايد عدد الباحثين الذين ساهموا في مادة المجلة سواء من الوطن العربي أو خارجه ممن استقطبتهم المجلة في المرحلة السابقة . وإذا كانت بحوث المجلة — سواء منها العربية أم الانجليزية — قد اعتبرت اسهاما علميا من أجل تطوير «علوم اجتماعية عربية» فان دعوتنا هي تتكرر لتجاوز أدوات التحليل التقليدية في دراسة الواقع العربي ، واعتماد أدوات جديدة تنطلق أساسا من ذلك الواقع .

ومع أن المجلة قد استطاعت أن ترسخ وجودها بين المجلات المتخصصة في الفترة الماضية : الا أننا نطمح أن تكون المرحلة القادمة مرحلة جديدة في حياة هذه المجلة العلمية تؤدي الى مساهمة أكبر عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية في مادتها ليس في الوطن العربي فحسب ، بل في أجزاء كثيرة من العالم .

« سكرتير التحرير »

بحوث
بالعبرية

تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي

د. رياض النقيب ●

مقدمة

إن ما يعرف الآن بالعالم العربي أو الشرق الأدنى ليس غريبا عن التقاليد العمرانية ولا تنقصه هذه التقاليد . وفي الواقع فإن هذه المنطقة الجغرافية هي مهد ليس لأقدم الحضارات مثل الحضارة المصرية ، حضارة ما بين النهرين والحضارة الفينيقية والإسلامية فقط ... بل أن الحضارات الحثية واليونانية والتركية والعربية تركت آثارا لا تمحى على معالمها . وقد دعيت هذه المنطقة من قبل العديد من المؤرخين « مهد » الحضارة الإنسانية وهي غنية بالمدن وتقاليد المدن .

وجدير بالذكر أن ابن خلدون العربي كان أول عالم اجتماعي يعالج المدينة وبنيتها ومشاكلها الاجتماعية بالإضافة إلى نواحيها السكانية بطريقة علمية . ولعله أول عمراني تطرق لعلم الاجتماع وجغرافية المدن بالمعنى المعاصر . وتعتبر « المقدمة » عملا هاما في التصنيف العمراني والبيئة العمرانية . وللمدينة العربية طابعها الخاص كالمدينة الأوروبية في المصور الوسطى ولقد تراجع هذا الطابع أسوة بمدينة القرون الوسطى . أمام قوى التوسع في الثلاثين أو أربعين سنة الماضية .

ولسوء الحظ فإن الإنسان العربي اليوم لم يستوح نرائه في توسيع مدينته لأعطائها وحدة وشخصية . ولكن وقوع المدينة العربية عرضة لتأثيرات السياسة والاستعمار النفط والتجارة فقط أصبحت المدينة العربية ضحية للقوى الاجتماعية والاقتصادية المتزنة بالمضاربة والاستغلال من الداخل والخارج وتفقرت أمام المدينة النموذجية للسيارات ، بعيدا من الانسجام والتناغم لا يوجد اليوم إلا مجموعات وتركيبات مختلفة للأبنية والسيارات والناس .

لقد تركت المدينة العربية تنمو وتنتشر بسرعة وذلك على حساب تدمير مظاهرها المميزة الهامة . وتمثل بيروت وبغداد والكويت الإمارات المعاصرة في مجال التخطيط والهندسة المعمارية والازمة الثقافية التي تواجهها المدينة العربية اليوم . لقد أساء فهم الثقافة بصورة عامة وجعلت نستسلم لمفهوم مغلو للحضارة . لقد كان يجب أن يتعلم العرب من التجارب المبررة التي تعرضت لها الممرنة الغربية بعض الدروس القيمة لكن هذه التجارب لم تحظ باهتمام بناء الممرنة العربية .

ومن الأسباب الرئيسية التي أثرت على نمو معظم المدن العربية وبالتالي كان لها تأثير عكسي بحيث أنها أعاققت نمو المدن الأخرى :

١ - لقد أدت القومية إلى استقلال البلاد العربية وكان لا بد من إعداد تطوير المراكز كبراً للحكومة والإدارة والتمثيل الدبلوماسي والتجارة ولكن على حساب المدن الأخرى .

٢ - التوسع العمراني بعد اكتشاف الموارد البترولية مما أدى إلى توسع عمراني لا مثيل له في السعودية وليبيا والكويت والعراق ومنطقة الخليج ككل .

٣ - سرعة تدفق الأموال من دول النفط إلى الدول العربية الأخرى المستفيدة مما أدى إلى تأثير مباشر على سرعة نمو مدن البلدان المستفيدة .

٤ - مشكلة اللاجئين بعد استعمار فلسطين ونشرد أكثر من مليون من سكانها إلى المناطق المجاورة .

٥ - أن النمو العمراني في الدول العربية لا يسير وفقا للأنماط المحلية بل وفقا لديناميكية المتفضيات السياسية .

٦ - الهجرة الواسعة من الريف إلى المدن وذلك بسبب إهمال الريف والمناطق الزراعية . وإلى آخره من الأسباب .

● عميد كلية الهندسة والبترول - جامعة الكويت

ان شكل وبنية المدينة العربية في المستقبل اذا ما بقي بعيدا عن مؤثرات التخطيط العلمي والشامل ليس بالامر المهم . ولا بد من أن نصحو لنفرك ان مدينة المستقبل العربية تحتاج الى الإبداع الموهب والجرأة والعلم والفن لتوجيه تطورها . وهذا النوع من التوجيه والإرشاد سوف يتصدى عندئذ للتحديات الجغرافية والطبوغرافية والفلسفية والتكنولوجية .

ان سرعة التطور والتنمية التكنولوجية التي يمر بها الانسان المعاصر تفوق حدود تخيلاته وامكانياته لمعالجة المشاكل التي تنتج من جراء هذه السرعة وأن الحقيقة الزمنية التي نعيشها الان تعتبر بدون مبالغة أهم حقيقة في تاريخ البشرية على الإطلاق . ويمكن اظهار ذلك اذا قسمنا « الخمسين الف » عام الماضية الى أجيال طول كل جيل منها « اثنان وسنون عاما » نكون مجموعة الأجيال التي عاشت الى حد الان هي (نهمائة جيل) . عاش منها الانسان (ستمائة وخمسون جيل) في الكهوف . وعط خلال (سبعين جيل) بعد ذلك استطاع الانسان أن يجد طريقه للفهم بها (كالكثافة) . فقط خلال (الستين جيل) الماضي استطاع الانسان أن يرى (كلمة مطبوعة) وعط خلال الاربعة اجيال الماضية استطاع الانسان أن يقبض وقته بدقة وعط خلال الجيلين المتصرين استطاع أن يستخدم الانسان بها المحرك الكهربائي وكل الاكتشافات والاختراعات الأخرى التي يعرفها اليوم وجدت خلال هذا الجيل المعاصر .

بل ان (٩٠ ٪) نسعين بالمائة من جميع علماء الحضارة الإنسانية لا زالوا على قيد الحياة يحذرون التطور والتغير بصورة مذهلة وعظيمة . (١)

ولا بد هنا من التساؤل مرة أخرى . هل الانسان العربي مسند لمجابهة مثل هذا التطور والتحرك بالمستوى الذي يعمته الان ؟ الاجابة مع مزيد الاسف كلا . أن التطور والتحرك لا يستطع شرائه بالتقنيات المدفوعة على هذه الأنطقة من الدول الأجنبية . بل لا بد من ايجاد قاعدة تعليمية لتقبل مثل هذه التطورات التكنولوجية .

وبما أن هذا الاتفاق يسبب الكلام فيه فأود أن اخصص كلامي عن التطور المدني والعمراني حيث هو مجال اختصاصي .

يهدف التخطيط في كل أشكاله الى زيادة رفاهية الامة . ونحن جميعا نقول بأنه يجب أن نخطط للإنسان . لذا فالإنسان يجب أن يكون نقطة الانطلاق وبغض النظر عن نوع التخطيط الذي نمارسه فان كل أنواع التخطيط تتشابه لتكيف بنية الانسان ولتزيده من رفاهيته .

هناك سببان هامين يدعوان البلدان العربية لقوية نشاطاتها في ميدان تخطيط المدن والأقاليم . اولا : أن البلدان العربية تسير نحو التحديث بسرعة هائلة تفوق معرفتها لتطبيق حركة التخطيط اللازمة . ثانيا : أن معظم البلدان العربية تنفق الكثير على الأساس الهيكلي (Infra Structure) ، وبالرغم من أن النفق المستمر للخبرة الفنية أمر أساسي لنجاح التخطيط من أجل التنمية . غير أن النجاح المرتجى في هذا المجال لن يحقق الا عندما تدرب المخططون في بيئة ونظمهم التي كفت لتسد حاجات واقعهم الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي والسياسي .

ان التثقف التخطيطي الشامل والسليم في العالم العربي أمر ملح . فالحاجات العربية لا تكاد تعرف شيئا عن هذا المضمار . ان عالما العربي الذي يشتمل على حوالي ١٥٠ مليون نسمة وبضم مساحة تقارب ٩ ملايين ملامرعا ، يمتد من الخليج العربي الى شمال أفريقيا على طول البحر الابيض المتوسط ، ان هذا العالم يحتاج الى أكثر من الطول المؤقتة التي تقدها المستشارون الدوليون الذين لا بد لجبرتهم بالمعضلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الشعب العربي من أن تكون محدودة . أننا نعيش في فترة حاسمة . ان على المؤسسات التعليمية في العالم العربي واجبا هاما في اعداد المخططين من ابنائه كيما وكفيا وفي تطوير برنامج تعليمي سليم يتناسب مع واقعهم .

ان الدور الرئيسي لتخطيط المدن والأقاليم هو تحسين فعالية عملية التحديث كدافع للتطور الاقتصادي والوصول الى النشأة العمرية اللازمة لها . ففي هذا الاطار نجد ان دور اخصائي التخطيط يجب أن يكون جديا أكثر من أي وقت آخر في العالم العربي . وهذا يبرر الحاجة الى طريقة تربوية ترى بوضوح الدور اللئالي الذي يطلب من اخصائي التخطيط ضمن الاطار العام للبلدان العربية .

! Alvin Toffler, "Future Shock" (New York: Random House Inc., 1970) P. 12-14

من أجل تدارك قلة الفنيين يتوجب على البلدان العربية أن تشارك سياسة موازنة من بين عدة استراتيجيات . أن إبعاد طلابهم إلى الخارج والاستفادة من خدمات المخططين الأجانب استراتيجية تكلف كثيرا ، وكثيرا ما تكون غير مجدية إذا ما قورنت باستراتيجيات البلاد النامية الأخرى التي قامت بتدريب أبنائها في معاهد محلية للمخططين . وفي هذا البحث القصير سيجادل المؤلف التعريف بضرورة التخطيط ، ليس كوظيفة حكومية محسب ، بل كموضوع للدراسة تبناه الجامعات العربية لأعداد المخططين من أبنائها .

في هذا الاستعراض سنؤكد على مفهوم التخطيط في الولايات المتحدة الأمريكية . وسبب ذلك بسيط ، إذ أن حوالي ٩٠٪ من مخططي البلدان العربية القلائل والبلدان النامية يتلقون تعليمهم الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية . إن الوضع المتغير لهذه المهنة وعملية إعادة النظر المستمرة فيها يبدو أن أكثر وضوحا وديناميكية منهما في أي بلد منطور آخر . وأخيرا بما أن التخطيط يكاد لا يكون معروفا في العالم العربي . فإن الولايات المتحدة لعبت بالتأمل دورا هاما عن طريق إرسال الخبراء وتدريب معظم المخططين من البلاد العربية والبلاد النامية . لهذه الأسباب سنسعرض هذا الموضوع ونتناوله بالتفصيل ، وحيثما سنسج الفرصة ، نجعله يمتد إلى ظروفنا بصفة وثيقة .

تخطيط المدن والإقليم كعلم :

إن تخطيط المدن قديم قدم الحضارة المدنية . ولقد نشأت مهنة التخطيط الحالية استجابة للتطور السريع والتغير المستمر والمشاكل العويصة الناتجة عن التطور المدني في القرن العشرين . ومن خلال هذه النشأة اكتسب التخطيط مجموعة من الأساليب والطرق المتميزة ، واكتسبت نظريته الشمولية حياة المدن ومشاكلها واكتسب أخلاقيته المهنية وأيديولوجيته المسيرة له . وبعد أن أصبح تخطيط المدن مؤسسة رسمية في الحكومة المدنية ازداد التصاق مخططي المدن في وظائف الحكومة الواسعة ، مثل تأمين الخدمات الاجتماعية وأعداد ميزانيات العواصم وبرامج الإسكان . وكان من جراء هذا التفاعل أن تغيرت أساليب التخطيط مباشرة ، عن طريق إشراك ممارسي عمل التخطيط في تلك الأعمال . وهكذا فإن توطد التخطيط بصورة رسمية وخاصة في الحكومة المحلية أثر على تطور هذا العلم .

وكذلك فإن تخطيط المدن ، بدوره ، قد أدى إلى تطوير أعمال التخطيط في فروع الحكومة الأخرى وفي المشاريع الخاصة . فالخريجون المختصون ببرامج تخطيط المدن والإقليم يعملون في المدن والجامعات وفي القطاع الخاص .. الخ . ومؤهلاتهم تجعلهم يعملون كمستشارين ومحللين ومنتدبين ينفذون البرامج المخططة ويقومون بالأعمال الإدارية الحكومية .. الخ . ومن أجل الأعداد للقيام بعمل هذه المهام يتوجب على المخطط في المستقبل أن يمارس أسلوبا صعبا في استراتيجيته وأن يمارس عملية إطلاق أحكام القيمة وأن يوسع قدرته المهنية بحيث تتجاوز حل المشكلات إلى تحديد القضايا الرئيسية وأن يطور قدرته على تصور الأمور بالاستناد إلى معرفة واسعة .

تعريف مفهوم تخطيط المدن والإقليم :

إن « التخطيط » مصطلح مبهم غارق في العموميات وخاضع لأعداءات مبالغ فيها . ونتيجة لاستعمال هذا المصطلح إلى حد بعيد بطريقة ترموزها الدقة فإن هذا المصطلح محاط بالغموض من حيث التخطيط هو نفسه عملية متميزة أو مجرد ناجية أو مظهر كل نوع من أنواع النشاط . (٢)

بالاستناد إلى بعض المفاهيم التي كثيرا ما يستعملها علماء التخطيط النظريون ، يمكن تحديد « التخطيط » بأنه عملية مستمرة وعقلانية تتوخى المستقبل وكطريقة لصياغة سياسات عقلانية وتنفيذها بقصد تحقيق هدف مخطط له . وبما أن التخطيط لا يجري أبدا في الفراغ فإن هذا المفهوم العام ليس له معنى عمليا إلا إذا نظر إليه ضمن إطار عملية أو نظام محددين مثل عملية تخطيط المدن والإقليم .

يبدو مفهوم « تخطيط المدن والإقليم » محاطا بشيء من الالتباس ، وكثيرا ما وصفت حالة الالتباس في الكتابات المتخصصة . ويرى البعض الحالة الراهنة على أنها علامة تشير إلى ميدان في طور النمو . ويرى

أخرون أنها مهنة متقدمة غير ثابتة ومنعددة الوجوه ، حتى أطلق عليها البعض اسم Schizophrenia حالة متقدمة من انقسام الشخصية المتعددة . (٣)

ويمكن تبرير هذا الوضع بأن نقول أن التغيرات التكنولوجية والثقافية لم تصاغ نظريا بالسرعة التي حدثت بها . فبالنظر لانعدام وجود أساس نظري نقد تطور التخطيط بطريقة عملية . وكما يرى ميرد وديوك فإن هذا التطور لا يقتصر على التخطيط وحده :

« هناك وقت يمر فيه تطور كل علم من العلوم بمرحلة ينمو فيها وسطه الطبيعي والمظاهر التي يعالجها العاملون في هذا العلم ، فتتعمق وتزداد مسؤولياتها وتتكاثر إلى حد يفوق إمكانية احتوائها . هذا الوقت يمر به المخططون حاليا . (٤) »

والمشكلة تشير إلى الحاجة لزيادة فهم المجموعات البشرية ومعرفة من أجل تعميق الأسس النظرية لتخطيط المدن والإقاليم . ولقد قام عدد من الباحثين في السنوات الأخيرة بدراسة عمليات تخطيط المدن والإقاليم ومنهم ميرد وبيرد وفريدمان وينفيلد وغيرهم . وبالرغم من تأثر نظريتهم فإن آرائهم مجزأة لدرجة أنها لا تحتوي على نظرية مركبة لتطور (تخطيط) المدن والإقاليم ويبقى التعريف الشامل لتخطيط المدن والإقاليم غير موجود .

يبدو أن الاهتمام تركز حديثا على إطلاق المفهوم العام « للتخطيط » على تطوير المدن والإقاليم . وهذا يثير الأسئلة التالية : هل التخطيط عملية مستمرة أم هو فكرة سابقة مسننة تتعلق بأحداث يرتجى حدوثها في المستقبل ؟ وهل يحدد المخطط الأهداف أم أنه يقبلها كما هي ؟ وما هو دوره في عملية اتخاذ القرارات ؟ هل يسعى لتحسين البيئة الاجتماعية أم البيئة الطبيعية أم كليهما ؟ وما هو بالضبط مجاله المحصور به ؟ تلك هي قضايا الساعة التي يعالجها العاملون في التخطيط . ويبدو في الوقت الحاضر أن التعريف آتف الذكر التخطيط بحيث يتركز على الناحية الطبيعية . وبالرغم من أن هذا التركيز يبدو محددا فإنه يفسق

هذا ولا يعرف معهد التخطيط الأمريكي تخطيط المدن والإقاليم . بل بجعل موقفه كما يلي :

« أن التخطيط الذي يهتم به المعهد هو التطوير الموحد لسكان المدن وبلاتهم

3/ John F. Kain, "Rampant Schizophrenia : A Case of City and Regional Planning," Journal of the American Institute of Planners, 32:1 (January 1966) 3.

4/ Richard L. Meir and Richard D. Duke, "Gaming Simulation for Urban Planning," Journal of the American Institute of Planners, 32:1 (January 1966) 3.

والولاية والإقليم والإمة كما عبر عنه تحديد الترتيب الشامل لاستعمالات الأرض
وتسفل الأرض وأنظمتها . « (e)

ان هذا التخطيط ضيق . فهو يتجاهل ما يحدث بالفعل اليوم ضمن اطار التخطيط . فهو يضيّق مجال التخطيط بحيث يتركز على الناحية الطبيعية . وبالرغم من ان هذا التركيز يبدو محددا فانه يخلق في وجه التخطيط الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة .

ان تعريف تخطيط المدن والإقليم يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الحديثة ، والمشكلات الجديدة التي تعترضها المخططون بصورة متزايدة . وبهذا الخصوص فقد لاحظ هاريس ان التمييز التقليدي حسب المناطق يخفي تدريجيا ليلح مكانه المعالجة المباشرة الشاملة لمجموعات المتساكن (مثل مزيج الدخان والضباب والفقر والبطالة و... الازدهار) . (٦)

عندما نعرض مهنة ما لنغير مستمر فما هي المعايير التي يجب ان نوجه اختيار تعريفها في دراسة تمتد عبر مدة من الزمن ؟

ان الانسجام وعدم التناقض الداخلي يتطلب ان يبنى الوضع الذي كان سائدا اثناء القسم الاعظم للفترة موضوع الدراسة . فمن هذه الناحية ، وباستثناء القسم الاخر من السبعينات التي تميزت بالانتماء بالسياسة الاجتماعية فان مهنة التخطيط ، على الاقل في أمريكا الشمالية ، تعمل بالاستناد الى المقالة التي احتوى عليها تعريف معهد التخطيط الأمريكي المذكور آنفا .

تطور عملية اعداد تخطيط المدن والإقليم في أمريكا الشمالية :

جرت في السنوات الخمس عشرة الأخيرة دراسة حالة الاعداد المهني للتخطيط وكتب عنها الكثيرون وأخص منهم بالذكر آدمز وبرولوف في الولايات المتحدة الأمريكية وباركر وويلز في كندا وويلج في أمريكا اللاتينية وفيل في الهند وشومستر ونرافيس في إنجلترا ودودي والاتحاد الدولي للعالم كله (٧) . ولقد أعطت كتابات هؤلاء معلومات قيمة حول نقاط التشابه والاختلاف في طرق الاعداد المهني للتخطيط في مختلف البلدان وحول كثير من القضايا المحيطة بها .

ان التعميم الذي يستند الى نظرة مقطعية أمر صعب ولكنه يوهي بالشيء الكثير . فاذا نظرنا الى تطور الاعداد المهني للتخطيط من وجهة نظر التأكيد المتناقص على المظاهر الطبيعية ذات الابعاد الثلاثة فان القسم الاكبر من الاعداد المهني للتخطيط في العالم يقع على الجبهة اليسرى في حين ان معظم برامج أمريكا الشمالية تسكن الى يمين برامج بقية أنحاء العالم . وهذا قد لا يعني ان أمريكا الشمالية في المقدمة فيما يتعلق بالتأكيد على النواحي الاجتماعية - والاقتصادية . وهذا يعني ان التنقيب التخطيطي يتأثر بصورة متزايدة وبدرجات متفاوتة بالحاجة الى تحسين الشروط الاجتماعية للمجتمع بدلا من الحاجة الى تحسين البيئة الطبيعية وحدها .

يتأثر التخطيط في كل مكان بمستوى التحديث والتغيرات التكنولوجية والاجتماعية وبالقياسات الرئيسية في فترة ما . هذه العوامل تتغير مع الزمن ولا تزال عملية التنقيب تتبنى هذه التغيرات في نظام التعليم والتعلم . وبسبب عملية التنقيب من حيث اتساع مجالها والتغيرات في أسلوبها بواسطة عمليات التكيف تلك . ويمكن توضيح ذلك بان نربط بين تطور التخطيط في أمريكا الشمالية وبين تطور عملية التنقيب التخطيطي نفسها .

5/ This statement appears on the back cover of each issue of The Journal of the American Institute of Planners.

6/ Britton Harris, "Some Problems in the Theory of Intra-Urban Location," Journal of Operation Research, 9 (September-October, 1961) 695-721.

7/ Francis Violich, "Planning in South America: Status of Educators", Journal of American Institute of Planners, 23:3 (1957) 111-125.

أولا - حركات المدينة الجميلة والمدينة العملية :

في الفترة التي نلت الحرب العالمية الأولى مباشرة برزت مظاهر مزعجة للتحديث على المسرح الأوربي والأمريكي . فقد أصبحت البيئة الطبيعية القبيحة من حيث التسهيلات الاسكانية العامة من حيث المناطق الصناعية الشغل الشاغل للتنظيم المدني وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان التركيز على المنظر الخارجي على جميع المدينة . واستجابة لهذه المشاكل سنت قوانين في العشرينات . وطورت المراكز البلدية والحدائق العامة ومناطق الترفيه . ولقد أبرز تبنى مفهوم هوارد لخدمة الحدائق (من بريطانيا العظمى) في مجتمع وديرون اهتمام الهيئات البلدية بالنواحي الجمالية المرئية للمدينة .

وفي أواخر العشرينات ازداد الطلب على الخدمات العامة وعلى القاعدة الاقتصادية للمدينة . ولقد شعر مجتمع المدينة الجميلة بالحاجة الى عمل المدينة الفعال . غير أن مهنة تخطيط المدن كان يسيطر عليها المهندسون المعماريون والمهندسون المدنيون والمهندسون (المساحون) . وهم الذين قدموا الارشادات الأولى وطوروا تخطيط المدن ليصبح ميدانا جديدا .

كانت استجابة المؤسسات للمشاكل خلال مرحلة « المدينة الجميلة والمدينة العملية » استجابة فعالة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩١٠ ، ١٩٢٠ أدخلت ٣٣ جامعة ٥٥ مقرا قام بتدريسها ٨ استاذاً . ولقد أدخلت هذه المقررات كجزء من مناهج الهندسة المعمارية والهندسة المدنية . (٨) وكان يفترض أن المهندس المعماري أو المهندس المدني الذي يدرس مقرا في التخطيط يمكنه أن يعمل في المستقبل كمخطط محترف للمدن . ولقد كان لجامعة هارفرد دور رائد في إبعاد هذا المنطق المحدود جدا وكانت أول جامعة تنظم برنامجا مستقلا في تخطيط المدن في عام ١٩٣٣ واعتبرت أيضا بقية مواضيع الميادين الأخرى لأغناء ميدان تخطيط المدن المهني . كانت الفترة بين ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ فترة رائدة بالنظر لاثرها الذي تركته على المهنة وعلى عملية الإعداد المهني للتخطيط .

ثانيا - مرحلة ما بعد التدهور الاقتصادي :

لقد نقل التدهور الاقتصادي الذي حدث في الثلاثينات اهتمام الهيئات البلدية من مظاهر المدينة المرئية الى القضايا الاقتصادية . فقد أخذت الحكومات المحلية تخطط بمدنها وتديرها . فاصبحت المدينة بنظر البها في إطار اقليمي أوسع . وجاء تشجيع خاص في هذا الإنجاز من مجلس تخطيط الموارد الوطنية الذي شكل عام ١٩٣٣ .

لم يقدم التدهور الاقتصادي والحرب الاسباب لفنح مدارس تخطيط مهنية ولكنها خلفا مواضيع جديدة أدت الى إعادة النظر في المناهج القائمة . وبرز اهتمام جديد بقضايا السياسة الإقليمية والعامة . وهكذا يقول جون . م . جاوس بعد أن قام بدراسة لمدارس التخطيط في عام ١٩٤٥ :

« ان تطور مشاكلنا والغفريات في مؤسساتنا ويبلتنا ورد الفعل الذي حدث بعد فترة التدهور الاقتصادي والحرب - لعل هذه هي الاسباب الرئيسية ولقد كانت العوامل ذاتها نشطة في أنحاء العالم ، ولذا فإن التجارب الأجنبية بنشطة في المستقبل . » (٩)

الآن هناك تناقض ظاهري ، إذ انه في حين أن الظروف الاجتماعية كانت مسلما بها في هذه الفترة فإن التخطيط الاجتماعي لم يكن مقرا جامعا حتى امساح برنامج جامعي للتخطيط عام ١٩٤٨ ، حيث أكد ناكيدا كبيرا على الاسس النظرية للتخطيط ومبادئه وطرقه المسقاة من العلوم الاجتماعية .

8/ Fredrich J. Adams and Gerald Hodge, "City Planning Instruction in the United States: The Pioneering Years (1900-193

0)", Journal of the American Institute of Planners, 31:1 (February 1965) 43-51.

9/ John M. Gaus, "Education of Planners: A commentary on Some Projects," Journal of Land Public Utility Economics, 21:4 (November 1945) 307.

ثالثاً - التطور المعاصر :

عندما أدركت حكومة الولايات المتحدة أن برامج الإسكان العام وتحسينات العاصمة في الأربعينات لم تكن متناسبة إلى حد كاف مع مجموعة المشاكل الحضرية أخذت تتجسّد بني التخطيط الشامل ممثلاً جعل مرسوم الإسكان الوطني للولايات المتحدة الصادر في عام ١٩٥٤ يخطط للجماعات « الشامل » شيئاً إجبارياً لكي تستفيد من المونة الفدرالية في مشاريع تجديد المدن .

وقد دعمت برامج التطور المترابطة بدراسة اجتماعية - اقتصادية . وحدث ذلك نتيجة للحاجة التي شعر بها المخططون لتنسيق برامج مختلف الوكالات الوظيفية والاجتماعية ... مجلس المدرسة ومجالس الحدائق ودوائر الطرقات ... ضمن إطار للتنمية .

وهكذا فقد وجه الإعداد المهني للتخطيط انتباهه إلى هذا النوع من المعرفة المبينة على البحث العلمي في التطوير المترابط في السنوات الخمس عشرة الأخيرة . غير أن مهنة التخطيط تواجه بعض المشاكل : كيف توجه القوى الاجتماعية - الاقتصادية نحو نموذج واقعي للتطوير ؟ هل تعالج القضايا الراهنة المتعلقة بالفقر والتدهور العمراني « على البني » على حدة ضمن إطار نظام واحد ؟ أم هل يجري ابتداءً إطار عام تعالج فيه هذه القضايا ضمن إطار شامل أو اجتماعي ؟ ما هو دور مخططي المدن والإقليم في هذا الإطار الأخير ؟ مثل هذه الأسئلة موضع أخذ ورد بين المخططين .

هذه التطورات تبين أن تخطيط المدن والإقليم المهني في حالة من التبدل الدائم . ومع ذلك تبقى الحاجة إلى التخطيط والمخططين ماسة وملحة . وتحدث الجمعية الأمريكية للمخططين عن وجود ثغرة بين العرض والطلب فيما يتعلق بالمخططين المختصين .

هناك حركة هامة في العشرين سنة الأخيرة نشأت نتيجة لإضافة البعد الدولي المتزايد إلى برامج التعليم في الكثير من مدارس التخطيط المهنية . وهذا نتيجة لاهتمام كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية في تطوير اقتصاد الدول النامية في أنحاء العالم . (١٠) وقد ساهم البلدان برأس المال والخبرة من أجل هذه الغاية . لقد مضى على المخططين المختصين بعض الوقت وهم يذهبون إلى تلك البلدان ويعودون بالخبرة والمعرفة المستفقتين من بلاد أخرى وأناس آخرين . كذلك فإن أعداداً متزايدة من طلاب تلك البلدان قدمت إلى معاهد أمريكا الشمالية (٢٥٠٠ في ١٩٥٤ إلى ١٠٠٠٠ في ١٩٦٩ في الولايات المتحدة الأمريكية) التي تشمل مدارس التخطيط المهنية . فبسبب هذه الظواهر يزداد مجال الإعداد المهني للتخطيط اتساعاً ويكتسب حتى طابعاً دولياً .

نظام تعليم التخطيط في البلاد النامية :

هناك نقاط تشابه بارزة في البيئة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في البلاد العربية النامية وبما أن جميع البلاد العربية هي بلاد نامية فقد يكون من الأفضل معالجة نظام التعليم هذا على مجال أوسع . والسبب الآخر الذي يدعونا لدراسة نظام تعليم التخطيط على مجال أوسع هو أن الجامعات العربية تكاد تكون تجاهلت هذا الموضوع الحيوي .

إن عدد مدارس التخطيط التي تعد المختصين في التخطيط قليل جداً أقل من ٣ لثة مليون نسمة في البلاد النامية مقابل ٤ في أمريكا الشمالية و٥٥٠ فقط في العالم العربي . ولقد قامت هذه المدارس القليلة في السنوات الخمس عشرة الماضية بمعدل أخفض بكثير من المطلوب تجاه حركة التحديث المتزايدة . إن هذا يدعو إلى قيام جهود فورية لزيادة عدد مدارس التخطيط ، سواء منها الوطنية أو الإقليمية (لتغطي منطقة هامة في العالم) وذلك بأسرع من الاتجاهات الحالية .

10/ "The Progress of Urban Renewal in Canada. A Critical Evaluation," Planning School Study of the University of British Columbia, Vancouver, Canada, (December 1965), 12-13.

وإذا كان تقدير الطلب الفعال لمدارس التخطيط يجب أن يبنى على متطلبات القوى العاملة وطاقة الإنمصاص في اقتصاد ما ، فإن التقدير الاتي قد يكون ذا مغزى . أن النسبة الحالية ٢٦ مدرسة تخطيط لثمة مليون نسمة في البلاد النامية يقابلها نسبة وسطية قدرها ٢١ مدرسة للبلاد المخطورة . وإذا اعتبرنا الرقم الآخر هدفا يجب الوصول اليه ، فمعنى ذلك أن العالم العربي سيكون بحاجة الى ٢٠ مدرسة تخطيط . وتدل الاتجاهات المسابقة أن الوصول الى نصف هذا الرقم عبارة عن معجزة (ولكن لا بد أن نؤكد أن الحل الذاتي الوحيد لوضع حد لعملية النمو في المدن العربية أثناء تطورها) ... غير أنه - كما قال أوبرلاند - يمكن أن نحقق الكثير إذا ما حولت الموارد التي تنفق حاليا في الخارج لتدريب مواطني البلاد النامية لدعم التخطيط الوطني . (١١)

لقد رسمت الدراسات التجريبية الحديثة صورة قائمة لما « نعنيه » هجرة الإدمغة من البلاد النامية الى البلاد المخطورة . فبالنسبة للمهندسين ، وهم في هذا مثل المخططين الى حد ما ، وجد ساسكيند وشيل أن ٢١٪ من حملة شهادة الماجستير و٦٢٪ من حملة شهادة الدكتوراه من الطلاب الأجانب الذين درسوا في جامعة كاليفورنيا لم يعودوا الى بلادهم (١٢) . وبغض النظر عن الأسباب التي تدعو هذا العدد الكبير من الطلاب الى الهجرة للبلاد المخطورة ، فإن استراتيجيات التخطيط للبلاد النامية يجب أن تأخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار . وقد مقال بحق أن الندابى الفعالة والواقعية في تعليم التخطيط في البلدان النامية من شأنها أن تخفف الى حد كبير من الخسائر الممكنة عن طريق تشجيع الطلاب على الدراسة في بلادهم بتكلفة منخفضة . إن الأمر يتعلق بالأموال والمواهب والمهارات وهذه لا يمكن تجاهلها بتجاهل فوائد إقامة وزيادة التعليم التخطيطي في العالم العربي .

وأمم من الزيادة الكمية في مدارس التخطيط هو تحسين نوعية هذا النوع من التعليم في البلاد النامية . هذا التحسين نقض فلسفة عامة متكاملة لتعليم التخطيط تكون مبنية بصورة واضحة على حركة التطور المعصري . وكما حذر « ويتون » وإذا لم يكن تغيرنا مهينا بعملية التطوير المعصري كلها فإنا سننقص عن بلوغ أية أهداف مقبولة في تصورنا . (١٣)

إنه لا وجود للحلول الطبيعية البحتة لمشاكل التطوير وإن الاتجاهات المعاصرة في تخطيط التنمية تجعل من المحم على مدارس التخطيط في البلاد النامية أن تحول اهتمامها الشديدا بنواحي التطور الطبيعية الى النواحي الاجتماعية الاقتصادية من التخطيط المحلي « المستهلك للموارد » الى التخطيط الإقليمي « المنتج للموارد » ومن المهارات الروتينية الى المعرفة المبدعة والطرق المتجددة . هذا الاهتمام والتأكيد عليه من شأنه أن يحقق تبدلات تؤدي الى التطور المعصري .

وعندما نغم الأساس الفلسفي لتعليم التخطيط فإن القائمين على أعمال التربية والتعليم والإحصائين في البلاد النامية ممن يشغلون مراكز قيادية لا بد أن يقوموا بتغييرات ايجابية مثل التغييرات التي سبق ذكرها . وبما أن النظم التعليمية ومتطلبات القوى العاملة والموارد المتوفرة تختلف من بلد الى آخر ، فإن وضع صيغة محددة لبيئة مدارس التخطيط لجميع البلاد النامية عملية غاشلة وكأنا نقصد برنامجا تعليميا من بلد آخر .

11/ H. Peter Obarlander, "Planning Education for Newly Independent Countries", *Journal of the American Institute of Planners*, 28:2 (May 1962) 116-123.

12/ Charles Susskind and Lynn Schell, *Exporting Technical Education*, (New York: Institute of International Education, 1968), 17.

13/ William L. C. Wheaton, "Planning Education for Development," in *Urban Planning in the Developing Countries*, ed. by John D. Alfred and P. Van Huyck (New York: Fredrick A. Praeger, (1918), 113.

الاختيارات الاربعة :

ان الكاتب يتفق مع قول أوبرلاندر :

« في العقد الأخير جاء الى مدارس التخطيط في أمريكا الشمالية عدد متزايد من الطلاب الأجانب طلبا لتدريب مهني . ويبدو أن تجربة بعض المدارس تشكك في قيمة مثل هذه العملية أو صواب تطبيق تعليم التخطيط المطبق في أمريكا الشمالية . على الظروف الثقافية والاجتماعية أو الاقتصادية للبلاد التي نالت اقتصادها حديثا . وبالرغم من مختلف الجهود لتكييف البرامج التعليمية المتوفرة في الجامعات الأمريكية مع حاجات الطلاب الأجانب ، فإن إقامة برنامج مناسب للتعليم والتدريب « في الوطن لا بد أن يكون أفضل للطلاب وسيكون له نتائج جانبية هامة وطويلة المدى . » (١٤)

لقد أكد ما يزيد عن اثني عشر مؤتمرا أقيمت في مختلف أنحاء العالم تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية واللجنة الكاريبية ومؤتمر الإسكان الأفروآسيوي على الحاجة لخبراء في تخطيط التنمية في البلاد النامية . وقد أثارت هذه الاجتماعات بالإضافة الى توضيح دور المخططين وطرق تدريبهم المختلفة ، اهتمام كثير من حكومات البلاد النامية لهذا الموضوع . فقد أدرك المسؤولون الرسميون في هذه البلدان النقص الفادح في الاختصاصيين الذين يستطيعون أن يصيغوا ، أو يساعدوهم في صياغة سياسات من شأنها أن تجنى أكثر قدر ممكن من الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد النادرة في سياق المدن والإقليم . فمن أجل تخفيف حدة النقص يتوجب على البلاد النامية أن تدرس وتقيم أربعة طرق للعمل بدرجات متفاوتة :

- ١ - التعاون مع مستشارين في التخطيط من البلاد المتطورة على أن يكون لديهم المعرفة والإدراك اللازمين للتطبيق في البلاد النامية .
- ٢ - إيفاد الطلاب للحصول على شهادات عالية في تلك البلاد المتطورة التي تتيح الفرص أن هذا الحل معقول للبلاد العربية بالنسبة لعدد محدود من الطلاب الذين يرغبون أن يصحبوا أعضاء في هيئات التدريس ويأخذوا ميدانيين .
- ٣ - ويضاف الى ذلك تأسيس مدارس تخطيط وطنية لتقوم بإعداد المخططين . وأن هدف الكاتب الرئيسي في هذا البحث هو التأكيد على حاجة البلاد العربية الى هذا الحد الثالث ودعمه .
- ٤ - الجمع بين الطرق الثلاثة السابقة .

ان الاختيار الأول ، استخدام الخبراء الأجانب ، هو الاختيار الوحيد طالما أنه لا يوجد خبراء محليون أو طالما أنه في معظم الأحيان لم تؤسس المدارس المحلية . ولقد كان ولا زال هذا حال البلاد العربية كلها تقريبا وكذلك الحال بالنسبة للبلاد النامية الأخرى حتى أوائل الستينات وفي معظم البلاد حتى الآن . غير أن هذا الطريق له سيئاته الكامنة . أن مستشار التخطيط يعين لخدم فترة تتراوح من بضعة أشهر الى بضعة سنين وليقوم بمهام محددة . وفي معظم الأحيان تكون المدة قصيرة بحيث لا تسمح له أن يفهم الأنظمة غير المالوفة ويسهم بشكل فعال وبعيد المدى .

قال أحد المخططين الأمريكين من ذوي الخبرة الدولية الواسعة في تقديم المشورة الفنية « يجب أن نحول المعرفة الفنية إلى معرفة عملية متكيفة مع الظروف التي نستخدم فيها » . (١٥) ويشمل هذا على درجة عالية من تعليم المهارة والفن في تقديم المشورة الفنية . ولكن القليل من الخبراء الذين يقيمون في البلاد النامية هم الذين يعملون بها . وبالنظر إلى أن مدة انتدابهم قصيرة ولا تمكنهم من الحصول على هذه المعرفة الهامة فإن مشورتهم قد لا تكون فعالة . هكذا لاحظ الونسورو لوجور :

« ان الصعوبة تكمن في أن الخبرة الأجنبية غالبا ما ينقصه ليس المعلومات فحسب بل أيضا المعرفة الهامة التي يصعب الحصول عليها بالظروف المحلية لذا فهو يقوم بأعداد مخطط سهل يتقبل بائسنان ويحفظ فوراً ... أو أسوأ من ذلك فإنه يشوه نتيجة لسوء الفهم والتأكيد على الأشياء الضخمة . (١٦)

ولكن بالرغم من هذه الصعوبة فإن المعلومات والأفكار الجديدة تنسرب من المستشار الأجنبي للموظفين المحليين والعكس بالعكس . وخلال عملية نقل المعلومات هذه يحصل الطرفان على فوائد هامة في ميدان التخطيط ، إلا أنه بسبب الكلفة الكبيرة فإن البلاد النامية لا تستطيع أن تبقى معتمدة على الخبراء الأجانب لفترة غير محدودة .

أما الخيار الثاني بأن يجري تدريب أبناء البلاد النامية في البلاد المتطورة التي تملك تسهيلات تعليمية متقدمة ، فإنه يؤمن بعض الخبراء الدائمين ولكنه غير كاف من جميع الوجوه لعدة أسباب :

أولا : أن نتيجة مثل هذا التدريب في الخارج بطيئة لأن على البلد الموند أن ينتظر عودة مبعوثيه .

ثانيا : أن هذا التدريب إذا لم نبوله المساعدات الدولية فإنه يبقى باهظ الكلفة .

ثالثا : أن عدد المخططين الذين يرجى اعدادهم في الخارج قليل بالمقارنة مع العدد الكبير من الخبراء اللازمين في المراحل الحاسمة الأولى من تطور بلد ما .

رابعا : قد يختار الكثيرون من موفدي البلاد النامية أن لا يعودوا لأوطانهم .

وأخيرا : وهذا هو أهم الأسباب ، فإن التدريب والأدوات التي يتلقاها طلبة الدول النامية في البلاد الأخرى غالبا ما تكون غير متناسبة مع الظروف الموضوعية لبيئتهم وذلك بسبب الفوارق الاجتماعية - الثقافية والسياسية - لذا فإن أبناء البلاد النامية الذين يعودون من الخارج يجدون صعوبة بالغة في تطبيق ما تعلموه من مهارات على الأوضاع المحلية ويضاف إلى ذلك أن كلفة هذه الطريقة ونتائجها الجانبية تجعلها غير واقعية .

لذلك لا بد من حل اقتصادي وبعد المدى . وهذا يتحقق في الخيار الثالث : تأسيس مدارس وطنية للتخطيط ، عملا يمكن الاستفادة من الأموال التي تدفع لخبر أجنبي واحد ، أو تستطيع حكومة بلد متوسط الحال من البلدان النامية (الدخل الفردي السنوي ١٠٠ دولار) أن تقدم المعونة المالية لأكثر من ٣٠ طالبا بنفرون في برنامج تدريبي مدته سنتان . ثم أنه يمكن تخريج عدد أكبر من الأخصائيين في التخطيط يكون تدريبهم مرتبطا ارتباطا مباشرا بالظروف المحلية . وهكذا كما يقول أحد المتخصصين لهذا الخيار تحقق هذه الطريقة « أسهاما حيويا في إقامة عملية تخطيط وطنية فعالة وتأمين استمرارها ونموها » (١٧)

وبالنظر للفوائد الاقتصادية والنمات التي تجني في المدى البعيد نتيجة لتأسيس مدارس التخطيط فإن البلاد العربية أقل نموا من البلاد النامية بهذا الضمار لأن الكثير من البلدان النامية قد قامت بالخطوات اللازمة في هذا المجال . وللاسف أنه حتى عام ١٩٧٥ لا يوجد جامعة عربية واحدة تدرس مقررا لتعليم التخطيط بوضع لمواجهة حاجاتها وواقعها .

15/ John Friedman, Urban and Regional Planning Development in Chile: A Case Study of Innovative Planning; (Santiago: The Ford Foundation Urban and Regional Development Program in Chile, 1969) 79.

16/ W. Alonso and F. W. Ledger, "Education of Town and Regional Planners in Developing Countries," Journal of the American Town Planning Institute, 51:9 (November 1965) 364.

17/ Oberlander, Ibid, footnote (10).

ان التخطيط « عملية مستمرة لتنسيق وتنظيم النشاطات الانسانية بغض النظر عن تنوعها وابعادها . فاذا طرحنا السؤال : من هو المخطط ؟ يكون الجواب واضحاً وبسيطاً من لا يخطط فلا يوجد مرحلة تنتهي عندها عملية التخطيط وليس له زبون محدد . لذلك اذا ارادت اية جامعة عربية ان تقيم برنامجاً لتعليم التخطيط فيجب اجراء دراسة جدية للظروف الاجتماعية والاقتصادية لخلق بيئة تواجه حاجات شعبها وواقعها . ان النظام التعليمي العربي اليوم يحتاج الى التقييم الدقيق لكي يبين اذا كان حقاً بمكس حاجات المجتمع أو حتى الحاجات الانسانية الاساسية .

يرى المؤلف ان طالب الجامعة المهتم بالتخطيط كمهنة له يجب عليه أولاً ان يحصل على تعليم ليبرالي (واسع) وان يعمل اذا امكن في مكتب للتخطيط في اوقات الفراغ وفي فترات الصيف تحت الإشراف المهابر لاختصاصي ناضج في التخطيط . ان الجمع بين التعليم الأكاديمي والعمل الفعلي يغني التجريبتين معا .

يتوجب على الحكومات والجامعات العربية ان توسع تفكيرها الديني والإقليمي وهذا التفكير يجب ان يقتصر على المشاكل اليومية لدينا والسعي لإيجاد حلول قصيرة المدى لها مثل استخدام الخبرات الأجنبية لإيجاد حلول قصيرة المدى لان هذا النوع من التفكير لا بد ان يفشل اذ ان مشاكل القومية ليست مشاكل ذات طابع مادي فحسب بل هي أيضاً ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي وجمالي . هذه كلها عوامل تحتاج الى تفكير عميق لإيجاد الدواء الناجح على المدى البعيد . ان التخطيط الشامل ، وليس فقط تخطيط المدن « بحد ذاته » سيوجد التوازن المادي والاجتماعي والاقتصادي بين مبادئ متشابكة مثل الزراعة والمواصلات ونماذج تطور المدن وتطوير المياه والطاقة والصناعة والصحة العامة وتلوث الجو والمحافظة على النواحي الجمالية والتاريخية والمناطق الطبيعية . وبالاختصار فان التفكير الإقليمي يوسع ميدان رعاية الانسان العامة الى ابعاد الحدود . ومرة أخرى يؤكد المؤلف على فكرة اقامة مدارس وطنية للتخطيط مع الاستفادة من التجارب الحيوية للبلدان المتطورة . هذا من شأنه ان يقصر الطريق في الوصول الى الهدف وهو اعداد المخططين كيميا وكيفيا وذلك لحل المشاكل العديدة التي تصادفها مدننا واقايلنا .

ثم ان تخطيط المدن والإقاليم لا يجب ان ينظر اليه كتخطيط مادي . ولقد كان لهذه الفكرة ما يبررها تاريخيا ولكنها لم تعد صالحة في وقت أصبح فيه من الضروري ايجاد التكامل بين المعرفة والتكنيك من أجل المعالجة الفعالة للمشاكل الواسعة التي تحيط بسكان المدن العرب . ان هذا الموقف المادي في التخطيط العربي اليوم لا يكتبس قيمة الا حين يرى من حيث التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والفيزيولوجية والجمالية على مختلف المستفيدين من التخطيط . ان هذا الموقف من تعليم تخطيط المدن والإقاليم أمر ضروري جدا في عالمنا المتجه نحو التحديث . وأنا بصفى مخطط مخصص بهم جعل الحياة المدنية أكثر جمالا وابداعا وعلا ، بصفى هذه لا يوجد لدي الا القليل لاقوله . ان واجبتا هو اعداد جيل من المخططين للمستقبل يتجاوزنا في قدرته على رسم حياة المدنية في المستقبل .

الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات

د. اسماعيل صبري مقلد *

من الأمور التي أصبحت في حكم المستقرة أن إدارة الأزمات الدولية ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بطبيعة أنماط السلوك الدولي المسيطرة ، وما إذا كانت هذه الأنماط تركز في أساسها على مفاهيم التناقص والصراع بما تدفع إليه تلقائيا وبالضرورة من تكثيف لحدة العنف في المواجهات التي تنشب بين القوى الرئيسية الكائنة في المجتمع الدولي ، أو كانت تركز من الناحية المقابلة على مفاهيم التعايش السلمي أو التناقص التي ترفض التطرف في إلتهاكم الى العنف — ان لم تكن ترفض مبدا العنف المسلح أصلا — كاداة لنقض الأزمات الدولية وتهدئة الشائعات التي تشكل القوى الحركية لها ، و نركز بدلا من ذلك على وسائل التسوية الدبلوماسية السلمية وعلى اعتبار أن ذلك هو بمنطق المخاطرة البديل الأفضل ، ان لم يكن الحتمي ، ككثارة الحرب التي لم تعد تعنى في ظروف الحرب النووية سوى الدمار الشامل والانتحار المتبادل لكافة أطرافها على اختلاف أنظمتهم وقناعاتهم المذهبية .. الخ .

ولقد حظيت دراسة الأزمات الدولية في العصر النووي بقسط وافر من اهتمامات المحللين السياسيين الذين أصبحت تحليلاتهم حول الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه الأزمات ، وطبيعة الضوابط التي يجب أن تحكم عملية تصعيدها حتى لا يكون في تسببها وتداعى آثارها ومضاعفاتها مدعاة لفقدان السيطرة عليها وانفجارها بطريقة غير محسوبة وضد ارادة الأطراف المشاركة فيها ، ونوع الأدوات التي يمكن لأطراف الأزمة العمل من خلالها على تطويقها واحتوائها ، وكذلك المستويات المختلفة لهذه الأزمات من حيث درجات الخطورة والتهديد الدسمي وما يحتمل أن يتركه ذلك على مواقف أطرافها من ميل الى التطرف والاندفاع والتصلب ورفض التسامو ، أو الميل ، على العكس من ذلك ، الى التعتل وضبط النفس وإظهار المرونة والرغبة في المهادنة ، ثم هناك الجانب المتصل بعنصر المساومات الدبلوماسية ، مقرون بوسائل الردع أو الضغط المتبادل ، الذي يظهر في سياق كل مرحلة من مراحل تطور الأزمة الدولية ويؤثر في محصلة تسويتها النهائية بصورة أو أخرى ، وأخيرا وليس آخرا ، تبحث هذه التحليلات السياسية في تأثير مواقف الأطراف الثالثة على مدى التحكم في مجريات الأزمة والسيطرة عليها بواسطة أطرافها الأصليين . (1)

وعلى سبيل المثال ، فإن من أبرز الهيئات المهمة بدراسة الأزمات الدولية في الولايات المتحدة : مركز الأبحاث الخاص بتسوية الصراعات الدولية التابع لجامعة ميتشيجان Research on Conflict Solution وغيره من المراكز المتخصصة في العديد من الجامعات ، بالإضافة الى مؤسسة راند ، وبمعهد هدسون ، ومجموعات البحث التابعة لكل من البناجون ووزارة الخارجية الأمريكية ، ومجلس الأمن القومي الأمريكي ، وبخاصة اللجنة المنيقة عنه والمعروفة باسم Washington Special Action Group وتقوم هذه الهيئات بتحليل خصائص ومقومات العديد من الأزمات الدولية ، القائمة والمحتملة ، وحصص كل منها في مختلف أبعادها الاستراتيجية والسياسية والنفسية ، ومحاولة التعرف على مضاعفاتها القريبة والبعيدة على الصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها ، ثم اقتراح نماذج من

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعة أمبوط .

القرارات البديلة Alternative Decisions التي يمكن للرئيس الأمريكي وأجهزته المعاونة أن يفاوضوا من بينها في ظروف الإزمات الدولية الحقيقية التي تقع ، وتكون الولايات المتحدة طرفا فاعلا ومهما فيها(٢) . وقد حدث ذلك بالفعل في عدد من الإزمات الدولية التي نشبت في السنوات الأخيرة ومنها : القرار الخاص بالاندخول الأمريكي العسكري في كمبوديا في أبريل سنة ١٩٧٠ ، والقرارات اللذان اتخذتا في مواجهة كل من أرضي الأردن في سبتمبر ١٩٧٠ ، والحرب الهندية الباكستانية في ديسمبر ١٩٧١ .

وشمة حقيقة مبدئية يجدر التنويه بها ، وهي أن إدارة الإزمات الدولية قد اختلف جذريا من حيث الطبيعة والأسلوب في مرحلة الانتراج والمواقف الدولي عنه في مرحلة الحرب الباردة المتغيرات الأساسية التي تناولت مضمون العلاقات الدولية في كل جانب من جوانبها السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية والعسكرية بل وحتى المذهبية ، بفعل عوامل ومتغيرات عديدة اعطتها تأثيرا وبلا منازع المتغير التكنولوجي ، هي التي بلورت سياسات الزعاق الدولي في ابعادها ومسئولياتها الراهنة ، وهي التي غيرت بدورها من تصور الكتلت وال قوى النووية الكبرى للتحديات التي يخلقها الإزمات الدولية التي تنور بينها من وقت لآخر ، ومن ثم فقد اختلفت التطلقات التي سم من خلالها الإزمات الدولية التي تتعامل مع هذه الإزمات ، وعلى النحو الذي سنبينه بدرجة اكبر من التفصيل والتحديد في سياق هذا التحليل .

أولا - في تعريف الازمة الدولية عموما

هناك عدة تعريفات لازمة الدولية منها تعريف تريسكا Triska الذي يصفها بأنها التكتيف الشديد لطقات الإخلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي (٣) . وفي رأي كينيث بولدنج Boulding فإن الازمة الدولية هي بمثابة نقطة تحول أو حد فاصل بين وضعين(٤) ونسما لوبنر Wiener وهي ما كان كان في صورة الدولية تشتمل على قدر ضخم من النزاع الدولي ، القائم أو المحتمل ، والذي قد ينتقل الى الواقع في صورة غير مألوفة ، أو على مستوى أعلى من الخطورة المباشرة وغير المتوقعة(٥) . ويعتبر تعريف أوران يونج Young من اتسم هذه التعريفات اذ ينظر الى الازمة الدولية على أنها مجموعة من الأحداث التي تتطور بصورة متلاحقة وبالشكل الذي يضاعف من التأثيرات الاختلافية لبعض القوى التي تتفاعل داخل مجموعة الانظمة الدولية الفرعية المتنبئة عنه Subsystems وذلك على نحو غير طبيعي وبما يرفع من احتمال انفجار الموقف بأي درجة من درجات العنف (٦) .

وبلاظ فيما سبق أن الكثير من تعريفات الازمة الدولية تربط بينها وبين النظام السياسي الدولي القائم ، فمن الأمور المتفق عليها أن النظام الدولي لا يخرج في صميم تكوينه عن كونه مجموعة من الأطراف الفاعلة Actors (سواء كانت على شكل دول أو منظمات دولية) التي تتعامل مع بعضها في نطاق أنماط سلوكية مستقرة ومعارف عليها ومن خلال كيانات ومؤسسات تنظيمية أقامتها بحسب ارادتها لتحقيق هذا الغرض .

وفي داخل كل نظام دولي توجد مجموعة من المتغيرات الاستراتيجية أو المتغيرات الحرجة كما يطلق عليها Cuitical Variables التي يتعين الإبقاء على تفاعلها وتأثيراتها التبادلية ضمن إطار معين كمطلب أساسي لاجتياز نزعات الإخلال أو عدم الاستقرار ، وهي النزعات التي قد يؤدي فقدان القدرة على احتوائها أو تنظيمها بما يضمن استمرار التوازن بين مختلف مكونات النظام الدولي القائم ، الى انهياره في النهاية موسعا الطريق بذلك أمام انهيار نظام دولي جديد في نطاق من التكوين والخصائص الكيفية المغايرة (٧) . ومن ثم ، فإن الازمة الدولية تأسس على المفهوم السابق ، هي الموقف الذي يؤدي الى إنتاج تغيير مفاجيء في واحد أو أكثر من هذه المتغيرات الحرجة التي يبرهن استمرار النظام الدولي ، بسلامته ومكوناته الانشائية القائمة ، ببدى القدرة المتاحة للأطراف الفاعلة فيه على التحكم فيها والحيلولة دون خروجها من دائرتها المنفردة في العمل والتأثير .

وإذا أخذنا النظام الدولي الراهن على سبيل المثال ، فإنه يستطيع أن يصور بجلاء الحقيقة السالفة الذكر . فالملاقات العسكرية بين القوى العظمى الأطراف في هذا النظام - وهي العلاقات التي تبني لي أساسها على امتلاك أسلحة استراتيجية بالغة الخطورة وكذلك امتلاك القدرة على الردع النووي المتبادل - بشكل واحدة من أخطر المتغيرات الحرجة التي تحكم في توازن هذا النظام واستقراره . وانطلاقا من ذلك ، فإن أي تغيير مفاجيء ، من شأنه أن ينتقص من القدرة الرادعة لأي من هذه القوى العظمى ، سيحدث لا محالة أزمة في داخل النظام . وإذا كان من غير المحتمل من الناحية الفعلية أو الواقعية - أن تؤدي أزمة ردع

طائرة إلى الانهيار الفوري والكامل للنظام الدولي بكل مكوناته وخصائصه الحالية ، إلا أن ذلك الاحتمال يبقى صحيحا من الناحية النظرية البجعة (A) ، ومن أمثلة ذلك ، أن أزمة فجوة الصواريخ Missile Gap التي ظهرت في سياق التسابق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول إنتاج الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في أواخر الخمسينات ، لم تنسف مقومات الردع الاستراتيجي المتبادل بين الطرفين وبالتالي اندلاع الحرب النووية ، وإنما أمكن تجاوزها عن طريق التصحيح اللاحق لمعادلة التسليح الاستراتيجي بينها وتثبيتها عند نقطة التوازن النووي Nuclear Parity ومن هنا ، فإن هذا المتغير الاستراتيجي أو العرج ظل محتفظا بكامل تأثيراته الرادعة ودون أن يسيء إلى استقرار النظام الدولي بأي درجة من الأهمية .

على أن مدى قدرة النظام الدولي على مقاومة ضغوط الأزمة المفاجئة التي يتعرض لها بحيث يتجاوزها أو يستسلم لها ، إنما يتوقف على طبيعة هيكله العام الذي هو في حقيقة الأمر بمثابة عموده الفقري ، وكذلك بحسب طبيعة الضوابط التي تهيمن على عملياته وتحدد صورة أنماطه التفاعلية ، فاجباناً تكون الحسابية الدولية لضغوط الأزمة واضحة بدرجة عالية وفي حالات أخرى تكون هذه الحسابية محدودة أو منخفضة وبالتالي تتوقف التأثيرات النهائية التي تتركها الأزمة على النظام الدولي ككل بحسب هذا التفاوت في معدلات الحسابية الدولية من الأزمة والتي هي في حقيقتها بمثابة قوة ضاغطة في اتجاه الاستجابة على هذه الصورة أو تلك . (٩)

وبدلل بعض إساءة العلاقات الدولية على صحة الافتراض السابق بقولهم أنه إذا قمنا بمقارنة بين نظام القطبية الثنائية Bipolar System والنظام الدولي القائم على تعدد الاقطاب Multipolar System مستبعد أن النظام الأول يتميز بوجود ضغوط مستمرة مما يدفع إلى حدوث الأزمات على نحو مركز (قدرها دين راسك وزير خارجية امريكا الأسبق بسبعة وأربعين أزمة دولية في الفترة بين ١٩٦١ و ١٩٦٦) (١٠) ، وهو ما لا يمكن أن يتواجد في النظام الآخر بنفس الصورة ، وهم يعلنون ذلك بقولهم أن نظام القطبية الثنائية يقوم من حيث هيكله العام على وجود محورين أو قطبين يتناصبان بعضهما العداء المستمر . ومن ثم فإن أيبادرة تصدر عن أحد هذين القطبين لدفع الأوضاع القائمة إلى نقطة الأزمة سوف تواجه على الفور برد فعل مضطاد من قبل القطب الآخر ، أي أن الحسابيات العدائية المتبادلة في مثل هذا النظام تكون مرتفعة جداً (١١) .

أما في ظل نظام متعدد الاقطاب ، فإن المسك المتشدد لحد الاقطاب من موقف من المواقف قد لا ينتج عنه بالضرورة استئارة الأزمة أو تصعيد النزاع إلى نقطة المواجهة الحرجة بين مراكز القوى الدولية المختلفة التي يتشكل منها النظام الدولي في صورته تلك . (١٢)

هذا عن طبيعة النظام الدولي من حيث هيكله العام ، وارتباط هذا الهيكل بمدى شيوع الأزمات الدولية ونكرانها . أما عن الناحية الأخرى المتعلقة بموضوع الضوابط التي تسيطر على الكيفية التي يعمل بها النظام الدولي وكذلك على الانماط التفاعلية التي تجري في نطاقه ، فحدث تكون هذه الضوابط ضعيفة أو غير مستقرة فإن حدوث أزمة دولية واحدة قد يؤدي إلى نشوب الحرب . أما حيث تكون هذه الضوابط قوية ومستقرة فإن النظام الدولي يكون في وضع يمكنه من امتصاص ضغوط العديد من الأزمات وتجاوزها دون أن يفلت الأزمات في أي منها وبالشكل الذي يحول دون تصاعدها إلى نقطة الحرب . بل يذهب التحليل إلى ما هو أبعد من ذلك فيقول أنه حتى لو انحلمت الحرب النووية في طورها المبني بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فإن امتلاك كل منهما لقدرة هائلة على الإبادة والدمار ستكون من بين أقوى الضوابط المتاحة لديهما لاسترجاع سيطرتهما على الأزمة والحيلولة دون نقلتها إلى نقطة الدمار الكامل والنهائي للنظام الدولي القائم . (١٣)

فاذا انتقلنا إلى البحث في الكيفية التي تؤثر بها الأزمة الدولية في أجهزة اتخاذ القرارات داخل الدول التي تعنيها الأزمة فسندرج الآتي :

أ - أنه كلما تعاضد الخطر الناتج عن الأزمة في تهديد المصالح القومية كان اتخاذ القرار المتصل بمواجهة الأزمة أو بمعالجتها على أعلى المستويات المسئولة .

ب - أن المعلومات والحقائق التي تبني عليها قرارات مواجهة الأزمة غالبا ما تكون غير مكتملة بسبب ضيق الوقت الذي لا يسمح بتجميع كل ما هو ضروري ومطلوب منها ، يضيف إلى ذلك عدم وجود ببسائات جاهزة نتيجة عدم التنبؤ أو التوقع المسبق لحدوث تلك الأزمات .

ج - أن عدم اكتمال صورة الحقائق المطلوب التعرف عليها عن الأزمة ، يدفع بجاهزة اتخاذ القرارات

في مثل هذه الاحوال ، الى اجراء مقارنات بين الازمة التي ينمين عليها ان نواجهها بقرار ما وبين المواقف الدولية المماثلة التي حدثت في الماضي ، وقد يتلزم مع هذا الاجراء الاعتماد على الاحكام السابقة عن اطراف الازمة الآخرين من حيث درجة عدائتهم او صداقتهم للدولة صاحبة القرار .

د - انه بالمقارنة مع الاستجابات التي نحدث ازاء المواقف الدولية العادية ، فان استجابة أجهزة اتخاذ القرارات في ظروف الازمة الدولية نحو لان تكون اقوى من اللازم او اضعف من اللازم . (١٤)

ثانياً - العلاقات الدولية من الحرب الباردة الى عصر الوفاق الدولي : الاطار العام

لكي نتعرف على الخصائص المميزة لمرحلة الوفاق الدولي ، والكيفية التي يؤثر بها هذا الوفاق في دبلوماسية الازمات ، فانه يصبح من الضروري استرجاع خصائص مرحلة الحرب الباردة ولو بشيء من الإيجاز ، وذلك لكي نتيين مدى التغيير الذي لحق باستراتيجية ادارة الازمات الدولية في الماضي عنه في وقتنا الحاضر .

فقد تميزت المراحل الاولى من تطور الحرب الباردة بوجود مناخ عالمي يمتليء بكل اسباب الصراع المذهبي ، والنوتر السياسي ، والتهديد الدبلوماسي ، والحرب النفسية والدعائية ، والضغط الاقتصادي ، ونساعد اخطار سباق التسلح بشكل لم يسبق له مثيل ، وتجر العديد من الحروب المحلية أو المحدودة في مناطق عديدة من العالم مثل كوريا والهند الصينية والشرق الاوسط .. الخ ، وهي الحروب التي وقف الحرف المشترك لكل من الكتلتين الغربية والسوفيتية من الاخطار التدميرية الهائلة للحرب النووية ، حاللاً بينها وبين النضاد الى مسنوى الحرب العامة بين الطرفين .

وقد تميّزت الحرب الباردة ، بكل خصائصها السابقة عن عدد من الاوضاع التي اثرت في البناء العام للعلاقات الدولية يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - اتبناق النظام الذي عرف بالقطبية الثنائية والذي اخنا اليه باختصار فيما سبق ، ومضمونه وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية ، ويحيط بكل مركز قوى عدد من الدول التابعة والاقبل كثيرا في امكانات القوة ومقدراتها ، ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات الهامة شبه احتكار للدولة المسيطرة في داخل كل واحد من هذين المحورين الدوليين . وبلاخط ان الاساس في عملية الاستقطاب الثنائي بشكلها السابق ، كان يتحدد بمعيار الانتماء الى ايدولوجية اي من الطرفين ثم يكون التخطيط لاسراتيجية كل من الكتلتين ولصالحهما في اطار هذا التصور بل هذا الالتزام العقائدي المشترك وقد نتج عن هذا الوضع زيادة حدة النضاب في علاقات الكتلتين المتباعدة ، وانهاج الكثير من المواقف والسياسات المتعارضة التي كان يظن انها اقدر على دعم كيان كل منهما في مواجهة التهديد الذي يمثله نظام الاخرى ومعتقداتها بالنسبة لها . (١٥)

٢ - ان هذه الصراعات العقائدية ونافضات المصالح في نطاق نظام القطبية الثنائية أدت الى انعقاد نظام الامن الجماعي الذي تحملت الامم المتحدة مسؤولية تطبيقه ، لكثير من اسباب قوته وتعايلته حيث بات من المتصور التوصل الى اتفاق حول اتخاذ تدابير دولية مشتركة يكون في مقدورها اجباط العدوان وتأمين هيكل التوازن القائم ضد اخطار الاختلال ، فضلا عن الاسراف الموضح في سوء استعمال حق الفيتو مما ثل من سلطة مجلس الامن واظهره بظهر العاجز في العديد من المواقف عن ان يمارس دوره بالقوة المطلوبة . وقد كانت النتيجة الحتمية لذلك التوسع التدريجي في اقامة الاخلاف العسكرية وبخاصة من جانب الولايات المتحدة التي اتخذتها اداتها الرئيسية في تنفيذ سياسة الاخواء التي طبقتها في مواجهة الكتلة السوفيتية . (١٦)

٣ - ان السباق العرهب في قطاع الاسلحة النووية ، والاسلحة الاستراتيجية الهجومية بالذات ، قد خلق مقوما جيدا للتوازن الدولي يقوم على فكرة الردع النووي المتبادل بكل حساباته الامنوسوعية والمتناحية التعميد ، وكان معنى ثقل الردع انهيار التوازن الدولي من اساسه ، وتلك ايضا حقيقة سبقت الإشارة اليها . وبذا انتقلت مسؤولية الإبقاء على توازن القوى العالمي بمفهومه الجديد ، او ما اطلق عليه توازن الرعب الذاتي ، من الأجهزة والمؤسسات الدولية التي وكل اليها المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب مباشرة مسؤولية تطبيق نظام الامن الجماعي كما ذكرنا ، الى القوتين العظميين ، واصبح لهذا الوضع الجديد

مخاطره الرهبة التي لا يمكن انكارها فيما يتعلق بقضية الحرب والسلام في المجتمع الدولي .

على ان هذه النزعات المتصلية ، بكل الاخطار والمضاعفات التي انتهت اليها ، بدأت تلين وتخل طور الاعتدال والواقعية منذ اواخر الخمسينات بفعل العوامل والاسباب الاتية :

(ا) التحورات الاساسية التي طرأت على نظام القطبية الثنائية بنائير نحو النزعات الاستقلالية داخل الكتلتين الغربية والاشيوية ، مما انتهى الى تعدد مراكز القرارات في داخل كل منهما بعد ان كانت هذه السلطة احتكرا للقوة الاعظم فقط ، وبذا انتقلت القطبية الثنائية من الطور التقليدي الجامد الى الطور الهش . كما تحقق ايضا عن هذا التغيير ان اصبح للدول الصغرى والمحايدة صوت مسموع في الشئون الدولية وبدرجة لم تكن لتتحقق فيما لو لم تنكسر هذه الهيمنة الثنائية الكاملة على النظام الدولي .

(ب) تراجع الاتحاد السوفيتي عن مبدأ حقبة الحرب وقراره بإمكانية التعايش السلمي بين النظامين الشيوعي والراسمالي وهو ما كان يعني انتقال العلاقات بين الكتلتين من طور الصراع الى طور التفاهة .

(ج) التدهور الواضح في أهمية التحالف والتكتلات العسكرية بفعل التطورات التكنولوجية الهائلة التي لغت دور هذه التحالفات كتواعد وسيطة في الحرب ، وبذا أصبحت التحالف العسكرية مجرد رموز أو أدوات تؤكد أكثر ما تؤكد على معنى التضامن السياسي بين الدول المتضمة إليها .

(د) حرص القوتين العظميين على المشاركة في تدابير وإجراءات مشتركة تستهدف تجميد عملية الانتشار النووي كضمان نحو ضبط احتمالات وقوع الحرب النووية ، وذلك بالإضافة إلى مشاركتها في موضوعات حيوية أخرى مؤثر في نظام الأمن الدولي إلى أبعد حد مثل مباحثات الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية ، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، ومباحثات خفض التبادل والتوازن للقوات في منطقة وسط أوروبا .. الخ .

(هـ) إدراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أنه كلما كثفت الاتصالات بينهما وتعمقت مصالحهما المتبادلة ، كلما كان ذلك في مصلحة السلام العالمي .

(و) التطورات التكنولوجية المتزايدة للاتحاد السوفيتي ، وحيث استحوذت عليه في السنوات الأخيرة الرغبة في الإفادة من التطبيقات التكنولوجية المتقدمة في الغرب ، وبخاصة في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في قطاع التنمية الصناعية ، وبما يحقق له معدلات أكبر في النمو الاقتصادي والتطور الصناعي .

(ز) تصاعد أخطار الصين كقوة نووية ، وإدراك القوتين العظميين لمضاعفات عدم الاتفاق بينهما في مواجهة هذا التحدي الجديد . ولعل هذه الحقيقة بالذات هي التي حدثت بالولايات المتحدة إلى خلق فرص للحوار والتفاهة بينها وبين الصين بعد فترة من الخصومة والعداء الشديدتين كما أدت من ناحية ثانية إلى اجتذاب الصين إلى دائرة المشاركة الفعالة في النظام السياسي الدولي بعد أن ظلت معزولة — قسراً — عنه قرناً .

لقد كانت المحصلة الأخيرة لتفاعل العوامل والمتغيرات السابقة هي ظهور تلك المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية التي اصطلح على تسميتها بمرحلة الوفاق الدولي ، هذا الوفاق الذي أصبح يمثل بكل مقاس قمة الثورة على سياسات الحرب الباردة . (١٧)

ثانياً — الحرب الباردة والوفاق الدولي ومظاهر الاختلاف في معالم دبلوماسية الأزمات

إذا جئنا إلى تحليل السمات البارزة لدبلوماسية الأزمات في مرحلة الحرب الباردة ، أو بالأحرى إلى تلك النمط التصارعي للعلاقات الدولية ، فنجد أنها كانت تتمثل في الاتي :

(١) تصور الأزمات الدولية من منظور عقائدي : فقد دأبت القوى الكبرى الأطراف في الأزمات الدولية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة على النظر إليها من الزاوية العقائدية وعلى اعتبار أن تلك الأزمات لم تخرج في صميمها عن كونها تحديات بين عالمين تقيضين ومنفصلين من المبادئ والمعتقدات والقيم ، وأن هذا التناقض في الأيديولوجيتين الماركسية والراسمالية كان يشكل القوة المحركة الرئيسية للعمليات الدائرة بين النظامين .

وسواء كانت هذه الذرائع الإيديولوجية التي استخدمت في تبرير مسلك كل من الكتلتين ازاء الالتزام التي تقع بينهما ، حقيقية أو مبالغاً فيها ، فإنها كانت عند هذه المرحلة من تطور العلاقات بينهما تمثل مصدراً أساسياً من مصادر الضيق في تصرفاتها ، وعاملاً مهماً من عوامل تفسخ الالتزام الدولية ، ومضاعفة حدة التوترات الكامنة فيها .

(٢) الأثر الدعائني : أيضاً مانه من العناصر الثابتة والملاحظة بوضوح في استراتيجية ادارة الأزمة الدولية في مرحلة الحرب الباردة ، التركيز على أسلوب الأثر الدعائني المكثف التي حاولت الأطراف الكبرى في تلك الأزمات أن تضبط بها تحركاتها . وتتمثل الخطوة الرئيسية لحل هذا النوع من الأنماط الدعائني في المنضبطة في ادارة الأزمات الدولية ، في ما كان يمكن أن تخلقه من انطباعات زائفة أو مشوشة في أذهان أطراف الأزمة المعنيين حول نواياهم ودوافعهم وأهدافهم في مواجهة بعضهم ، وهي كلها اعتبارات بالغة الأهمية عند اتخاذ قرارات مواجهة الأزمة ، ويكون الناتج النهائي لذلك المناخ المبتلى بكسل عوامل الأثر الدعائني ، هو إضعاف مقدرة أطراف الأزمة الرئيسيين على التحكم في زمامها ، وبالتالي يرتفع احتمال اتخاذ قرارات إنمعالية لا تعبر بدقة عن نخبات الأزمة كما هي في الحقيقة والواقع .

(٣) التركيز على وسيلة التهديد بما يصاحبها من تضيق دائرة الاختيارات وتصعب مهمة التفاوض الدبلوماسي : لقد تلازم مع الأسلوب السابق ، شيوع نغمة التهديد المتبادل بين أطراف الأزمات الدولية في مرحلة الحرب الباردة ، وكانت الفكرة المسيطرة هي أن مثل تلك التهديدات كانت أداة فعالة ومؤثرة من أدوات الردع Deterrence أو الإيزاز Blackmail . ولأنها على حد اعتقادهم كانت هي وحدها القادرة على نقل الانطباع وتعميقه بأن سياسات كل طرف في مواجهة الأزمة كانت تدار من مركز القوة .

ومن هنا ، وينطلق سياسات مراكز القوى ، عن التهديدات المتبادلة ، وكثير منها كان يتم على سبيل التهويش - غالباً ما كانت تؤدي الى تضيق دائرة الاختيارات المفضحة أمام أطراف الأزمة المعنيين ، واقفاً مهمة التفاوض الدبلوماسي ذلك القدر الضروري من المرونة اللازمة لإدارة الأزمة والمسير بها في طريق حل يقلل به كل هذه الأطراف . ومن هنا أيضاً ، فإن المخرج من ورطة الطرق المسدودة في حل الأزمة ، كان يتحقق في أكثر الحالات إما باتصايع أحد هذه الأطراف للضغط تحت تبرير أنه فعل ذلك طواعية وبمحض إرادته وذلك انقاداً لما الوجهة أو تجبید الأزمة لفترة من الوقت (تبيع الحل) ، مع ادراك أطرافها أنها ستعود الى التفجر وربما بصورة أعنف في مرحلة لاحقة (من أمثلة ذلك أزمة برلين وأزمة مضايك كيموي) ، أو نرك الأزمة تتداعى على شكل صراع محدود مع تجنب كل القوى الرئيسية أطرافاً مباشرة فيها دروا لاحتتمالات التصاعد ، ومن أمثلة هذا الوضع الآخر : الأزمة الكورية وأزمة السويس والأزمة الفيتنامية حيث اجتمع الاتحاد السوفيتي عن التدخل عسكرياً في كل الحروب المحدودة التي تفجرت بسبب هذه الأزمات .

(٤) السعي الى تحقيق ميزات استراتيجية وسياسية على حساب التوازن القائم بين الكتلتين : فما دام أن أسلوب التهديد والإيزاز كان من أبرز العناصر التي اعتمد عليها مسلك كل من الكتلتين في ادارة الأزمات الدولية الناشئة بينهما ، فقد كان من الطبيعي أن يحاول كل منهما تحقيق ميزات استراتيجية وسياسية على حساب التوازن القائم بينهما ، طالما أن ثمن هذه المحاولات كان دون الدخول في حرب نووية عامة أو محدودة نظراً لما كانت تنهيه هذه بالنسبة له من مخاطرات كانت بالقطع فوق طاقته على احتياله .

اذن لم يكن الهدف هو التنسيق المشترك بقصد احتواء الأزمة الدولية والاتفاق حول التقدير المناسبة والقبولة لتسويتها ، وإنما استغلال الأزمة لحساب طرف على حساب الآخر ، وقد اتضح ذلك بجلال أبان الأزمة الكورية عندما أرادت الولايات المتحدة أن تستغل وجودها العسكري من خلال الأمم المتحدة هناك لكي ترتفع النظام الشيوعي القائم في كوريا الشمالية ، وأزمة السويس حين أرادت بنظرية الفراغ وبمبدأ إيزنهاور أن تبني لها قاعدة أوسع للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، والأزمة اللبنانية سنة ١٩٥٨ حينما أرادت بوسيلة الإنزال البحري الضخم للاستول الأمريكي السادس في بيروت أن تحول دون انهيار نظام الحكم الداخلي وبالتالي النجم لبنان ببنار النحر الوطني في أعقاب الوحدة المصرية السورية (فبراير ١٩٥٨) ، وثورة العراق (يوليو ١٩٥٨) والذي كان من الممكن أن يخلق مناخاً سياسياً جديداً في المنطقة فسرتة الولايات المتحدة بأنه كان مضاداً للمصالح الغربية ، ثم كانت هناك الأزمة الفيتنامية التي أرادت الولايات المتحدة بتدخلها العسكري فيها أن تقضي على النظام الشيوعي في هايتي . ونفس الشيء ينطبق على مسلك الاتحاد السوفيتي خلال أزمة حصار برلين في عام ١٩٤٨ حينما أراد أن ينسف الوجود الغربي في برلين الغربية ، وفي

أزمة الكاريبي حينما أراد أن يستغل قواعد صواريخه في كوبا لتهديد الأمن الأمريكي وانخاذ ذلك بالنتالي كأداة للتهديد المباشر ضد الولايات المتحدة وخلق مركز قوة جديد له في نصف العالم الغربي .

(٥) أن المبدأ الذي سيطر على مسلك أطراف تلك الإزمات الدولية هو أن الشرعية الدولية كانت شرعية الأمر الواقع ، أو بتحديد أكثر فإن أي تغيير يحدث في مضمون الأمر الدولي القائم لمصلحة أحد الطرفين كان يحاول أن يكسبه توب الشرعية الدولية ، ويحلل الآخرين على التسليم بكافة آثاره ، وعدم مقاومته يدعى أن تلك المقاومة إنما كانت تخلق أوضاعا مضادة للسلم والاستقرار الدوليين .

وتبدو هذه الصورة جلية إبان الأزمة للشبكة الأولى (في سنة ١٩٤٨) التي أدت إلى انتلات تشيكوسلوفاكيا من قائمة الديمقراطيات الليبرالية — بفعل الانقلاب الذي نفذته الأقلية الشيوعية — وتحولها إلى المعسكر الشيوعي . فقد قاوم الاتحاد السوفيتي رد الفعل الغربي ، وطلب من الدول الغربية التسليم بشرعية الأمر الواقع . ثم تكرر نفس المسلك السوفيتي خلال أزمة برلين (١٩٥٨ و ١٩٦١) حينما أراد من خلال التعرض لمركز الغرب في برلين الغربية أن يفرض الأمر الواقع الذي يخدم مصالحه ، وأن يخلق على هذا المسلك مسحة من الشرعية القانونية (التطل بأنفاقتيني بالنا وبونسدام) ، ومعنى أزمة المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ مثلا واضحا آخر لهذه الحقيقة التي اقترنت بإزمات الحرب الباردة .

أما الكتلة الغربية فهناك أمثلة كثيرة تبرز الحقيقة السابقة ، ومنها المسلك الأمريكي في الحرب الكورية حيث حاولت أن تقسم وراء المنظمة العالمية لكي تبدل جذريا في مضمون الأمر الدولي القائم في تلك المنطقة ، وأزمة السويس التي أرادت فيها بريطانيا وفرنسا احتلال مصر وتغيير معالم الخريطة السياسية للمنطقة بحجة مقاومة إجراء تأميم قناة السويس ووضع اتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) بشأن حرية الملاحة الدولية في القناة موضع التنفيذ ، وهكذا .

(٦) ضعف دور الأمم المتحدة في مواجهة الإزمات الدولية وتعدر تنفيذ تربيئات دولية مشتركة لاحتوائها وتطويرها :

كان واضحا إبان مرحلة الحرب الباردة ، أنه فيما عدا الإزمات الدولية التي وجدت فيها القوتان المعظمتان نفسيهما ، يحكم الظروف أو ضغوط الواقع ، في اتجاه واحد ، مثلما حدث في المراحل النهائية من أزمة السويس (١٩٥٦) وبالتحديد بعد التدخل الأنجلوفرسي المسلح في مصر ، فإن الأمم المتحدة كادت تناما أن تنقد معاليتها كوسيط دولي في تلك الإزمات ، وبالتالي فإن الحلول كانت تنقرر دائما خارج نطاق المنظمة العالمية .

وبالطبع ، فإنه ليس من الصعب تفسير أسباب هذا الوضع غير الطبيعي ، وبخاصة مع منظمة عالمية أقامتها كل الدول وأعطتها اعترافا شرعيا دوليا إجماعيا وأوكلت إليها سلطة حل نزاعاتها وتسويتها بما ينفي ومبادئ وأحكام القانون الدولي وربما يصون السلم الدولي ضد ما يهدده من أخطار . فالأمم المتحدة كانت قد تحولت إلى ساحة واسعة بصراعات القوى الكبرى وضغوطها ومناوراتها ، وهي كلها حواجز قسمت المنظمة العالمية على نفسها وهالت تماما بينها وبين تنفيذ نواياها دولة فعالة في مواجهة الأتكرية الساحقة من الإزمات الدولية التي وقعت خلال المرحلة التي يشملها التحليل . ومن هنا ، فإن حلول الإزمات الدولية تقررت بطريقة أوتوقراطية في إطار الهيمنة الأمريكية السوفيتية شبه الكاملة على النظام الدولي ، وبما يبعد بها تماما عن روح المشاركة الدولية الواسعة والمسئولة في نفس الوقت .

(٧) أن عملية الاستقطاب الثنائي التي مارستها الكتلتان المتصارعتان أدت إلى ارتفاع تأثير الأطراف الفائلة على الأطراف الرئيسيين في الإزمات الدولية ، والمقصود بالأطراف الثالثة ليس الأطراف المحايدة وإنما الأطراف المتحيزة لأي من الجانبين . فهذا التأثير الجانبي كان يبعد من الكيفية التي تدار بها الإزمات الدولية وعانقا في طريق تسويتها بطريقة مقبولة وفي نفس الوقت فإنه كان يضعاف من احتمالات اتخاذ قرارات غير معبرة عن القامعات الذاتية للقوى الكبرى ، وذلك على سبيل إرضاء نزعات هذه الأطراف الثالثة وتلبية توقعاتها ، وإبقاء على الانضباط داخل المحادثات التي تنظم الدول المتجمعة لكل من الجانبين .

وهناك العديد من الأمثلة التي تصور الوضع السابق : فمسلك الولايات المتحدة من أزمة مضائق كمبوي التي نشبت بينها وبين الصين الشعبية في عام ١٩٥٨ ، لا يمكن عزله عن تأثير دولة صغرى مثل فرموزا التي كانت لها ادعاءات سيادة على الأراضي الصينية كلها وبما يعارض والسلطة الشرعية لنظام

الحكم القائم في بكين . ونفس الشيء حدث بالنسبة لتأثير كوريا الجنوبية على الولايات المتحدة طيلة الفترة التي استغرقتها أزمة الحرب الكورية في أوائل الخمسينات كما تنطبق ذات الوضع على تأثير دولة صغرى مثل اليابان في أزمة العلاقات الصينية السوفيتية في مطلع الستينات . ، وهكذا (١٨)

للك كانت إجمالاً أهم ملامح دبلوماسية الإزمات في مرحلة الحرب الباردة ، التي اختلقت كثيراً في مرحلة الوفاق الدولي ونحورت على النحو التالي :

(١) استحالته مواجهة الأزمة الدولية بواسطة الحرب النووية العامة : فمن أبرز جوانب الاتفاق المشترك التي طورتها سياسات الوفاق ، وبخاصة بين القوتين العظميين ، إقرارهما باستحالة الالتجاء الى وسيلة الحرب النووية العامة في مواجهة الإزمات الدولية التي تقع ، أياما كانت درجة خطورة هذه الإزمات ، أو ما تواجه به أطرافها من نكد أو تهديد .

ونستند هذه القناعة المتشركة على مفهوم محدد مؤداه أنه طالما أن توازن الرعب النووي هو الذي يحكم العلاقة بين القوى النووية الرئيسية في المجتمع الدولي ، فإنه يصعب من غير الواقعي بالمرّة تصور أن الأهداف التي تقتضيل عليها صراعات تلك القوى النووية – بالغا ما كانت أهيتها – يمكن أن تبرر الإثارة المتعمدة أو الخدعة للحرب النووية لدى المستوى الاستراتيجي العام ، ذلك أن الفجوة أو الماخزى الاختلال بين علف الحرب النووية وبين أي هدف للسياسة الخارجية ، هو من الانساع بحيث أن دفع الصراع الى نقطة الانفجار النووي يعد عملاً من أعمال الجنون (Irrational) . فالردع يعتمد أساساً ليس فقط على كمية الدمار التي تستطيع الدولة النووية المتخيرة للحرب انصاضها ، ولكن أيضاً على ما تتوقع الحصول عليه من عوائد أو مزايا بالمقابل . ولما كانت الحرب النووية الاستراتيجية هي حرب دمار عنيف لحظف أطرافها وبالشكل الذي تتضال أمامه كثيراً أية مزايا يمكن أن تتحقق لهذا الطرف أو ذاك ، لذا فإن التهديد بآثاره الحرب النووية العامة لأرقام إحدى القوى النووية الكبرى على الإعلان لفسوط الطرف الآخر وأجابهه لطلبه ، لا يمكن أن يكون موضع تصديق (١٩) ، وهذه الحقيقة بطلق عليها هيرمان كاهن Nuclear Incredulity (٢٠).

لقد أصبحت وظيفة القوات الاستراتيجية النووية لكل من الدولتين العظميين ، تتمثل أساساً في الردع ، وليس الدخول في حرب نووية استراتيجية مبدية من قبل أي منهما .

وبالإضافة ، وكما يقال ، فإن التقدم المستمر والمعظم لقدرات هذه القوات الاستراتيجية النووية على كلا الجانبين ، يثير شكوكاً كثيفة حول ما يتخيله البعض نظرياً بإمكانية خوض القوى النووية الكبرى لحروب محدودة دون أن تستخدم فيها قواعدها الاستراتيجية التارية Retaliatory Forces Strategic

فأى حرب محدودة من هذا القبيل حتى ولو كانت بالأسلحة التقليدية ، تحمل في طياتها احتمالات تصاعدها الى المستوى الاستراتيجي ، وفي ظل توازن الرعب النووي ، فإن المحصلة الأخيرة لكل هذه الحرب المحدودة ستكون سهلة بالنسبة لكل من الطرفين ، ويزيد من خطورة ذلك الوضع أن التصاعد حتى وإن لم يكن متعمداً Deliberate فإنه قد يأتي بطريقة غير محسوبة أو لا ارادية . Inadvertent . (٢١)

وهذه الخطوات الانتحارية للتصاعد بالصراعات والحروب المحدودة الى مستوى الصروب النووية الاستراتيجية أو العامة ، وسواء كان هذا التصاعد محسوباً أو غير محسوب ، هي التي تجعل من البدء بالخطايرة – مهما كانت محدودة – أمراً بالغ الجدية والتهديد ، وهذا هو ما يفسى بالردع الذاتي Self-Deterrence الكامن في الردع المتبادل Mutual Deterrence بين القوى النووية الكبرى . (٢٢)

وهذا الإطار العام للتحليل لم يتغير حتى مع اقدام كل من الدولتين العظميين على إقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة ABM ، إذ لا يزال توازن الرعب النووي بينهما مرتكزاً في الأساس على امتلاك كل منهما لإمكانات هجومية نووية جبارة قادرة على تمكنه من إلحاق الدمار بخصمه حتى وإن لم يكن هو البادي بالهزيمة النووية الأولى ، ويعرف هذا الوضع في قاموس التوازن الاستراتيجي أو الردع النووي المتبادل الراهن بين الطرفين بالقدرة على التدمير بالهزيمة الثانية Second Strike Capability . (٢٣)

ولا يبدو أن أية من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة بمدد امتلاك دفاعات محكمة وشاملة ضد خطر الهجوم عليها بالأسلحة النووية ، ويرجع ذلك إما الى قصور تكنولوجيا في وسائل الدفاع ضد الحرب النووية

الهجومية ، او الى المكاييف الخيالية لتنفيذ مثل تلك النظم الدعائية ، ثم ان الضوابط التي تحاول الدولتان مرضها على سياستها في قطاع التسليح الاستراتيجي من خلال المفاوضات المعروفة بوسلت التي انتهت مرحلتها الاولى بالتوقيع على اتفاقية توسكو في مايو ١٩٧٢ ، ولا تزال مرحلتها الثانية مستمرة وان كانت ثمة بوادر كثيرة تشير الى قرب انتهائها(٢٢) .

ولعل ما سبق هو السبب في ان القوتين العظميين في مواجهتهما للالتزامات التي تثشب بينهما يتوخيان منهني الحذر ، وهما ينطلقان من المفهوم الذي يقول ان رد العمل اللين Underretaiation أفضل على أي حال من رد فعل انتقامي مبالغ فيه Overretaiation (٢٥)

وبخلص البعض من ذلك الى قولهم انه حين تصبح مخاطر الحرب انتحارية أو قريبة من ذلك ، فان الحرب أو التهديد بالحرب يصبح حلاً مرفوضاً من كافة الأطراف ، ومن ثم ينجح التركيز الى الحصول الوسط . (٢٦)

هذه هي اولى عناصر استراتيجية ادارة الازمة الدولية في مرحلة الوفاق . رفض الحرب النووية بحسم كمنطلق للحل ، والبحث عن الطول الوسط التي تقبلها مختلف الأطراف المعنية كمبرج من الموقف الذي تجد نفسها كلها منورطة فيه .

(ب) ناسباً على ما سبق فان الحلول لم تعد تفرض من مراكز القوة Positions of Strength كما لم التراجع نهائياً عن منهاج سياسات الحافة (Brinkmanship) في مواجهة الالتزامات الدولية ومن ثم فقد أصبحت هذه الحلول ناسي وهي أكثر انصياعاً لقتضيات الواقع الدولي بكل أبعاده ودلالاته ، أو بتحديد أدق فان حلول الازمة لم تعد تخرج عن كونها النصير المباشر عن مختلف الحقائق الاستراتيجية والسياسية التي تحكم في التوازن العام للنظام الدولي القائم .

لم تعد المسألة إذن مسألة التصعيد المتبادل لآثار الازمة الدولية الى نقطة قريبة من الانفجار واتخاذ ذلك كمؤشر لقوة أطراف الازمة وصلابة مواقفهم في مواجهة بعضهم ، كما كان يحدث في مرحلة الحرب الباردة ، وإنما تجاوزت القوتان العظميتان هذا النمط الاستغرازي وغير المنضبط والذي يميز بالصعوبة الزائدة في ظروف الازمة ، الى نمط أكثر تعقلاً وأكثر تشبهاً بروح المسؤولية الدولية ، وأيضاً أكثر تعبيراً عن التزامهما المشترك تجاه قضية السلم والأمن الدوليين في عصر حروب الدمار النووي المتبادل .

(ج) يكمل المعنى السابق ويتلازم معه ، ان إجراءات مجابهة الازمة الدولية لم تعد بعيدة بحال عن مستوى توقعات الراي العام العالمي ، وبذا اصبحت النزعة الاوتوقراطية القديمة التي حركتها دوافع المصلحة الذاتية للقوى الكبرى الأطراف في تلك الازمة بغض النظر عما كانت تخلفه هذه التصرفات من ردود فعل دولية .

فالمواجهة الامريكية السوفيتية في الكاريبي في عام ١٩٦٢ ، والمعروفة بأزمة الصواريخ الكوبية ، قامت على محاولة فرض حل امريكي للآزمة وإرغام الاتحاد السوفيتي على الانعاز له ، وهو ما كاد فعلاً ان يصل بذلك المواجهة الى نقطة الانفجار على شكل حرب نووية عامة بين الكتلتين ، وعندما خطت الولايات المتحدة بسلكها العنيف هذا ، فانها لم تقم وزناً ذا بال لرد الفعل الذي سيثيره تصرفها على المستوى العالمي .

ولكن ذلك كله تغير فيما بعد ، ولم يحدث في أي أزمة دولية لاحقة ان تكرر مثل هذا المسلك العدواني المنطوق من جانب أي من الطرفين ، وتشهد على ذلك أزمة الشرق الاوسط في عام ١٩٦٧ ، والازمة الهندية الباكستانية في عام ١٩٧١ ، والحرب العربية الاسرائيلية في اكتوبر ١٩٧٣ الخ .

(د) ان الشرعية الدولية لم تعد شرعة الامر الواقع ، كما كان الحال في فترة الحرب الباردة ، ويمكن الانبرير المنطقي لهذا التحول في انه طالما ان سلوك القوى النووية الكبرى لم يعد انكاساً لسياسات القوى في صورتها الفجة القديمة ، وما دام ان التوازن بينها اصبح مركزاً على عدد من الحقائق والقنوات الاساسية المستقرة ، وما دام ان قوة الردع النووي المتبادل هي التي يحمي المصالح المشروعة لكل الأطراف في مواجهة بعضهم ، وما دام ان النمط النصارعي القديم في علاقات الكتلتين قد تلاشى بمختلف مظاهره العنيفة السابقة ، وحل محله نمط في التعامل يبنى على التعاون والتنسيق ، فانه لم يعد مقبولا بحال ان يستمر المنطق القديم الذي يقوم على النظر الى الشرعية الدولية على انها شرعية الامر الواقع ، اذ ان استنواؤه لم يكن يعني سوى تخريب الكيان العام المنطور لعلاقات الكتلتين وتحولها من جديد الى صراعات قوى مجردة ، وذلك

عضلا عن انه غير ممكن في ظل موازن الرغب النووي ، مان الرغبة المنسركة في الاعادة من تمار المعاون الذي وسمت اعامه سياسات الوفاق ، أصبحت برعش هذا الخطى الذي لم بعد نلادم وحضائى عصر المغبرات الكبرى في السياسة الدولية .

ولصوير هذا الوضع بالشواهد والاثباتات العملية يمكن الرجوع الى الزميين دوليين بارزين جدا في اواخر الستينات ، وهما أزمة الشرق الاوسط في سنة ١٩٦٧ والأزمة التشيكية في سنة ١٩٦٨ .

ففي الأزمة الاولى ، وبالرغم من علامات المحالف والارتباطات المصلحية الكاملة بين الولايات المتحدة واسرائيل ، مان الولايات المتحدة لم تعرف بشريعة الانار التي تربيت على احتلال اسرائيل للأرض العربية كنتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ ، وابتد قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كما قامت فيما بعد بوساطة دبلوماسية ايجابية لتنفيذ هذا القرار ، واذا قارنا هذا الاتجاه الامريكى فى سنة ١٩٤٨ عندما اغضبت الصهيونية العالمية فلسطين وانتشأت فوقها الكيان الاسرائيلي ، لنبين لما يوضح كيف تحولت الولايات المتحدة عن المبدأ السابق الذي يقول بان الشرعية الدولية هي شرعية الامر الواقع . واذا كان الاتحاد السوفيتى قد اخذ هو الاخر اتجاهه يقوم على الاعتراف بشرعية الامر الواقع من نفس المشكلة في سنة ١٩٤٠ فانه ندد بقوة بعدم شرعية الانار الدولية الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية في سنة ١٩٦٧ ، ولقى بنقله كايلا وراء مجلس الامن المذكور .

أما عن الأزمة التشيكية التي تدخلت فيها قوات دول حلف وارسو لاسحقاع الامور الى تصابها ، فان الولايات المتحدة لم تشأ - ومن ورانها دول حلف الاطلنطي أن تسفل الوضع السياسي المتدهور هناك وتدخل في الأزمة ليعرض من جديد شرعية الامر الواقع الذي يناسب مصالحها . ومن ثم سوبت الأزمة التشيكية بما يحفظ للاتحاد السوفيتى مصالحه في هذه الدولة الشيوعية بعيدا عن التهديد .

(هـ) نضاول ناتي الاطراف الثالثة على بسلك القوى الكبرى في تعاملها مع الازمات الدولية ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى التناقض الواضح في الحساسيات التي سبق أن اقترنت بعمليات الانسحاب النهائي في مرحلة الحرب الباردة ، ومن ثم ، فان استجابة القوى الكبرى للضغط الجانبى التي تتعرض لها من اطراف ثالثة متحازة لها ، لم تعد تتم على نفس المستوى السابق من القوة ، أو بعبارة اخرى ، فان استقلال القوى الكبرى في اتخاذ قرارات مواجهة الأزمة الدولية - من واقع ادراكها الكامل لكل الحقائق والمغبرات التي تحيط بالعلاقات الدولية في مرحلة الوفاق - أصبح بالمقارنة أكبر منه فيما مضى .

والحق أن ذلك يعبر من بين عناصر النعش الإيجابي في استراتيجىة ادارة الأزمة الدولية ، وذلك لانه يركز في القوى الكبرى الاحساس بمسئوليتها الدولية ، ويعزل تصوراتها وأهراضاتها والقييمات التي تجربها عن تدخل الفتنات السلبية أو الإنفعالية لهذه الاطراف الثالثة ، وهو ما يجعلها بالتالى اقدر على اتخاذ القرارات الأكثر انصافا وطبيعة الأزمة .

ولعل من أبرز الأمثلة التي تصور عذا التحول ، المسلك الامريكى ازاء الباكستان خلال الحرب الهندية الباكستانية التي انتهت بانفصال الاقليم الشرقى من باكستان وقام دولة بنجلاديش الجديدة فى ديسمبر سنة ١٩٧١ . فعلى الرغم من أن الباكستان ترتبط مع الولايات المتحدة بروابط تحالف وثيقة في حلفى جنوب شرقى آسيا وبمنظمة المعاهدة المركزية ، الا انها لم تدخل على أي نحو فعال الى جانب حليفها لانقاذها من الخطر المحقق الذي كان يفرش له كيانها الإقليمى تحت ضغط التفوق العسكري للهند التي كانت ترتبط هي الأخرى مع الاتحاد السوفيتى بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء (أغسطس ١٩٧١) .

وكذلك فانه على الرغم من ارتباط الاتحاد السوفيتى مع مصر بمعاهدة صداقة وعدم اعتداء منذ مايو ١٩٧١ ، فانه امتنع عن تزويدها بالسلاح الذي تحتاجه للدخول في حرب هجومية ضد اسرائيل ، واستمر هذا الحظر قبل وبعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وكان تصوره أن مثل هذا السلاح الهجومى كان سيعمل على تصعيد الأزمة الى مستوى أعلى من الخطورة والتهديد ، وهو الشيء الذي كان يعارضه ويقف ضده خوفا من مضاعفاته العالمية .

(و) أن تفاعل الاعتبارات السابقة كلها تبلور عنه ما يمكن أن نسميه بالاستراتيجية الجديدة لتطويق الازمات الدولية بوسيلة الاتفاق بين القوى الكبرى المسؤولة . ففي كل الازمات الدولية التي وقعت في مرحلة الوفاق ، نلاحظ انه كان هناك باستمرار عنصر الاتصال والتشاور والتنسيق في موضوع التدابير والإجراءات

الدولية المضادة للارزمة ، سواء تم ذلك داخل الامم المتحدة أو خارجها ، وهي ظاهرة لم نعرفها بالمره
دبلوماسية الازمات في مرحلة الحرب الباردة .

والامثلة على ذلك كثيرة منها انه حين اندلعت حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ في الشرق الاوسط سارع البكسي
كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي بالسفر الى الولايات المتحدة حيث رأس الوفد السوفيتي في اجتماعات
الدورة العاشره للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت لمناقشة أزمة الشرق الاوسط كما عقد مع الرئيس
الامريكي ليندون جونسون لقاء القمة المعروف في جلاسبروه بنيوجرسي للتباحث في كيفية مواجهة الأزمة ، كما
اجرى كوسيجين اتصالات شخصية مماثلة مع الرئيس الفرنسي شارل ديغول حول نفس الموضوع وذلك بعد
ايام قليلة من وقوع الحرب .

وايضا فانه حين وقعت حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، سافر هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الى
الاتحاد السوفيتي لاجراء مباحثات مباشرة مع ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ،
واليكسي كوميجين رئيس الوزراء ، واندريه جروميكو وزير الخارجية ، تستهدف وضع حد للحرب في الشرق
الاطوسط .

ولا شك في ان تكيف عمليات الاتصال والتشاور والتنسيق على مستوى القمة بين القوى الدولية
الكبرى ، وتنوع قنوات الاتصال التي تربط بين مختلف مراكز صنع القرارات المؤثرة في سير تلك الازمات
الدولية ، ليشكل هو الآخر واحدا من ابرز واهم معالم التغير في دبلوماسية الازمات في عصر الوفاق
الدولي . فالتصلات القوية تنقل من احتمالات الوقوع في خطأ تقويم نوايا هذه الاطراف الكبرى ازاء الازمة
وبالتالي يكون تحليل الموقف على مستوى اعلى من الدقة والواقعية . والتشاور بدوره يخفف كثيرا من
الحساسيات التي يخلقها الانطباع الخاطيء بان بعض اطراف الازمة يحاولون استغلالها وتوجيه مسارها بما
يخدم مصالحهم وحدهم على حساب غيرهم ، وقد يكون ذلك من دواعي تعقيد الازمة وعرقلة حلها بلا مبرر .
اما التنسيق فتتمثل قيمته الاساسية في انه متى انتفتت القوى الكبرى على طبيعة التدابير والاجراءات
المشتركة التي ستنفذها في مواجهة الازمة ، فان ذلك سيدفع بها على ارجح الاحتمالات الى ان تضع وراءها
كل نقلا لكاسيها كل ما هو مطلوب لها من فعالية وتأييد . وتلك كلها امور على اكبر قدر من الاهمية لانها
تزيد من احكام الضوابط التي توجه ادارة الازمة ، وبالتالي فانها تشكل ضمانة اساسية من ضمانات السير
بها في طريق الامان .

رابعا — ادارة الازمات الدولية في عصر الوفاق : استنتاجات اخيرة

بعد ان حللنا قوى وعوامل التغير التي وصلت بدبلوماسية الازمات الدولية في عصر الوفاق ، من حيث
الخصائص والاساليب ، الى ما وصلت اليه ، تبقى لنا عدة ملاحظات اخيرة نوجزها في الاتي :

(١) ان احواء الازمات ونطوبتها بالاجراءات والتدابير المشتركة التي تتوصل اليها القوى الدولية
الكبرى في سياق عمليات الاتصال والتشاور والتنسيق التي تتم بينها في ظروف الازمة ، انما يساعد على
تسهيل المسابيح كما يقين لهذه القوى الدولية توجهات محددة يمكن ان يسترشد بها سلوكها خلال الازمة
الدولية المماثلة ، او اذا شئنا الدقة اكثر ، فبالامكان القول بان الحصلة الناتجة من تجارب القوى الكبرى
في ادارة الازمات الدولية في ظل صغبرات الوفاق ، تجعل هناك باستمرار منطلقات اولية جاهزة للتعامل مع
الازمات التي تنشعب في المستقبل ، ويوفر ذلك قدرا مهما من الجهد او الوقت الذي يضع في البداية الى ان
تصل هذه القوى الدولية الى تحديد نقطة البدء المناسبة في معالجة الازمة ، وقد يكون انقاذ هذا الوقت او
الجهد الضائع بمثابة الى حل الازمة على نحو افضل .

وربما يلور اعترافى على هذا النطق من واقع ما برده بعض خبراء العلاقات الدولية من ان مواقف
الازمات الدولية لا تنكرر او هي غير قابلة للتكرار ، استنادا على ان لكل أزمة خواصها المميزة التي تفرق
بها على غيرها (Element of Uniqueness) . ولكن ردنا على ذلك والذي ننق فيه مع نشارلس هيرمان
Hermann الخبير البارز في دراسة الازمات الدولية ، هو ان مواقف الازمات يمكن تصنيفها عموما على
شكل مجموعات متميزة وذلك بقياس الخصائص والاهمية والنطاق ... الخ ، ثم حين نقع أزمة فانه يصعب
بالامكان تناولها بالتحليل والمعالجة من قبل كافة اطرافها المعنيين في ضوء اتصالها الى هذه الفئة أو تلك .

ويرتكز هذا ، الرأي الآخر على افتراض واقعي مؤداه أن أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة في داخل هذه القوى الدولية الكبرى لا تخطط لقراراتها في فراغ ، وإنما على ضوء الخبرة الفنية المتخصصة التي تبذلها لها أجهزة ومجموعات البحث والدراسة المعاونة . (٢٨) .

(٢) أنه فضلا عن النتيجة الإيجابية السابقة ، فإن دبلوماسية الأزمات في عصر الوفائق بكل الدروس المستفادة منها ، إنما هي بمثابة انضاج لسلوك القوى الكبرى وتعميق لتجاربيها ودعم لخبراتها في واحد من أخطر قطاعات السلوك الدولي على الإطلاق ، ألا وهو القطاع الخلقى بكيفية كبح جماح الأزمات الدولية وامتصاص توتراتها وتصميم الحلول المتوازنة والمقبولة لها .

(٣) وأخيرا ، فإن نجاح هذه القوى الكبرى في معالجة الأزمات بنمط دبلوماسي انتقائي ، إنما يساعد على توسيع آفاق التعاون بينها وإنجاح أهدافه في مختلف مجالات التعامل العادي والبهيمد عن جو الأزمة بمفهومها السابق .

مراجع البحث

Herman Kahn, On Thermonuclear War, (The Free Press, New York, 1969, PP 290-295.

Jerome D. Frank, Sanity & Survival: Psychological Aspects of War and Peace, (Vintage Books, New York, 1967), PP. 165-191.

E. Pasternak, US Concepts of Crisis Diplomacy, International Affairs, (Moscow), June 1972, PP. 96-98.

J. F. Triska, and D. D. Finely, Soviet Foreign Policy, (The Macmillan Company, New York, 1969), P. 317.

K. E. Boulding, Conflict and Defense, (Harper & Row, New York, 1963), P. 250.

A. J. Wiener and H. Kahn (eds), Crisis and Arms Control, Hudson Institute, Advanced Research Projects, No. SD-105, 1963, P. 12.

O. R. Young, The Intermediaries: Third Parties in International Crises, (Princeton University Press, Princeton, 1967), P. 10.

R. N. Rosencrance, Action and Reaction in World Politics, (Little & Brown, Boston, 1963).

Charles F. Hermann, International Crisis as a Situational Variable, in, James Rosenau, (ed), International Politics and Foreign Policy, (The Free Press, New York, 1969), P. 411.

Ibid, P. 412

Ibid, P. 410

K. N. Waltz, The Stability of A Bipolar World, **Daedalus**, XCIII, 3 (1964) P. 883.

Ibid

Charles Mc Clelland, The Acute International Crisis **World Politics**, XIV, 1 (1961), PP. 187-188.

Raymond Aron, Peace and War, translated by R. Howard and A. B. Fox, (Doubleday and Company, Inc., Garden City, 1966), P. 565.

C. F. Hermann, The International Crisis as a Situational Variable, *op cit*, PP. 416-417.

John H. Herz, International Politics in the Atomic Age, (Columbia University Press, New York, 1959), PP. 111-167.

Policy Patterns: Alliances and Collective Security, in Charles P. Schleicher, International Relations: Co-operation and Conflict, (Prentice Hall of India, New Delhi, 1963), P. 304.

Klaus Knorr, on the Uses of Military Power in the Nuclear Age, (Princeton University Press, New Jersey, 1966), P. 89.

Herman Kahn, On Escalation: Metaphors and Scenarios, (Praeger, New York, 1965), P. 89

Klaus Knorr *op. cit*, P. 90

Ibid, P. 90

Ibid, PP. 102-103

Karl Deutsch, The Nerves of Government, (The Free Press, New York, 1963), P. 194.

Klaus Knorr, *op. cit*, P. 114

Raymond Aron, What Is A Theory of International Relations? **Journal of International Affairs**, XXI. 2 (1967), P. 188

C. F. Hermann, International Crisis as a Situational Variable, *op. cit*, P. 411.

الثورة السلوكية في العلوم السياسية

دكتور أحمد بدر *

تقديم :

لقد تعرضت العلوم السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر ، لتورتين أساسيتين نولهما الثورة السلوكية التي اهتمت باستخدام المنهج العلمي في البحث ودراسة السلوك الانساني بالطريقة العلمية وثانيهما تلك الثورة التي جاءت في اواخر الستينيات ، مع زيادة ازمات العصر في المجالات السياسية والاجتماعية ، ومع الحاجة لجعل علم السياسة اكثر ارتباطا بهذه الازمات واكثر التصاقا بالسلوك السياسي الفعلي Relevance and Action وهي ما يطلق عليها بالثورة ما بعد السلوكية . (١) Post-Behavioral Revolution

وسنركز في دراسنا هذه ، على الثورة او الاتجاه السلوكي في العلوم السياسية ، تاركين دراسة الثورة ما بعد السلوكية لبحث قائم باذن الله .

ويمكن ان نقاول دراسة تأثير الثورة السلوكية في العلوم السياسية في النقاط التالية :

اولا : طبيعة المعارف السياسية ونطاقها ومصطلحاتها .

ثانيا : المنهجية السياسية وتأثيرها الحديث بالدراسات الاجتماعية والتفسي .

ثالثا : الاتجاه السلوكي ومقوماته وارتباطه بالمنهج العلمي في البحث .

رابعا : تقييم ومصر الحركة السلوكية .

خامسا : بعض امثلة من الدراسات والاعمال التي تبنت الاتجاه السلوكي .

اولا — طبيعة المعارف السياسية ونطاقها ومصطلحاتها :

هل دراسة السياسة تدخل ضمن « العلم » ام ضمن « الفلسفة » . ؟؟ .. ام ان طبيعة هذه الدراسة تشمل كلا من العلم والفلسفة ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تتصل بمشكلة التعريف ذاتها للعلم اولا ، كما ان طبيعة المعارف السياسية نفسها تشير الى انها تحتوي على « الانكار » فضلا عن « الحقائق » .

الاجابة اذن تعتمد على التعريف للعلم بصفة اساسية فاذا عرفناه بأنه « الجسد المترابط للمعرفة المنظمة المنهجية المبنية على الحقائق والتي يتم الوصول اليها بالماهج التجريبية » ، ويتم التعبير عنها بالقياسات على قدر المستطاع « ، فان علم السياسة هو علم حقا شأنه في ذلك شأن بقية العلوم الاجتماعية الاخرى

اما اذا حدد تعريفنا للعلم بإمكانية تحكم الباحث في المواد التي تتم دراستها وإمكانية اجراء التجارب عليها ، بحيث يستطيع الآخرون تكرار هذه التجارب تحت نفس الظروف بالإضافة الى إمكانية التنبؤ بنتائجها فان مصطلح العلم في هذه الحالة سوف لا يكون التعبير الدقيق .

وعلى كل حال فهناك فريق من العلماء السياسيين — خصوصا أولئك الذين يعتقدون بإمكانية الوصول الى علم للسياسة لا ارتباط له بالقيم Value-Free Science يصرون على ان الحدود بين الفلسفة

* د . أحمد بدر ، اساذ بجامعة القاهرة ، اساذ بمندب لتدريس مادي طرق البحث العلمي والراي العام والاملاء بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة الكويت سابقا .

السياسية وعلم السياسة هي حدود واضحة إلى حد كبير ذلك لأن الفلسفة السياسية
نعم بصفة أساسية بالأفكار السياسية عبر العصور وتتبع في دراساتها النهج التالي الاستنباطي
الخطي بينما يعتمد علم السياسة في دراسته على الحقائق الموضوعية والدليل الذي يركز على التعبير الكمي
لا الكيفي كما أن علم السياسة يهتم بالتعرف على الانتظامات Regularities في السلوك السياسي
واستخلاص النتائج « السلبية » من المعلومات والبيانات المجمعة ...

ولكن هذه الجهود العلمية السلوكية قد لقيت معارضة جديفة في أواخر الستينيات ، فقد رفض العديد
من العلماء والفلاسفة السياسيين هذا الاتجاه ، إذ أحسوا زيادة خضوع الاختيارية والقيم الإنسانية
للحتميات في كل وجه من وجوه الحياة . وعلى الرغم من أن علم السياسة قد طور أساليب دقيقة للقياس
الكمي للمعلومات السياسية ، فليس هناك اتفاق مسلم به على نطاق علم السياسة . وبالتالي فإن النتائج
التي تبني على فروض أساسية لبؤرة علم السياسة تخلف أخلاقاً كبيراً . أي أن هذه النتائج سنخلف ،
إذا افترضنا أن بؤرة علم السياسة هي القوة ، الحكومة ، الدولة ، النظام ، العملية ، اتخاذ القرارات ،
وضع السياسة ... أو غير ذلك . وبالتالي فإن عدم تحديد هوية علم السياسة قد ساعد على اكتشاف
طرق عديدة للبحث ، ولكن الوصول إلى نظرية عامة موحدة تشرح لنا السلوك السياسي ، وينفق عليه.
معظم الباحثون ما زال أمراً مفتوحاً للدراسة والبحث .

أن مشكلة البحوث والمعارف السياسية لا تعود إلى طبيعة تلك المعارف من حيث كونها تدخل ضمن
العلم أو الفلسفة فحسب ، ولا تعود هذه المشكلة إلى عدم تحديد هوية علم السياسة ونطاقه فحسب ،
ولكن هذه المشكلة تتصل أيضاً بعدم دقة المفاهيم الأساسية في علم السياسة .

وإذا كان صحيحاً أن قوة العلم من قوة مفاهيمه ، فإن كثيراً من المفاهيم السياسية ما زالت غامضة ..
فالديكتاتورية ، والطبقة ، والسيادة والمسئولية ، وغيرها من المصطلحات تحمل معاني عريضة مما قد
يؤدي بكثير من دارجي السياسة إلى استخدامها لشرح الظاهرة الاجتماعية نفسها أو في الواقع لشرح
أشياء مختلفة عن بعضها اختلافاً كبيراً .

ومن ناحية أخرى فهناك مصطلحات مثل الحرية والمساواة والحقوق الديمقراطية وغيرها . وهذه
المصطلحات تصيف صعوبة جديدة لأنها تحمل معاني بعضها واقعي وحقيقي وبعضها الآخر تقييمي Evaluative
وإن كان بعض الباحثين يربون إخضاعها للبحث الأيمري .

أن عدم دقة المفاهيم يشرح لنا إلى حد كبير — أسباب الاختلافات الواضحة في التعميمات السياسية .
فهذه التعميمات نفسها تصبح عريضة جداً ومضاعفة بطريقة غامضة . فقد يذهب بعض علماء السياسة مثلاً
إلى أن التخطيط والديكتاتورية متلازمان ويمكن أن يدلل بعض علماء السياسة الآخرين على عكس ذلك .
وقد يذهب البعض إلى أن الفصل بين السلطات من شأنه أن يؤدي إلى وجود الضوابط على استخدام
السلطة السياسية ، بينما يستطيع آخرون أن يثبتوا أن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى الممارسة غير
المسؤولة للسلطة ... وهكذا .

ثانياً — المنهجية السياسية وتأثيرها الحديث بالدراسات الاجتماعية والنفسية :

هناك ارتباط وثيق بين الدراسات التاريخية والسياسية ... ذلك لأن التاريخ يزود علم السياسة
بالمواد والانتقاص والأحداث التي يخضعها للتحليل ، وعلم السياسة بصورته التحليلية هذه يتميز عن مجرد
الوصف التاريخي للظواهر والأحداث . هذا ويفيد علم السياسة من النهج الوثائقي أو التاريخي ، إلا أنه
في تطوره الحديث يعتمد على كل من الاستنباط والاستقراء ، بل هو يميل إلى المناهج الاستقرائية كالمسرح
ودراسة الحالة بل والتجارب ، وهناك محاولات أيضاً للتعبير عن دراساته بالطرق الإحصائية والرياضية
المتطورة .

كما كان لعلم السياسة ارتباط بالقانون ، ذلك لأن هناك منذ القرن السادس عشر ارتباط وثيق بين
الدولة والقانون على يد الفيلسوف الفرنسي جين بوبين Jean Boin وذلك في نظريته عن السيادة والتي
افتقرت الوجود الضروري في كل دولة لسلطة تصنع القوانين ... ولقد سادت النظريات القانونية عن
الدولة في فرنسا بسبب تدرس علم السياسة في كليات القانون تحت اسم « القانون الدستوري » .

ولكن بؤرة الدراسات السياسية ، قد انتقلت - خصوصا منذ القرن التاسع عشر - من مجرد الوصف القانوني للتؤسسات وتطورها التاريخي ، الى الدراسة الموضوعية للحقائق الاجتماعية .. واثرت الدراسات السياسية بعلم الاجتماع وعلم النفس أكثر من غيرها من العلوم (١)

ولعل انتقال بؤرة الدراسة في علم السياسة ، من مجرد الدراسات الاستاتيكية الى دراسة الحقائق الاجتماعية ، يرجع الى كتابات الكثيرين ومنهم اثر بنتلي Bentley-Arthur ، الذي ألف كتابه عن عمليات الحكومة عام (١٩٠٨) Government-Process ، وأصر في كتاباته التي كان لها أعظم التأثير في الثلاثينيات والخمسينيات من هذا القرن ، أصر على أن الدراسة الصحيحة للسياسة ، هي في دراسة الحقائق التي يمكن ملاحظتها ، وفي تقليد العلوم الطبيعية ..

وعلى الرغم من جهود بنتلي في تطوير الدراسة السياسية بطريقة موضوعية (تعتمد على التحليل البعيد عن المقيم) ، إلا أن حركات أخرى في نفس الاتجاه ، كانت أكثر نجاحا ، وأهم تلك الحركات جاءت من مدرسة شيكاغو في أمريكا ، في منتصف العشرينيات وما بعدها .. وبقيادة شارل ميريام Chaslis Merian الذي نشر عام (١٩٢٥) كتابه بعنوان « الجوانب الجديدة في السياسة » New Aspects of Politics حيث اتجه في كتابه هذا الى الدعوة الى إعادة بناء منهج وطريقة البحث في التحليل السياسي .. كما دعى الى استخدام الإحصاء استخداما أكبر ، وذلك كمساعد للملاحظات الإمبريقية والقياس .. كما كانت فكرة (الاتجاه) Attitude مسيطرة على منهجه .. وبالتالي فقد اعتمد على بعد نظر علم النفس في فهم السياسة (٢)

وإذا كانت مدرسة شيكاغو مخالفة الذكر ، قد أعلنت باصرار اهتمامها بتطوير علم للسياسة يكون متحررا من المقيم Value-Free فإن أعمال هذه المدرسة ، كانت تميز بالانتماء « بقيم » النظام الديمقراطي الأمريكي ، ومحاولاتها الحديثة لتحسينه عن طريق المؤلفات والدراسات التي وضعها كتاب تلك المدرسة .

ثالثا - الاتجاه السلوكي ومقوماته وارتباطه بالمنهج العلمي في البحث :

يمكن أن نعتبر الاتجاه السلوكي تاريخيا كحركة تهمد أو اعتراض داخل علم السياسة فقد ارتبطت دراسات السلوك السياسي والاتجاه السلوكي بالعديد من علماء السياسة الذين كانوا غير راضين عما حققه علم السياسة التقليدي عن طريق الاتجاهات التاريخية والفلسفية والوصفية للتؤسسات ، وبذهب العلماء السلوكيون الى أنه من الممكن تطوير وتبني مناهج واتجاهات جديدة ، تزود علم السياسة بفروض إمبريقية ونظريات نسقية يمكن اختبارها بطريقة مباشرة تكون أكثر دقة مع إمكانية الوصول الى مرحلة متقدمة من الملاحظات الحكومية للأحداث السياسية .

وأقل ما يمكن أن يجمع السلوكيون هو شكهم في الإنجازات الفكرية الجارية لعلم السياسة وجمعهم أيضا تعاطفهم مع أساليب البحث والتحليل « العلمية » . (٣)

ولكن هل هناك اتفاق على تعريف الاتجاه السلوكي ؟ وما هي العوامل التي ساعدت على نموه وهل نستطيع أن نميز بين السلوكية في علم النفس وعلم السياسة ؟ وما هو الفرق بين الاتجاه السلوكي والسلوك السياسي ؟ وأخيرا فما هي مقومات الاتجاه السلوكي وقواعده الفكرية خصوصا فيما يتعلق بالوحدات الأساسية في التحليل وفي نظريته للقيمة ؟ يمكن أن نناول هذه النقاط بشيء من التفصيل فيما يلي :

١ - عن تعريف الاتجاه السلوكي :

هو اتجاه يهدف الى تحليل وشرح الظواهر الساسية وقد يطلق على هذا الاتجاه أحيانا السلوكية Behavioralism وعلى الرغم من أن هذا المصطلح قد استخدم بحرية في كتابات علم السياسة إلا أن هناك غموضا بل وتناقضا في بعض الأحيان عند استخدامه فقد يستخدمه البعض على أنه مجال للدراسة أو على أنه منهج للبحث أو على أنه اتجاه Approach كما أن مصطلح السلوكية قد انسحب على دراسات ذات اتجاهات متباينة كدراسات تالكوت بارسونز Talcott Parsons ودايفد ترومان David Truman وتكارل درتش Karl Deutsch وغيرهم .

ويمكن أن نشير في هذا المجال الى أن هانز ابلو Heinz Eulau في كتابه عن الاستمالة السلوكية في السياسة (١٩٦٣) قد قال أن الاستمالة السلوكية تهتم بالأعمال السياسية للإنسان وتهتم بالمعاني والفاهيم

التي يفسحها الإنسان لوصف هذه السلوك .

أما روبرت داهل Robert Dahi فقد قال ان السلوكية هي « مزاج » Mood أو حتى نظرة علمية Scientific Outlook فالمصطلح الوصفي « السلوكي » اذن يمكن ان يعبر مجرد اصطلاح له خواصه المميزة وله وزنه وقيمه لفترة معينة فقط وذلك نظرا لان هذا المصطلح يشير بالدرجة الاولى الى مرحلة السنوات الخمس والعشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث كان هناك اهتمام واضح بالدراسات الامبيريقية في السياسة .. وكانت هذه الحركة السلوكية حركة قوية احنلت مكانها الى جوار الاتجاهات التقليدية وان كان بعض المحسنيين للاتجاه السلوكي قد ذهبوا بعيدا الى القول بان علمهم هذا قد جعل الاتجاهات التقليدية اتجاهات غنى عليها الزمن .

وخلصه هذا كله ان الاتجاه السلوكي يعبر عن رفض الصياغات والمناهج التي تتبعها المدارس الفلسفية والقانونية والتي سيطرت على الدراسات السياسية قبل الحرب العالمية الثانية . كما ان هذا الاتجاه يرفض اي تعريف لعلم السياسة يحصره في مجرد دراسة « الدولة » .

وليس معنى ذلك ان الاتجاه السلوكي يرفض امكانية وضع النظريات الشاملة التي تتصل بشرح الظواهر السياسية ولكن المشتغلين بالاتجاه السلوكي يرون ان هذه النظريات يجب ان تؤسس على الشرح الموثوق به ، والذي لا يتصل بالدرجة العالية للمعمومية ، ومما يزيد مشكلة التعريف تعقيدا ان ممثلي المدرسة السلوكية البارزين مثل روبرت داهل وداييد ايستون وهابنز ايلو وغيرهم يفضلون عادة — عندما يسألون عن طبيعة الاتجاه السلوكي — ان يوضحوا الجوانب التي لا يشملها هذا الاتجاه . مثل التامل الفلسفي والدراسات التاريخية والقانونية والاعتبارات الاخلاقية ولكنهم لا يحددون بصفة مباشرة نطاق الاتجاه السلوكي .

وعلى كل حال فالاتجاه السلوكي ذو طبيعة رافضة للاتجاه الكلاسيكي القديم وان كانت طبيعة تعريف الاتجاه السلوكي غير محددة وغير دقيقة في صياغاتها مما أدى بعض الباحثين الى القول بان هذه الصياغات الرافضة والتفدية غير الدقيقة يمكن استخدامها كذلك للتعبير عما قام به العديد من الفلاسفة السياسيين المحذرين من ميكانيفي الى كارل ماركس ، ذلك لان هؤلاء قد ارادوا ايضا ان يكونوا اكثر (واقعية) Realistic من سبقوهم .

٢ — عن الاسباب التي ادت الى النمو السريع للاتجاه السلوكي :
يمكن اجمالها فيما يلي :

١ — الجهود العلمية لدراسة شيكاغو السياسية .

٢ — هجرة عدد كبير من العلماء الالمان والاوروبيين للولايات المتحدة في الثلاثينيات وقد كانت لهؤلاء العلماء خلفيات في علم الاجتماع الاوروبي وهم الذين ركزوا على ارتباط الاجتماع بالسياسة .

٣ — انتقال وحركة كثير من علماء السياسة الى المناصب الادارية والسياسية في الحكومة خلال الحرب العالمية الثانية .

٤ — تأثير مؤسسة فورد وتمويلها للبحوث في مجال السلوك السياسي .

٥ — زيادة تطور منهج المسح في دراسات سياسية عديدة مثل سلوك الناخبين .

٦ — جهود مجلس بحوث العلوم الاجتماعية الامريكي والذي كانت قيادته تميل للسلوكية .

٣ — هل مصطلح الاتجاه السلوكي مرادف للسلوك السياسي ؟

الواقع ان الاتجاه السلوكي يدلنا على مجموعة من الاجراءات وطرق التحليل ، والاتجاه السلوكي بذلك غير محدد فقط بموضوعات السلوك السياسي . ولكن ما هي هذه الموضوعات ؟ يمكن ان نقول بان دراسات السلوك السياسي تهتم بتلك الجوانب من السلوك الانساني التي تتم داخل التركيب السياسي (اي داخل الدولة او غيرها من المجتمعات السياسية) وذلك بهدف او بدافع سياسي . وبؤرة الدراسة السياسية السلوكية هي الانسان الفرد — كناخب او قائد او كتوري او كعضو في حزب او قائد رأي .. الخ وليست بؤرة الدراسة هنا تتركز في الجماعة او النظام السياسي .. ولكن من المتفق عليه والضروري كذلك

أخذ هذه المؤسسات (أي الجامعة أو النظام السياسي) في الاعتبار كدراسة تأثيرها على السلوك الفردي .. ودراسة أنسبها في إتاحة الفرصة له في المشاركة السياسية والفعل السياسي . كما تهتم الدراسة أيضا بدراسة آثار الثقافة السياسية على اتجاهات الفرد وعاداته السياسية .

ولقد اهتم علماء السياسة في دراسهم للسلوك السياسي بالتأثيرات النفسية والاجتماعية على السلوك ، وبالتالي فتحت المجالات التالية أهمية وأولوية في دراستهم : المنشئة الاجتماعية السياسية ، الايديولوجيات السياسية ، اتجاهات وآراء الأفراد ، العلاقة بين الأفراد - كمنظيرين سياسيين - والجماعات التي ينتمون إليها ، النشاط السياسي كالمصويت وأشكال المشاركة السياسية الأخرى ، القيادة ، اتخاذ القرارات ، العنف السياسي ... الخ ، وكذلك طرق الاتصال السياسي التي يستخدمها الأفراد وعلاقة السلوك الفردي بالنظام السياسي وبالوسط المحيط به ... وكثير من هذه الدراسات تتصل بمجالات علمية بعيد بعضها على بعض أو تحتاج لقطاع مستعرض من علوم جديدة .

Inter disciplinary and Ircss disciplinary Research

١ - العلاقة بين النظرية السلوكية في علم النفس Behaviorism والاتجاه السلوكي السياسي Behavioral Approach

الواقع أن العلماء السياسيين السلوكيين يحاولون التمييز بين الإيجابي على اعتبار أن مدرسة النظرية السلوكية في علم النفس قد قام بتأسيسها جيمس واطسن ورفاقه الذين حاولوا حل النزاع الخاص بمحتوى وتركيب وعمليات الوعي الانساني Human Consciousness عن طريق تجنب جميع المسائل المتعلقة بمحتوى الصندوق الأسود الصغير (الذي يشمل الروح والوعي الباطن .. ويشمل أيضا الغرائز والجهاز العصبي) وبدلا من ذلك فإن علم النفس قد قيل بأنه يعتمد ببساطة على العلاقة بين الخبرات والدوافع عندما تؤثر على الصندوق الأسود ، والصندوق الأسود كما يتفاعل مع تلك الخبرات والدوافع . (٥)

أما اليوم فإن أحد العلماء السياسيين البارزين وهو هاينز ايلو Heinz Eulan يؤكد - على خلاف علم النفس المعتمد على الصندوق الأسود - أن النظرية السلوكية في علم السياسة Behavioralism تهتم بالمعطيات المعرفية وبالشعور بتقييم الوعي الانساني . وإن كان ذلك لا يوضح الصفات الإنسانية لاتجاهات السلوكية كذلك ، ولعل ما يقوله هاينز ايلو يكون مقعما إذا افترضنا أن معايير ومقاييس علم النفس وعلم السياسة متشابهة . وعلى كل حال فإن العلاقة بين النظرية السلوكية في علم النفس ، والنظرية السلوكية في علم السياسة ليست بعيدة عن الأخرى كل البعد .

٥ - بعض مقومات الاتجاه السلوكي وقواعده الفكرية ؟

يمكن أن نعين ذلك في طبيعة الافتراضات ، والأهداف التالية والتي تميزه عن الاتجاهات التقليدية القديمة :

١ - دراسة السلوك السياسي للأفراد :

ما يميز المدرسة السلوكية عن غيرها من الاتجاهات التقليدية هو بعدها عن الدراسات المؤسسية Institutions ومحاولة التعرف على السلوك السياسي للأفراد .

ويكاد يتفق رواد السلوكية (داهل وإيستون وإيلو) على ذلك ويعتبر ايلو أن المؤسسات « نظم للسلوك السياسي » فهو يقول في كتابه عن الاستمالة السلوكية Behavioral persuasion تعتبر المؤسسات السلوكية نظاما سلوكيا أو نظم اتخاذ القرار والفعل وكما أن هذه المؤسسات لا تعيش منفردة عن الأشخاص الذين يكونون هذه المؤسسات ذاتها ، فإن السلوك السياسي لا يعيش منفردا عن شبكة العلاقات الشخصية المتداخلة وهي التي يمكن أن نسميها المؤسسات السياسية . (٧)

ومع ذلك فلا بد لنا أن نوضح رؤية علماء السياسة السلوكيين إلى المؤسسات ذاتها فهم يهتمون بكونهم في هذا المجال بالسلوك التشريعي وبالسلوك القضائي وبالسلوك الانتخابي والسلوك الإداري كاتنظيمات موضوعية للسلوك السياسي داخل إطار مؤسسة معينة أي أن السلوكية تركز على اعتبار الفرد كوحدة التحليل الإمبريقية ، ولكن ليس هناك اتفاق على الوحدة النظرية الأساسية Basic Theoretical Unit

ولقد برز خلال السنوات الماضية اتجاهان على الأثر هما :

الاتجاه الأول يشير الى الطبيعة الاجتماعية الاساسية للانسان ، وبالتالي فهذا الاتجاه يرى مجموعة العلاقات والتفاعلات بين الافراد — والتي يعبر عنها باصطلاح او مفهوم الدور Role كنقطة الانطلاق النظرية ..

اما الاتجاه الثاني — المائز بالاقتصاد الكلاسيكي — فهو لا يرى الفرد كوحدة للتحليل الامبريقي فحسب ، لكنه يراه ايضا كوحدة للتحليل النظري كذلك على اعتبار أنه يمثل النموذج العقلاني ، صاحب المصلحة والمنفعة .

والاتجاه الأول — الاجتماعي — يرى السياسة كمجموعة من العلاقات المنظمة بين الناس ، بينما يرى الاتجاه الثاني — الاقتصادي — أن السياسة هي مجموعة قواعد او استراتيجيات يستطيع بها الافراد أن ينظموا علاقاتهم ... ومن الواضح أن الاتجاهين ليسا منفصلين بعضهما عن بعض .

ب — الوصول الى نظريات امبيريقية نسقية : Empirical Systematic Theories

والان ماذا عن النظريات التي ينبغي على علم السياسة أن يتضمنها من أجل تقديمه ؟ وهل هناك امكانية للقاء مختلف الأفكار والنظريات لتشمل مختلف وجهات النظر ؟ يقول هاينز ايلو Heinz Eulau أن البحث عن نظام شامل في العلم السلوكي السياسي هو محاولة للبحث عن شبح "Phanto" لا وجود له . كما أنه يضيف الى ذلك شكه في امكانية تطور علم للسياسة عن طريق الحوار — القائم على أسس نظرية بحثة — لبعض « الأفكار المنظمة المحورية » كالنظام (System)، والقوة (Power)، والاتصال Communication وصناعة القرارات Decision-making وأنه من العسير دمج هذه الاتجاهات الجزئية في كيان بحثي واحد ملموس ذلك لأن العلم يتقدم بالاكتشافات الحظية المحسوسة وليس بالاطر الفكرية والنماذج والنظريات وحدها . وهذه الاشياء اذا اضيفت الى القناهج والادوات تعتبر اساليب للبحث العلمي فحسب ، وتظهر صحتها العلمية في البحوث الواقعية الامبريقية .

وليس معنى ذلك أن البحث الامبريقي على مستوى السلوك الفردي يجب أن يتقدم دون توجهات نظرية ذات علاقة بالاهتمامات الماكروكوسمية Macro Concerns لعلم السياسة بل على العكس من ذلك ، فالبحث السلوكي على مستوى الميكرو ، اذا لم يوضع في اطار معين نظري ، له علاقة بالعمليات والمواقف ذات النطاق الواسع ، فانه لن يسهم في حل المشاكل ذات الدلالة السياسية . وهناك أعمال وبحوث تطبق عليها تلك الاوصاف مثل البحوث التالية :

Arnold, Gabriel, A. et al. The Civic Culture.
Agger, Robert E. The Rulers and The Ruled.
Key, V. C. Public Opinion and American Democracy.
Dahl, R. Who Governs?
Lame, R. Political Ideology.
Campbell, Angus. The American Voter.
Wahlke, John. The Legislative System.
Eldersveld, Samuel. Political Parties. A Behavioral Analysis.

وعلى الرغم من النهضة في دراسة السياسة خلال العشرين سنة الماضية فان الإنتاج الفكري للاعمال الامبيريقية الخلاقة ما زال ضئيلا وخصوصا في مجالات السياسة الدولية والمقارنة ...

وعلى ذلك فما سيجعل دراسة السياسة « علمية » ليس مجرد النظرية ولكن التمسك بقواعد المنهج العلمي في جميع الدليل والتحريك بعد ذلك نحو الاستدلال والاستنتاج « السلم » Inference ويرى هاينز ايلو أن النزاع بين التقليد والتحديث يظهر في التحليل الوظيفي النفسي وذلك على مستوى الظاهرة الماكروكوسمية ... ولا كان العمل الانساني هادف ومحدد الغرض عادة ، فان امكانية وجود علم سياسي سلوكي ايجابي بصفة كلية يعتبر امرا مشكوكا فيه .. كما اننا اذا قمنا برد او ربط الاهداف والاغراض الى النظم والكتابات Systems or Wholes فان معنى ذلك — من وجهة النظر السلوكية — تجاهل الصفة التحليلية للبحث لهذه المفاهيم .

ولعل مفهوم النظام ككل . System as Whole يستحوذ على اهتمام الدارسين في مجالات السياسة الدولية والمقارنة ... ذلك لأن الدولة القومية Nation-state تستظل وحدة التعليل الرئيسية .

وخلاصة هذا كله أنه ينبغي الوصول إلى بحث نسقي ، حيث يتلاحم البحث والنظرية ضمن جسد المعارف الإنسانية .. فالبحث الذي لا يتضمن النظرية ربما يثبت أنه بحث هامشي ، والنظرية التي لا تدعمها البيانات تصبح نظرية لا جدوى من ورائها ، أي أنه لا بد من وجود التفاعل والاتصال المتبادل بين البحوث الواقعية والأمبيريقية والتطوير المنهجي .

ج - المنهجية العلمية : (A)

أي أن الاتجاه السلوكي يتضمن خطوات المنهج العلمي في البحث وهي خطوات تكاد تكون آلية من تحديد للمشكلة وتجميع للمعلومات ووضع للفروض ثم اختبارها بالدليل الذي يعتمد على الحقائق ثم استخلاص النتائج .. والمنهجية بذلك تتضمن الجوانب التالية :

الانظلمات Regularities

هناك انظلمات في السلوك السياسي يمكن اكتشافها والتعرف عليها . وهذه الانظلمات يمكن التعبير عنها في تعميمات أو نظريات لها قيمة تنبؤية أو توضيحية .

التحقق Verification

إن صحة هذه التعميمات يجب أن نخضع للاختبار - من ناحية الجدا - وذلك بالرجوع إلى السلوك المنطقي . فضلا عن الاهتمام بالتحقيق العلمي المقارن .

الاساليب الفنية

وهذه تتضمن الوسائل والأدوات التي يمكن الحصول بها على البيانات وتفسيرها ويحرص الاتجاه السلوكي على التدقيق في اختيار هذه الأدوات وذلك للملاحظة الدقيقة للسلوك السياسي وتسجيله وتحليله .

التعبر الكمي Quantification

إن الدقة في تسجيل البيانات والنتائج تتطلب القياس والتعبر الكمي ، كلما كان ذلك ممكنا ومتعلقا بالظواهر السياسية موضع الدراسة .. والدراسة السلوكية نهي - إلى حد كبير - حدود التعبر الكمي في البحوث السياسية ولكنها تتطلب التمييز الواضح بين البحوث الأساسية والتطبيقات العملية للسياسة اليومية ..

د - الإدماج والتوحيد مع العلوم الاجتماعية الأخرى :

لما كانت العلوم الاجتماعية تتناول المواقف الإنسانية بصفة متكاملة فإن إهمال هذه العلوم سيضعف من صحة نتائج البحث السياسي وتعميماته .. إن الاعتراف بالعلاقات المربطة للعلوم الاجتماعية من شأنه أن يرد علم السياسة إلى الجرى الرئيسي للعلوم الاجتماعية ومن هنا كان تركيز الاتجاه السلوكي على المشاركة في البحوث التي تتناول وتحتاج إلى العلوم المختلفة اللازمة لفهم السلوك الإنساني .

هـ - القيم :

إن التقييم الأخلاقي والشرح الأمبيريقيني يتضمنان نوعين مختلفين من الافتراضات ويجب أن يكون هذان النوعين متميزين حتى نتجنب أغراض التحليل في كل منهما .. ومع ذلك فليس هناك ما يمنع الباحث في مجال السلوك السياسي من أن يضع افتراضاته في أي نوع من هذه الأنواع على حدة أو أن يجمعها سويا ما دامت جهودها واضحة .

وعلى كل حال فهناك ميل لدى السلوكيين نحو خلق علم للسياسة يكون منحررا من القيمة Value free وفي الواقع فإن « الحياء الأخلاقي » يعتبر بالنسبة لبعض العلماء الاجتماعيين أمرا مقربا مرغوبا فيه ، ويرد هؤلاء موقفهم إلى الاستحالة المنطقية لاستخلاص القيم من الحقائق ، وليس لأنهم لا يعملون بالقيم والأهداف .

أما لو سنروا - وهو من مؤيدي الفلسفة السياسية - فإنه يرى أن « الحياء الأخلاقي » يعكس غيبة الفكر الثاقب وعدم النهم السليم ، ومع ذلك فتتفق كثير من الدارسين على أن اهتمام العلماء الاجتماعيين

بالعددية مرة وبالتوافق والمادية مرة أخرى لا يبدو مقنعا .

لقد فشل سبرائوس في الحقيقة في اقتناع الكثيرين خارج دائرة مريديه واتباعه — بالنسبة لمواجهة ومعارضة السلوكية في علم السياسة .. لقد فشل في ذلك نظرا لأن طريقته في الوصول إلى الحقيقة لا تعترف بالحقائق الواقعية الأبيهرية .

ولقد عبر جبرائيل الموند Gabriel Almond عن الموقف السابق بقوله « إذا كانت هناك حقيقة تقول بأن العلم لا يستطيع أن يخلق قيمة » فإن ذلك لا يستتبع بالضرورة عدم استطاعة العلماء البحث في مجال القيم إذا أرادوا ذلك ، كما أنه لا يستتبع بالضرورة أن يبعد العلماء عن الاهتمام بالدلائل والاختيارات السياسية وأنه لا يستتبع بالضرورة أيضا أن يصبح هؤلاء العلماء مشاركين في لعبة (أو كفاح) السياسة (٩) وهناك — على ما يبدو — اتفاق بين السلوكيين بالنسبة للقيمة على ما يأتي :

— على السؤال الذي يقول : هل يمكن أو هل يجب دراسة القيم بطرق العلم ، والإجابة على ذلك بدون تحفظ هي نعم . وذلك هي الإجابة أيضا على السؤال الذي يدور حول مقدرة العلم السلوكي على تقييم نتائج اختيارات بدائل السياسة .

— على السؤال الذي يقول هل يمكن أن يكون هناك علم اجتماعي متحرر من القيمة ؟ Value free والإجابة على ذلك هي لا .. وذلك على الرغم من وجوب استبعاد الاعتبارات القلبية — أو التحيزات — وهي التي تشوه البحث العلمي المرغوب ..

— على السؤال الذي يطرح بشأن إمكانية وصول العلم السلوكي إلى أحكام Judgement بشأن الخير والشر فإن الإجابة على ذلك بأنه لا يستطيع .. وأن هذه الأحكام هي في الواقع مهمة الأخلاق كتنشيط أو كجلب مستغل .

رابعا — تقييم ومحصي الحركة السلوكية :

يكن أن نداول ذلك في النقاط التالية :

١ — الأرضية المشتركة بين الاتجاه السلوكي واتجاه المؤسسات :

لقد اكتشف كل من دعاة السلوكية Behaviorcalists ودعاة المؤسسات Institutionelists ، وهم الذين يوصفون أحيانا بالثقليدين القانونيين (اكتشفوا أن هناك التزاما مشتركا بينهما وهو البحث الأبيهرتي الواقعي للظواهر السياسية .. وأن المؤسسات ليست شيئا مستقلا عن السلوك كما أن السلوك ليس شيئا مستقلا عن المؤسسات وتركيباتها .. واهمال أي واحد منهما سيهوه الفهم العلمي للحقائق السياسية . (١٠)

ويمكن أن نشير إلى النقاء الانجاهين (السلوكي والمؤسسات) في التحليل السياسي بالرجوع إلى دراسين هاميين في هذا المضمار ففي الدراسة الأولى وهي : الناخب الأمريكي (١٩٦٠)

The American Voter
أعبر كليل Angus Campbell وهو القائم بهذه الدراسة أن الناخب الفرد هو وحدة التحليل ولكنه ورفاقه استخدموا هذه البيانات المجمة على مستوى الفرد لاقتراح نظرية عن الانتخابات على مستوى النظام System في التحليل ومن جهة أخرى ففي الدراسة الثانية وهي : النظام التشريعي The Legislative system (١٩٦٢) بدأ جون واهلك John Wahlke ورفاقه بالتركيب المؤسسي التشريعي واستطلعوا مختلف الاتجاهات والادوار ومختلف المعايير والعلاقات الخاصة بالمرشحين كقاراد . ثم وصلوا إلى نتيجة نصف المؤسسة كنظام System على درجة عالية من السلوك النموذجي أو النمطي . (١١)

وإذا قارنا أي واحدة من هاتين الدراستين بالدراسات السابقة (سلوكية أو تقليدية) للسلوك الانتخابي أو للمؤسسات التشريعية فإن التركيز على النظرة العلمية سيكون ملحوظا على كل حال .

وإذا كان السلوكيون يركزون على استخدام منهج المسح مثلا لتجميع الحقائق فإنهم يعتبرون أن العمق التاريخي للمشكلة أو المظاهرة يزودهم بخلفية خفية تجعل النتائج التي يصلون إليها أكثر ثقة .. ومعنى ذلك أنه ليس هناك من نزاع ضروري بين الطريقتين أو الاتجاهين السلوكي والتاريخي بل هما طريقتان متكاملتان .

٢ - العالم السلوكي واشتراكه في الإرادات والقضايا اليومية الملحة :

يختلف العلماء السلوكيون بالنسبة لضرورة اشتراك العالم السلوكي في القضايا الملحة ، أو عدم اشتراكه فيها . وبصدر هذا الاختلاف العميق عن طبيعته نظريتهم لعلم مهم يرون أنه ليس هناك في منطق العلم ما يجبر العلم على الانضمام بهدف معين من الأهداف العلمية العديدة المتعارضة .. وليس هناك أيضا في هذا المنطق ما يحول دون التزام العالم بهدف معين .. فالانضمام أو عدمه يدخل ضمن المواقف الأخلاقية أو المعنوية ، وهذه المواقف تعكس المسؤولية الشخصية للعالم بينه وبين ضميره .. والعلم والفلسفة لا يشترعان له منهاج العمل الذي ينبغي له أن يتبناه .

وإذا كانت المناقشة السابقة تنصل بفلسفة التزام العالم بمشاكل المجتمع فإن واقع الأمر يشير إلى أن معظم العلماء السياسيين في بلاد معين (بما فيهم السلوكيين) يشتركون في مشاكل مجتمعهم السياسي وذلك عن طريق تركس حياتهم للانضمام في تربية مواطنين أكثر وعيا ، وفي نشأة الأجيال تنشئة اجتماعية سياسية أفضل ، وبالتالي من العسير ألا يكون ل هؤلاء العلماء ارتباط بقم وتقاليد المجتمع الذين يعيشون فيه . (١٢) وعلى الرغم من أننا نرى أن اشتراك العالم السياسي في مشاكل بلاده السياسية أو عدم اشتراكه فيها ، أمر مرتبط بجو الحرية الذي يعيش فيه ، وسعوى بشخصية ومعايير الأخلاقية التي يلزم بها بينه وبين نفسه ، إلا أن بعض الباحثين قد رأوا في أندولوجية الاتجاه السلوكي نهديا للروابط المقدسة للمجتمع ، فقد يعني سيطرة العلوم السلوكية تحطم علم السياسة ذاته ، لأن هذا الاتجاه قد يعني أن العلماء الاجتماعيين . وعلماء السياسة على وجه الخصوص - سوف لا يصبحون مثقلين للنظام العام الذي يمولهم ويمدهم بالتأيد المعنوي والمادي .

٣ - الانسداد المحسوس للنور السلوكية في علم السياسة (١٣)

في مناهج البحث وأدواته :

يمكن أن يدخل المسح مكانا متميزا في أساليب البحث الفنية المتعلقة بالاتجاه السلوكي ولا يعود ذلك إلى كونه منهاجا أساسيا من مناهج البحث الاجتماعي تحسب ، بل لأن هذا المنهج قد تطور وحقق نجاحات محسوسة في اتجاه تشييد نظرية شارحة قائمة بذاتها .

كما يعتبر تحليل محتوى الاتصال من بين الأساليب والأدوات الفنية المنفقة أيضا مع الاتجاه السلوكي الكمي وعلى الرغم من أن بدايات تحليل المحتوى تعود إلى أكثر من أربعين عاما ، إلا أن أساليبه قد تطورت إلى درجة تسمح بقدر كبير من الثقة والصحة في نتائجها .

في النظرية

إن مهمة تقييم تأثير النور السلوكية على العلوم السياسية في مجال وضع النظرية التي تعتمد على قدر من التحقيق الإمبريقي ، تعتبر مهمة عسيرة . ولا يعود إلى تعدد النظريات في العلوم السلوكية تحسب ، ولكنه يعود كذلك إلى قلة البحوث السياسية ذاتها في هذا المجال . وبالتالي فإن التعليق على هذه النقطة يبدو أنه تعليق سطحي ويتعرض للتحدى .. لقد أسهمت البحوث السلوكية في بناء النظريات وارتبطت بالتأناج والنظم وبرامج الكمبيوتر . ويمكن أن تشير إلى أن هذه البحوث السلوكية قد أنتجت في مجال النظرية نوعين مختلفين من الانفrazات أحدهما ضيق بهم بالسلوك الفردي وبالصرفات في الجماعات الصغيرة أما الانفraz الثاني فيهدف إلى شرح أكثر اتساعا وشمولا ، دون ارتباط بمؤسسات معينة .

ويبدو أن التطورات في العلوم السلوكية قد أحرزت تقدما ثوريا في مجال أساليب البحث أكثر من تقديمها في مجال « النظرية » الصحيحة ومن أمثلة هذا التطور الأخير دراسة السلوك الانتخابي باستخدام أساليب المسح ومن هنا كان الاهتمام بالسلوك السياسي « كدراسة حديثة وتميزها عن الدراسة التقليدية » التي تهتم بدراسة « المؤسسات » ووصفها وتطويرها والتي استمرت أيضا جنبا إلى جنب مع المدرسة السلوكية « .

وعلى كل حال فمفسرة البحث العلمي باتجاهاته ومناهجه وأدواته تستثمر في التطور وسيتم الإمبريقون الجدد ، رواد السلوكية في الأيس القريب ، بأنهم كانوا تقليديين ضيقى الاتفاق بينما يتوقع هؤلاء الجدد نفس العصر .

٤ - مصير الحركة السلوكية والتطورات الجارية :

ما هو مصير الحركة السلوكية باعتبارها حركة رفض القديم ؟ يجب روبرت داهل على ذلك بقوله انني اظن ان هذه الحركة سوف تخفني تدريجيا (١٤) ، ولكنه لا يعني بذلك انها ستقرض كنظرة مميزة في الدراسات السياسية .. ولكنه يعني انها ستصبح جزءا لا يتجزأ من الجسد الرئيسي لعلم السياسة .. أي انها سوف تخفي لا بسبب فشلها بل بسبب نجاحها . لقد كان من بين نتائج الحركة السلوكية هو استعادة بعض الوحدة داخل العلوم الاجتماعية واقترب الدراسات السياسية من النظريات والمناهج العلمية ، وكذلك اقتربا من الدراسات النفسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة .

وإذا كانت الحركة السلوكية في علم السياسة قد ساعدت على استعادة بعض الوحدة .. فقد أدت كذلك الى تقسيم وتفتيت الخطوط القديمة للتفكير والدراسة .. وفيما يلي أجزاء خمسة - على سبيل المثال - في حاجة الى الوحدة من جديد وهي : علم السياسة الامبريقي ، مقننات التقييم ، التاريخ ، النظرية العامة ، والتأويل .

فعالم السياسة الامبريقي يهتم بما هو كائن وليس بما ينبغي أن يكون .. وبالتالي فهو يجد من المعسر عليه أن يحل محل العيب التاريخي للفيلسوف السياسي الذي يحاول تقرير وتشخيص واستخدام المقننات الاخلاقية والقيم ، في حكمه على التصرفات والنظم السياسية .

اما دارس السياسة السلوكي فهو يقوم بوصف المقيم كميانات امبريكية . وهو يتجنب البحث عن اصول الاحكام التقييمية ..

والى من يمكننا ان نتجه وان ننق بما يقول بالنسبة لتقييمنا واحكامنا السياسية .. للمدرسة الاولى او الثانية ؟ ويرى الكاتب انه ليس هناك جماعة مهيبة واحدة مؤهلة للبحث بحكمه عن جميع البدائل السياسية الهامة .. وكل ما يمكننا ان نؤكد عليه ان الحركة السلوكية خطوة الى الامام في الدراسات السياسية وهي تغيد من الجهود التاريخية والفلسفية التي سبقتها . فالاهتمام ببناء النظرية لدى السلوكيين يضيف البعد العلمي للاتجاه التاريخي كما ان اهتمام السلوكيين بتقليد مناهج البحث في العلوم الطبيعية لا ينبغي ان يصرّفهم عن استخدام التأويل الفلسفي ، ذلك لانهم بذلك انما ينيحون لانفسهم التعرف على مزيد من البدائل السياسية التي يمكن ان تغفلها الدراسة الامبريكية .

ومن المؤكد ان التصور والخيال يعتبر علامة مميزة لذكاء العلماء الكبار .. ولعل هذا الخيال كان يسبق التطورات العلمية الهائلة في النظرية العلمية .. ومع ذلك فمن العدل ان نؤكد ايضا على ان الخيال والتصور في حياة كل من جاليلو وكبلر Kepler ونيوتن وانشين كان مسبوقا ومحكوما بفهم عميق للحقائق الامبريكية الصلبة التي انتجها العلم حتى عصرهم .

التطورات الجارية :

ان الجهود الحثيثة لتأسيس علم موضوعي للسياسة - بعيد عن التقيد بالقيمة - قد أحرزت نجاحا ' ومكانا دائما في الدراسة العلمية للسياسة وقد تركزت هذه الجهود في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية .. ولكن هذه الجهود نفسها قد أدت الى ردود فعل نقدية لهذا الاتجاه .

ذلك لان معارضي « العلمية » Scientism في اواخر الستينات قد رفضوا ما أحسوا به من زيادة خضوع الاختيارية والقيم الانسانية للحتميات في كل وجه من وجوه الحياة . وذهبوا الى ان علم السياسة كان احد امثلة سمولة التكنولوجيا ومحاولة الوصول للمقلاتية في تركيب اجناعي مقصد . وهذا التركيب ذاته قد يوصف بالاعقلانية او عدم امكانية التحكم فيه .

وعلى الرغم مع ان علم السياسة قد طور اساليب دقيقة للبحث ، فما زالت هناك جوانب ومشاكل عديدة في حاجة الى مزيد من الدراسة ومن بين هذه الجوانب ، الانقراض للآطار النظري الذي يمدنا بفهم المعلومات والبيانات فهما مرتبطا بالحياة السياسية . وهناك مشكلة مكان وكيفية البحث والتصرف على مواقع القوة وتاثيراتها Locu of Power وهناك مشكلة منطقية المنهج العلمي او الطريقة العامة ومعايير اختيار المنهج اللاتم ومشكلة المصطلحات الغامضة ، ومشكلة تبني اساليب فنية جديدة مع الوعي العميق بضرورة

معادسة الظواهر السياسية التي نقوم بشرحها .. وهناك مشكلة الارتفاع عن الانراضات القيمة
Value Premises . للنظام السياسي الذي يرضيه الباحثون السياسيون كمواطنين ، وهناك مع هذا كله
مشكلة تحديد الوحدات التي تعبر أساسية للبحث (الأفراد ، الجماعات الصغيرة ، المجموعات ، الصفوة ،
الحركات الجماهيرية أو الأمم بأكملها) .

حامساً - بعض أمثلة من الدراسات والبحوث التي تبنت الاتجاه السلوكي

هناك في الإنداج الفكري السياسي الحديث ، العديد من البحوث والدراسات الرامية الى انشاء علم
للسياسة غير مرتبط « بالقيمة » (Value-Free) ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلي :
Rice, Stuart A. Quantitative methods in Polics. (1928 reprinted 1969).

وهو كتاب يعتبر الأول من نوعه في استخدام المناهج الإحصائية لدراسة السياسة
Catlin, George, E. G. The Science and the method of Politics. (1927)
وقد ذهب كاتلين الى انه من الممكن وضع بعض القوانين في السياسة .
UNESCO. Contemporary Political Science in 1950. Truman, David. The
Government Process: Political Interests and Public Opinion. (1951)

ولعل احد الاعمال التي تعكس طرق التفكير التنبؤية للمدرسة السلوكية مؤلف روبرت داهل بعنوان
« مقدمة للنظرية الديمقراطية »

Dahl, Robert. A Preface to Democratic Theory. Chicago, University of Chi-
cago Press, 1956.

حيث تضمن هذا المؤلف نظريات عديدة عن الديمقراطية في شكل بتلام مع المنطق العلمي والتحقيق
الاجبريقي .

ولعل ايلو Eulau (وهو من رواد السلوكية) قد بدا كذلك بتفكار مماثلة عن الصياغة الإمبريقية
لبعض النظريات السياسية الكلاسيكية . ويشعر ايلو على كل حال ان المدرسة السلوكية هي استمرار
للمدرسة الكلاسيكية ، وليست مجرد رد فعل نقدي لها .

فالبحوث السياسية كما يراها ايلو - تهتم بدراسة الاشكال والصور المميزة للسلوك على المستوى
الماكروكوزمي للثقافة الكلية ، وذلك قبل محاولة اكتشاف الميكروكوزم للسلوك الفردي .

وعلى سبيل المثال ، فالسلوك التسلطي ، يمكن ان نجده في سلوك الاطفال وفي مراقب العمل المختلفة ،
وفي المسجد والكنيسة ، كما نجد هذا السلوك التسلطي في السياسة الماكروكوزمية Macropolitics ايضاً .

وعلى كل حال فالالاتجاه الغالب ادى السلوكين ، هو الامتداد من الانجازات الناجحة السابقة ، التي
قام بها الفلاسفة السياسيون بل ان جرعة صحية من فلسفة العلم تعتبر ضرورية للاتجاه السلوكي ومن
الدراسات الهامة التي تعكس هذا الاتجاه ما يلي :

Kaplan, Abraham. The Conduct of Inquiry: Methodology for Behavioral
Science. San Francisco, Chandler Publishing Co., 1964.

Deutsch, Karl W. The Nerves of Government: Methods of Political Com-
munication and Control. New York, The Free Press, 1963 (Ch. 3).

١ - في السلوك الانتخابي

ودور ممثلي الشعب :

يمكن ان نعرف على السلوك الانتخابي واهمية منهج المسح في الدراسة التالية :

Lazarsfeld, Paul F., Bernard Berelson & Hazel Gaudet. The People's Choice.
How the Voter makes up his mind in Presidential Campaign. (194)

وقد نشرت هذه الدراسة عام ١٩٤٤ وتناولت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٠ في أمريكا ، وبلغت الدراسة ونشرت هذه The American Voter القيمة عن انتخابات ١٩٥٦ ، والتي ظهرت تحت عنوان الناخب الأمريكي The American Voter ونشرت هذه الدراسة عام ١٩٦٠ وقام بها أنجوس كامبل Campbell Angus ورفاقه .. وهناك دراسة موسعة لنفس الباحثين ونفس الموضوع ويمكن الاطلاع عليها في المرجع التالي :

Stability and Change in 1960. A Reinstating Election. American Political Science Review. 55, 1961, 269-80.

وليس من المبالغة في شيء أن نؤكد بأن هذه السلسلة من الدراسات قد غيرت وعمقت فهمنا لسلوك المواطنين في الديمقراطية ، وتقرير كيفية اختيارهم للمرشحين ، بل تقرير رغبتهم في الانتخاب أو الامتناع عن التصويت .. وذلك بالنسبة للانتخابات التنافسية .

ودراسة ايلو Eulau التالية عن الممثلين في المجالس التشريعية للولايات الأمريكية تعتبر دراسة مبعرة عن هذا الاتجاه السلوكي :

Eulau, Heinz et al. The Role of the Representative: Some Empirical observations on the theory of Edmund Burke. Am. Pol. Sci. Review, 53, (Sept 1959 742-56.

وتد قام ايلو بوضع نماذج عديدة للمجتمع ، ومن أمثلة هذه النماذج المصفوفة الاجتماعية Social Matrix. للعلاقات بين الأشخاص حيث تعتبر الوحدة الامبيريقية الاساسية هي دور الفرد ..

وبحوث الرأي العام يمكن أن نتعرف فيها على صور مختلفة للأدوار الذاتية للمواطنين ، أو المشرعين أو أعضاء الحزب أو الناخبين ... الخ .

وفي مشروع البحث الذي قام به ايلو عن الممثلين في المجالس التشريعية فقد واجه الممثلين بنماذج الادوار المعروفة جيدا ، لكل من ادموند بيرت وروسو .. ثم سألهم عن كيفية رؤيتهم لادوارهم كممثلين .. ومن الادوار القربية تقدم ايلو في بحثه للتعرف على الجماعات الراسية Vertical groups ونماذج ولايات الافراد لهذه الجماعات بالإضافة الى تأثير هذه الجماعات على أعضائها .

لقد قام ايلو بالدراسة على البعد الراسي ، ثم اتبعها بالدراسة على البعد الانقي (وهي التي تكون طبقات Layers المجتمع) والتي تخضع بدورها للبحث الامبيريقى والدراستين التاليتين تتناولان نفس الموضوع .

Eulau, Heinz. Class & Party in the Eisenhower Years. New York, The Free Press, 1962.

Marvick, Dwayne (ed). Political Decision Makers: Recruitment and Performance. New York, The Free Press, 1961.

٢ - المشاركة السياسية :

وهناك مجال آخر اعتمد على النظرة العلمية وأدت الدراسة فيه الى نتائج مونتق فيها ذات أهمية كبيرة في فهم السياسة .. وهذا المجال العام هو المشاركة السياسية Political participation ويمكن ان يشير الى بعض الاسئلة التي طرحها / روبرت لين / في دراسته عن الحياة السياسية Robert lane on Political Life. 1959

وكانت اجابته عليها تتميز ببعض الثقة التي نطمن اليها ، عندما نقارن معلوماتنا عن نفس هذه الاسئلة منذ سنوات قليلة مضت ، ومن أمثلة هذه الاسئلة ما يلي :

- من الذين يشتركون في الانتخابات وماذا يفعلون ؟

- من الذين يحاولون التأثير على المسؤولين في الحكومة ، وكيف يفعلون ذلك .

- من الذي يشترك في المناقشات السياسية ومن يتحدث الى من .. ؟

- لماذا يكون اشتراك الطبقات الدنيا في العملية الانتخابية اقل من اشتراك الطبقات العليا . ؟

٣ - الدراسات التي سبقت بالجوانب النسبية :

وهذه الدراسات تركز على التعرف على الاتجاهات والمعتقدات وفهمها وعلى فهم خصائص الشخصية ومساحة الدراسات في هذا المجال مساحة واسعة . وقد قام بهذه الدراسات علماء في السياسة وفي الاجتماع وفي علم النفس وغيرهم أي أن هذه الدراسات لا تندرج تحت علم السياسة وحده .

وفيما يلي أمثلة لهذه الدراسات :

Adorno et al. *Authoritarian Personality*.

Almond. *The Appeals of Communism*.

Stouffer. *Communism, Conformity and Civil Liberties*.

Lipset. *Political Man*. (Ch. on Working Class Authoritarianism).

وقد يذهب البعض إلى أن اشتراك علماء من تخصصات متعددة في هذه الدراسات من شأنه أن يهدم الصفات المميزة لعلم السياسة ، ولكن الآخرين يرون ذلك علامة على اهتمام العلماء السلوكيين بتخطي الاختلافات ذات الأصول المهنية .

٤ - النظم السياسية :

أما بالنسبة لتأثير النظرة العلمية على دراسة النظم السياسية Political systems فما زال ذلك في مراحله الأولى . ومن أمثلة هذه الدراسات التي تعكس الاتجاه السلوكي ما قام به كارل دوتش في دراسته عن النظم السياسية الدولية :

Deutsch, Kari. *Nationalism and Social Communication*.

كما أن هناك دراسات هامة في هذا الاتجاه وتطبق المناهج المسحية في السياسة المقارنة ، وذلك مثل الدراسة التي قام بها جيراريل الموند عن التنشئة الاجتماعية السياسية والقيم السياسية في خمس دول هي Almond, Gabriel and Verba. *The Civic Culture*. Princeton, Princeton University Press, 1963.

كما يمكن أن نشير إلى نظرية النظام في مؤلفات دافيد إيستن

A Frame work for Political Analysis. Englewood, Cliffs, N. J. Prentice-Hall 1965.

وإلى جانب أعمال إيستين ودوتش هناك الدراسات التي قام بها الموند عن الدول النامية

Almond, Gabriel & James Coleman (eds). *The Politics of the Developing Areas*, (1960).

وفيها تحليل تركيبى ونظمي .

وهناك علاوة على هذا كله ، دراسات اتخاذ القرارات والقوى الداخلية في صنع القرار المحلي مثل

الدراسة التالية :

Dahl, Robert. *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. (1961)

وأخيرا فيمكننا أن نتعرف على الدراسات التي تنقد السلوكية فيما يلي :

Crick, I. *The American Science of Politics*. (1959).

Storing, Herbert (ed.). *Essays on the Scientific Study of Politics*. (1962).

REFERENCES

1. Susser, Bernard. "The Behavioral Ideology": A Review and a Retrospect, **Political Studies**, Vol. 22, No. 3, Sept., 1974 pp. 271-288.
 2. "Ea., L. "Political Science", **Encyclopedia Britanica**, Chicago, University of Chicago Press, 1974.
 3. Charlesworth, James, C., **Contemporary Political Analysis**, New York, The Free Press, 1967, pp. 2-3.
 4. Dahl, Robert A. The Behavioral Approach in Political Science. Epitaph for a monument to a successful protest. In **Behavioralism in Political Science**, by Heinz Eulau (ed.) New York, Atherton Press, 1969, p. 76-82.
 5. Kerkl, Peter H. "Behavioristic Tendencies in American Political Science", In **Behavioralism in Political Science** by Heinz Eulau (ed.), *op. cit.*, pp. 142-3.
 6. Heinz, Eulau "Segments of Political Science Most Susceptible to Behavioristic Treatment", In Charlesworth (ed.), **The Limits of Behaviorism in Political Science . . .**
- See Also:
- Lasswell, Harold, D. & Abraham Kaplan. **Power and Society**. A Framework for political inquiry., New Haven, Yale University Press, 1950.
7. Kirkpatrick, Evron, M. "The Impact of the Behavioral Approach on Traditional Political Science," In Austin Ranney Ed., **Essays On the Behavioral Study of Politics.**, Urbane, University of Illinois Press, 1962, p. 12.
 8. Eastern, David, "The Current Meaning of Behaviorism", In **Contemporary Political Analysis**, *op. cit.*, p. 16-17.
 9. Almond, Gabriel, A. "Politics, Science and Ethics", **American Political Science Review**, 40 (1946), 283-93.
 10. Eulau, Heinz (ed.) **Behavioralism in Political Science**, pp. 5, 11-12.
 11. Wahlke, John, C., Heinz Eulau, William Buchanan & Le Roy, C. Ferguson. **The Legislative System.**, Explorations in Legislative Behavior., New York., John Wiley, 1962.
 12. Kirk, Russell, "Segments of Political Science not Amenable to Behavioristic Treatment," In Charlesworth (ed.), *op. cit.*, pp. 49-67
 13. Truman, David, B. "The Impact on Political Science of the Revolution in the Behavioral Science", In **Behavioralism in Political Science** by Heinz Eulau (ed.), pp. 38-67.
 14. Dahl, Robert, *op. cit.*, p. 85.

SUPPLEMENTARY READINGS

- Charlesworth, James C. **A Design for Political Science: Scope, Objectives, & Method.** Philadelphia: American Academy of Political & Social Science, 1962.
- Crick, Bernard S. **The Study of Politics.** Urbana: University of Illinois Press, 1959.
- Erohock, Fred. **The Nature of Political Inquiry.** Homewood, Illinois: Dorsey Press, 1967.
- Gibson, Quentin. **The Logis of Social Inquiry.** New York: Humanities Press, Inc., 1960.
- Kaplan, Abraham. **The Conduct of Inquiry.** San Francisco: Chandler Publishing Company, 1964.
- Kemeny, John G. "A Philosopher Looks at Political Science," **Journal of Conflict Resolution**, 4 (1960), pp. 292-302.
- Lasswell, Harold. **The Future of Political Science.** New York: Atherton Press, Inc., 1964.
- Meehan, Eugene J. **The Theory and Method of Political Analysis.** Homewood Illinois: Dorsey Press, 1965.
- Pool, Ithiel De Sola. **Contemporary Political Science: Toward Empirical Theory.** New York: McGraw-Hill Book Company, 1967.
- Rapoport, Anatol. **Operational Philosophy: Integrating Knowledge and Action.** New York: Harper & Row, Publishers, 1953.
- Somit, Albert and Tanenhaus, Joseph. **The Development of American Political Science: From Burgess to Behavioralism.** Boston: Allyn and Bacon Inc., 1967.
- Toulmin, Stephen. **The Philosophy of Science.** New York: Harper & Row, Publishers, 1960.
- Van Dyke, Vernon. **Political Science: A Philosophical Analysis.** Stanford: Stanford University Press, 1960.
- Wasby, Stephen L. **Political Science: The Discipline and Its Dimensions** New York: Charles Scribner's Sons, 1970.
- Ziegenhagen, Eduard A. **Techniques for Political Analysis. A Laboratory Manual.** Hallbrook, 1971.

التكامل الاقتصادي العربي :
الدوافع ... والطموح ... والمتغيرات
مع إشارة خاصة لدول الخليج

د. ابراهيم صقر *

بحث مقدم الى ندوة

امكانات دول الخليج في التنمية وفي دعم الاقتصاد العربي التي يقيمها مركز دراسات

الخليج العربي بجامعة البصرة - العراق

٢٩ - ٣١ آذار / ١٩٧٥

* خبير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واستاذ العلاقات السياسية الدولية بكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

السياسة والاقتصاد أولاد عم . انهما عادة وجهان لعملة واحدة ومربطان بانثرا وناثرا ، وليس من السهل في كثير من الاحوال ان ندرس القضية اقتصاديا دون ان نأخذ في اعتبارنا جوانبها السياسية او ندرس موضوعا سياسيا دون ان نقاول في دراستنا ما ينصل بالموضوع من الجوانب الاقتصادية .

والكثير من الاهداف السياسية المربوطة بالمشاعر القومية مثل تحقيق الوحدة القومية في منطقة معينة يمكن ان نرى القوى والدوافع الاقتصادية في الدفع نحو تحقيقها وفي الشكل الذي نسفذه وفي الاتجاهات التي نتحوها .

والاطار السياسي الذي نحرك في نطاقه الاشياء ، بما فيها الاقتصادي منها ، عامل خطير الاهمية في توجيه حركة النشاطات الاقتصادية دفعا او تمويقا .

ويتوقف الكثير والكثير جدا على الظروف والاتجاهات السائدة ، كما يتوقف الكثير والكثير جدا على الارادات السياسية صاحبة السلطة في اتخاذ القرارات السياسية الملزمة . وهي الارادات التي تعبر عن اتجاهات سياسية معينة تدعمها وتدعمها . وهذا يظهر بوضوح في اي نشاط يتناول العلاقات بين اكثر من دولة او وحدة سياسية . وبرز بشكل اكبر حين يكون الهدف من الحركة تحقيق ارتباط اكبر واوثق ولمسده طويلة ومستمرة . الامر الذي يكون له اثر عميق وبعد على الاوضاع — السياسية والاقتصادية — في الوحدات السياسية الداخلة في مثل هذا الارتباط .

وهناك الكثير من الظروف تحدث الحركة بين الدول بها او على اساسها او في اطرافها .. هذه الظروف قد تكون شجعان او دافعة الى انهاء او آخر ، تتحقق به في الظروف الجديدة — مصلحة اكبر ، او تتحقق به — في الظروف الجديدة — قدرة اكبر على مواجهة التحديات .. او على تحقيق الاهداف .

ومن الاتجاهات الصاعدة التي يزداد ظهورها وبروزها كل يوم الاتجاه العام نحو الوحدات السياسية الاكبر .

فلقد ادى ما حدث ولا زال يحدث من تطور توري في وسائل النقل والمواصلات بل وما حدث ولا زال يحدث من تقدم تكنولوجي على وجه العموم .. ادى الى زيادة ريسط الوحدات السياسية بعضها ببعض الاخر ، كما ادى الى زيادة القدرة التنظيمية على ادارة الوحدات الاكبر ومعالجة شئونها بكفاءة . والى زيادة ربط هذه الوحدات السياسية مع الخارج عمقا واتساعا والى زيادة التفاعل بين الداخل والخارج في عالم اليوم الذي نمشي فيه .

هذه التطورات جعلت قيام الوحدات السياسية الاكبر والاندرا والاكفا امر مكملا . وقد برزت للعيان المزايا الواضحة التي يمكن ان نتحقق من قيام الوحدات الكبيرة بقيام البعض منها فعلا .. الامر الذي زاد من قوة الدفع في هذا الاتجاه .

ومن الجدير بالملاحظة والذكر — هنا ان التطورات السائدة والمستمرة ، وبشكل متزايد ، في ظروفنا الراهنه تزيد من قوة الدفع للحركة نحو الوحدات الاكبر .

ولا نلطنا بحاجة الى ان نؤكد ما يمكن ان يتحقق من خير بقيام الوحدات السياسية الاكبر عن طريق وجود سوق اكبر وقيام انتاج اكبر واكثر تنوعا ومن ثم يقسم المجتمع على قاعدة اوسع واصلب .

كذلك يمكن ان نشير الى ما يمكن ان يتحقق على هذا الاساس من تخصص اذق واكثر كفاءة مع الامادة من التركيز وما يمكن ان يتحقق من الوفورات .. كل هذا يحقق كفاءة أعلى وتكلفة اقل تكون امد على العموم وحرك اصحاب المصالح التي تفيد بدرجة اكبر منها الى الدفع في نفس الاتجاه لتحقيق اقصى مصلحة لها .

ولسنا في حاجة الى ما يؤكد رجال الجيوبولتس من مزايا المساحة الاكبر في عمومها بكيانها وما ينور منها من تنوع اكثر بل وما يمكن ان يتحقق لديها من تخصصات اذق وتنوعات احسن تكون الحصيلة النهائية بها اعظم كثيرا من مجرد حاصل الجميع ..

هذا الى جانب ما يحققه الحجم الاكبر او المساحة الاعظم من عبق مفيد له جوداء العسكرية وله اهميته فيما يمكن من تحقيق درجة اكبر من الانتشار .

ويمكن ان نجعل الكثير مما اشرنا اليه في قوة اكبر في حوزة الوحدة السياسية الاكبر او الوحدات السياسية التي ترتبط بها في حركتها على تحقيق اهدافها وذلك في مجال لا زال لما نستحوذ عليه الوحدة السياسية من عناصر القوة فيه اهميته الكبرى في وزنها وفي قدرتها على الحركة عموما وحركتها في المجتمع الدولي ، مع

الآخرين وفي مواجهتهم ، على تحقيق أهدافها .

كذلك فإن ما يتسم به عالمنا الراهن من أهمية التقدم التكنولوجي والبحث العلمي وما يقتضيه ذلك من جهود ضخمة ، بشرية ومادية أخرى ، لا يقدر عليها إلا القابرون .. مع قيمة التقدم التكنولوجي والبحث العلمي الضخمة في التقدم وفاعليته الأكبر مع الحجم الأكبر .. كل ذلك يجعل للابعاد الكبيرة أهمية خاصة ومتزايدة .

لا غرو إذن أن يكون الاتجاه العام نحو الإبعاد المتزايدة لكل شيء ، وأن يكون هذا الاتجاه علما ومتزايدا وهذا واضح في الاتجاه نحو التكتلات حتى بين الدول الكبرى .. والاتجاه نحو المزيد من العمل المشترك بين أصحاب المصالح المشتركة في مجال أو آخر أو في عدة مجالات .

وهذا واضح على مستوى العالم جميعا .. ذلك العالم الذي يعيش عصرنا ثلاثت فيه المسافات الأبر الذي حدى بالمضي إلى أن يسميه عصر العالمية Globalera أو عصر العالم الواحد (Oneness of the World) .. وهو كذلك واضح على المستويات الدولية المختلفة نوعية واقلية ..

والوطن العربي نفسه يعيش هذا العصر ويمارس الحركة فيه بهذه الروح ويكني أن نشير هنا إلى مجالات العمل العربي المشترك ومحالات العمل الليبرالي المشترك ومحالات العمل على مستوى دول عدم الانحياز والدول النامية بل وعلى مستوى العالم جميعا في الأمم المتحدة وغيرها من المجالات .

ذلك أن الواقع العالمي بما يحدث فيه من تكتل وترايط وما يتحقق بذلك من خير أكبر للأطراف الداخلة فيه يزيد من الإغراء بالنسبة في نفس الاتجاه العام والقيام بالمزيد من النشاطات المشتركة الأكثر فاعلية ويجدوى للجميع . وإذا كانت القوى المختلفة في عالمنا الراهن ، وحتى القوى الكبرى منها تدخل بجدي في تكتلات مختلفة تزيد بها فاعليتها وتاثيرا على تاتيها ، في ائتلاف أو تكتلات اقتصادية .. فما أحرانا نحن الدول الأصغر والأقل قدرة بأن نكتل ويكون عمل مشترك بين أصحاب المصالح المشتركة فينا على طريق تحقيق أهدافنا بفاعلية أكبر .. إذا كانت هذه هي سمة العصر الذي نعيشها بل وأن نعيش بها فقد يكون بهسا الطريق الوحيد لقوة أكبر وفاعلية أعظم .

واكثر من ذلك فقد يكون بها الخلاص ، لمواجهة دولة عملاقة أو كبرى تنفذي - فيما تنفذي - مواجهة جماعية ومن ثم أقدر ، من الدول الأقل وقد لا يكون مخرج في مواجهة التحدي المشترك - على العموم - إلا بالتجميع والترايط في المواجهة .. ويمكن أن نشير على سبيل المثال وفي ظروفنا الرانة إلى الوجود الصهيوني الدخيل بين ظهرائنا والإمبريالية التي تسنده .

وإذا كانت القوى التي نتحدثنا ونصر على استنهار استغلالنا - وعلى قوتها فرادى - تتجعب ممسا لمواجهةنا .. لاستنهار استغلالنا وحرماننا من حقوقنا وعرقلة تقدمنا فإن ذلك يوجب علينا أن نتحرك بسرعة وحسم لئلا نسلمنا وسد كل ثغرة بيننا ونتجميع كل قوة معنا في هذه المواجهة التي ينجح فيها الأقوياء ضغنا ، ويكني أن نشير على سبيل المثال إلى الأوبك والأوابك في موجهه وكالة الطاقة الدولية .

وإذا كان المستغلون الأقوياء ينجمون للإبقاء على استغلالهم وتعميق حركتنا على طريق استعادة حقوقنا بعد حرمان طويل ومعاناة كما أجدرنا بأن نقف معا ، وأن نقف معنا غيرنا ، وأن نقف مع غيرنا بكل ما يضيف إلى قوتنا وبدعم مركزنا جميعا في الصراعات المصرية التي لا بدل أمامنا لمواجهةنا . وأن نترابط معا بهسا! يزيد قوة الضعف على طريق نمونا وتقدمنا جميعا بما يرفع مستوى شعوبنا بالتصدي سرعة ممكنة ويعوضها عما فات وساعدها على أن تلحق بسرعة بركب التقدم .

ومن المهم - في الموضوع الذي نتناوله - أن نأخذ في الاعتبار الإطار الدولي المساند واثره على التكتل وأنجاهه ودرجته ومحتواه .

وفي الفترة التي نلت الحرب العالمية الثالثة نلاحظ أن قوى الاستقلال والحرر عموما ، وفي منطقتنا نجد نفسها في مواجهة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي نحاول جرنا إلى ائتلاف العسكرية ومنها حلف بغداد (حلف الوسط الآن) .. ونقاوم منطقتنا هذا الاتجاه ونبتني سياسته الضداد الإيجابي وعدم الانحياز وتتحرك على هذا الطريق في عمل جماعي مع (الدول التي نتقارب معها في هذا الاتجاه بل وفي تعاون مع القوى التي تتسبب معنا في مواجهة التحدي) وأن خلفت معنا في الانحياز وهي في ذلك وقبل ذلك نحاول أن نركز على تدعيم قدراتها الذاتية اقتصاديا وعسكريا فتتحرك على طرق التعاون العربي الاقتصادي والتعاون العربي العسكري في الخمسينات من هذا القرن .

وإذا كانت المرحلة الراهنة التي نعيشها — مرحلة توازن الرعب النووي — تحقق في الوضع الدولي درجة أكبر من المرونة وتوفر لقوى النحر والتقدم درجة أكبر من حرية الحركة .. فإن هذه المرحلة أيضا تتسم بالتركيز على بلاد العالم الثالث بدرجة ملحقة للنظر .. ونسعمل في الصراع في العالم الثالث وعليه كسب الوسائل التي يمكن استغلالها فيه . ويزيد من حدة الصراع أن العالم يمر بحالة استقطاب هذا الاستقطاب يمس نفسه على العالم الثالث ويؤثر فيه .. ونظهر حدة الانكسارات بشكل أقوى على المناطق ذات الأهمية الخاصة ، ومنطقنا ذات أهمية خطيرة — اقتصادية واستراتيجية وسياسية — ومن ثم يشند فيها وعليها الصراع ويحتشد .

ولهذا نجد أن محاولات التكتل وبها التكتل الاقتصادي — وهو هام — يحنل أن يؤثر عليها التضارب أو التباعد في الإيديولوجيا أو الاتجاهات السياسية من ناحية إمكانية التكتل ودرجته ومحتواه . وقد يكون القائل ذا وزن بحيث يكون تردد حتى في الدخول في التكتل .

وكما كان التناقض بارزا والصراع المتصل به حادا كلما كان التكتل لا يتمتع بالرسوخ والاستقرار وكلما كان التوافق السياسي الاقتصادي أكبر كلما كان التكتل قائما على أسس ارسخ وأكثر استقرارا . ويرى الأستاذ جاردنر — مثلا — أن :

"Nations are unlikely to surrender power to community institutions unless they are consistent with their interests. Thus economic integration cannot run too far ahead of political integration. When a sense of political solidarity is lacking . . . economic negotiations are bound to be affected."

"Nations do not like to lend financial assistance in support of policies they do not approve."

وإذا كان لا يمكن أن تغفل بشروية وجود التشابه الكامل في الاتجاهات فإننا لا يمكن إلا أن نقدر أن من الضروري أن يكون هناك حد أدنى من الأرضية المشتركة يتيق منها التكتل وينمو بها نسيم نمو به . ولابد أن يحقق التكتل مصلحة أكبر ومعقولة لكل الأطراف الداخلة فيه والأغلا حكمة من هذا الدخول وكما يقول الأستاذان بالدفورد ولنتون :

"In general, the strength of any (international) arrangement bears a direct relationship to the depth and span of the mutuality of interests of the parties."

وقد لا تكون المصالح التي ستتحقق للأطراف الداخلة في التكتل متشابهة ، وقد لا تكون متساوية ، المهم هو أن يحصل كل طرف أن النتيجة النهائية للتكتل فيها خير أكبر له — بشكل أو آخر — بدرجته أو أخرى — مما يتحقق له بغير هذا التكتل .

وإذا كانت التكتلات تنجح إلى أن تلعب فيها دولة « كبرى » في المنطقة دورا قائدا في الحركة على طريقتها الأمر الذي قد يبر — أو قد يبرر معه المضادون للتكتل في الداخل أو الخارج — المخاوف لدى الأطراف الأصغر من احتمال سيطرة وتحكم الطرف الأكبر ، فإن هناك عدة ضوابط على هذا الاحتمال .

ذلك أن الدنيا تغيرت وظروف الإطار الدولي السائد لا تسمح بالسيطرة والحكم والاستغلال ، ولا تستطيع الدولة « المقاتلة » أن تعرض بسهولة شعبا على غيرها عن طريق القهر والعنف .

بل أن الدور القائد للدولة « المقاتلة » يجعل من واجبها — وهي تبني الاتجاه المساعد في التكتل — أن يبذل جهدا للتوسط والتنسيق لحل التناقضات الثابتة بين الأطراف المعنة — يكون ترابط أكبر وجهه — مشترك أكثر عاملة على طريق تحقيق التكال ويدعيه ، والمساعدة بمعاملة أكبر على تطوير الرأي العام في الوحدات السياسية الأخرى بما يزيد قوة الدفع داخلها نحو الدخول في التكتل وتدعيمه .

وعلى الدولة « القائمة » أن تنصرف في لياقة فتركز على المصلحة الإقليمية في التكامل وبنيرها وتركز على الحد الأدنى من الأرضية المشتركة للهدف المشترك وبنير في ذلك الصالح المشترك وهي من ثم تحقق فائدة أخرى من حيث أنها تهدد — ما أمكن — لتوسيع رقعة هذه الأرضية المشتركة .

كما ينبغي أن يظهر التعاطف مع الدول الأقل نمواً والأقل حظاً على العموم من غيرها بحيث تقف بجانبها وبين غيرها . ويعمق هذا التعاطف ارتباط هذه الدول بالتكامل .

وينبغي أيضاً أن تشجع الوحدات الأصغر ويميز دورها الإيجابي المفيد في التكامل ويوفر لها الشعور بالانتماء والإعزاز به والأمان — عن طريقه — من المخاطر في الخارج ، وذلك مع تعاطف يفرى ببونيق الارتباط به ، لا تهجم أو تحكّم يؤدي إلى الخوف من الارتباط به أو النفور منه .

وفي المجال العربي فإن التحديات الضارية التي يواجهها الوطن العربي من الوجود الصهيوني الدخيل والإمبريالية العالمية وعلى رأسها وبالأساس الولايات المتحدة الأمريكية ، والصراع الضاري الطويل الذي يواجهه الوطن العربي على طريق استخلاص حقوقه التي طال نهب الاستعمار لها والتي لا زال يحاول أن يبقّي منها على أقصى ما يمكنه الإبقاء عليه ولأطول مدة ممكنة .. كل هذا يوجب علينا أن نترابط معاً على الطريق العربي القومي في مواجهة هذه التحديات الضارية التي ينتظر أن نعيش معها ونشغل علينا حياتنا لئلا نغتر بغير قصير وإن نبذل قصارنا حتى يمكن أن نجعل هذه المنطقة منطقة قوة ونقدم ، نحاول القضاء على التجزئة والتخلف ونسرّع بمعدلات التنمية ونزيد من قوتنا الذاتية ولا يكون ذلك إلا بالتكامل الاقتصادي العربي الشامل على طريق الوحدة السياسية الشاملة .

ولقد كان هم الاستعمار ولا زال أن يبقى على هذه المنطقة منطقة ضعف ليظل قادراً على أعمال خطئه فيها ومنطقة تخلف لتظل ضعيفة ، مستغلة مربوطة به وتابعة له .. ومن هنا فإن مصلحته تتناقض مع الاتجاه القومي الوحدوي الإنمائي — ويسارع بمعدل مستطاع — عن طريق التكامل الذي يدعم إلى جانب ذلك قوتنا الذاتية الجماعية في مواجهة التحديات .

ومن العبارات ذات المغزى ما قاله لورنس عن البلاد العربية الجديدة بعد معاهدة سيفر :

“If properly handled, they would remain in a state of political mosaic, a tissue of small jealous principalities incapable of cohesion.”

وإذا كانت بعض النواقض في الاتجاهات السياسية والمصالح وما معها من مخاوف قد أدت إلى أن تكون نتائج الجهود المبذولة نحو الوحدة الاقتصادية نتائج غير مرضية بفسادها ونقطع حركتها ونعمرها فإن هذه كلها مصاعب يمكن التغلب عليها بالصبر بالتردد وعدم الانفعال والتوفيق والتنسيق بما يراعي الظروف ويحقق بالنهاية أقصى مصلحة ممكنة للجميع وللمجموعة ككل .

ولقد لعبت التطورات الراهنة أدواراً إيجابية في دفع الدرع على طريق المزيد من التعاون والترابط الاقتصادي وعلى طريق التكامل الجماعي بناءً وإيماناً .

فالتعدي الإسرائيلي مع ما بينه وبين نسوى الاستغلال غير المتكافئ في المنطقة بشكل خطراً على الجميع وليس على دول المواجهة فقط ، كما أنه يعيق حركة بلاد المنطقة على طريق المزيد من استخلاص حقوقها المسلوكة ، الأمر الذي انعكس على حركتها معاً بشكل واضح بعد عام ١٩٦٧ .

ثم كانت وقعة البلاد البترولية معاً منذ عام ١٩٧٠ وكانت حرب أكتوبر وما جاء معها من حركة بترولية ، كل ذلك غير في الصورة الكثير وبشكل بارز .

فقد أظهرت التحديات التي تواجهها المنطقة — وخاصة بلاد الخليج التي تواجه تحدياً ضارياً — ضرورة الترابط وضرورة تدعيم القدرات الذاتية في مواجهة المخاطر التي تهدد ثروة المنطقة وسيادتها على مواردها ومقدورها . وبرزت الأحداث قيمة العمل الجماعي والتساند المتبادل فيما يمكن أن يتحقق من مكاسب وعسى ههنا هذه المكاسب . وظهرت في هذا المجال أهمية التكامل بين البلاد الغنية بترولها الناتجة من البترول والدول التي تنلّك مواردها أخرى تقتصر إليها بعض الدول البترولية — الأمر الذي يجعلنا

الجانبين ليس فقط إضافة الى امكانات الجميع وانما أيضا قوة أكبر للجميع وتأمين أكبر للجميع وتمكين أكثر فاعلية لتحقيق المزيد من المكاسب .

هذا إضافة الى أهمية الإيرادات البترولية في تنمية البلاد البترولية ذاتها وفي تنمية البلاد العربية غير البترولية بما يحل مشاكل الإنماء السريع لدى هذه البلاد ويعوض — عن طريق الاستثمار المفيد المثل للعائد على المدى الطويل — البلاد البترولية عن ثرونها التي ينظر أن تصل الى نهايتها بعد حين . وبهذا يتحقق تكامل وترابط مفيد للجميع ومميز على مدى طويل يدعمه أن بعض صاحب رأس المال بأهمية الجانب الآخر من استغلال ثروته وتدعيم أمنه ونقوية وزنه ومركزه وقدرته التساوية وأن الجانب الآخر هما يتحقق له فن خير من المزاوجة بين هذه الثروة البترولية وبين ما يتوفر لديه من موارد بترولية ومادية أخرى وما يحققه لكل من قدرة على أعمال علاقات مع الخارج أكثر تكافؤا ونوازنا وعدالة . ومن ثم نمطى الدول البترولية الأولوية للبلاد العربية بعدها هي ، ونمطى البلاد العربية غير البترولية لشقيقتها البترولية كل ضمان يعمق فيها الشعور بالطمأنينة على استثماراتها بما يزيد من إمكانات الحركة المشتركة والمتبادلة لخير الجميع .

والذي لا شك فيه أن الأهمية الضخمة للثروة البترولية العربية قد لعبت دورا في هذه الصورة الجديدة ، كما أنها — مع ضراوة التحديات التي تواجهها المنطقة والصراع المصري الطويل الذي نمر بخبرانه كل يوم — قد أدت الى حدوث تقارب بين بلاد المنطقة المختلفة جعل كثيرا من التناقضات بينها تتراجع الى خلفية الصورة آزاء التحديات الضاربة التي تواجهها جميعا ويتبني أن نواجهها معا .

بل أكثر من ذلك فإن كثيرا من البلاد التي جباها الله بوفرة كبيرة لم يسعد يمثلها جيرانها الذين يعانون من تخلف رهيب وفقر مدقع قد رأت في حكمة أن تسارع بمد يدها الى شقيقتها الأكثر تخلفا الاقل حظا على وجه العموم بما يقلل من المعاناة ويخفف من الشعور بعمق الهوة واتساعها بين الجانبين الأمر الذي قد يثير متاعب في الجميع وللجميع مما يمكن تجنبه أو التخفيف منه . وهذا بدوره يساعد على تمهيد الطريق للمزيد من التعاون الاقتصادي على طريق التكامل والوحدة بما يحقق الخير للجميع وبما يضمن المزيد من الأمن وبما يرسخ درجة الاستقرار .

على أنه رغم الكثير الذي تحقق في الفترة الأخيرة — خاصة — فإن مظاهر التعاون تبدو أقل بكثير من ماضيات المرحلة التي نمر بها ، ولا زال على الجوانب العربية المختلفة في ميدان التعاون والتكامل الاقتصادي أن تفعل الكثير حتى يمكن تحقيق المزيد من التعاون في إطار استراتيجية شاملة للطوق العربي ككل تضمن له السير بخطى حثيثة نحو المزيد من النماء والوحد والقوة في تنسيق ونوص على أساس واع مخطط بما يمكن من تحقيق الاستفادة المثلى مما لدينا من الإمكانيات ومن الصمود الأقوى على الطريق لمواجهة التحديات ونتحقق الى الأهداف .

« أن أهم التحديات التي تواجه أمننا في هذه المرحلة هو الواقع المتخلف اقتصاديا واجتماعيا من جهة ووجود الأموال ويعرضها للمخاطر من جهة ثانية ، وعدم الربط بينها وبين حاجات التنمية الاجتماعية في ظل التكاليف الاقتصادي العربي من جهة ثالثة » .

« ولم نعد فكرة التكامل الاقتصادي وضرورتها كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريع وتائرهما والحفاظ على مكاسبها محال للبتاقتة في أي مكان في عالم اليوم ، ولقد نطقت فكرة التكامل الاقتصادي وضرورتها في الوطن العربي مرحلة البحث في مبررها الى مرحلة البحث في وسائل تحقيقها وتسريع جني الثمار المترتبة عليها » .

وتوهم اتفاقية الوحدة الإطار المسرن الذي يحقق القدر الضروري الذي نستطيع كسل البلاد العربية المساهمة فيه وبذلك يترك للتعاون التالي أن يحقق خطوات أبعد من القدر المتحقق في إطار المجلس — ومن ثم يكون لبنة في طريق الوحدة الاقتصادية العربية واحد اساليب تسريع مسيرتها .

ولسنا بحاجة الى أن نؤكد هنا أهمية التعاون والتكامل مع بلاد العالم الثالث — عموما — في هذا المجال وفي مجال الحركة على طريق تحقيق أهدافنا المشتركة — على أن الحديث التمهيلي في ذلك يخرج من نطاق هذا البحث .

ونص المادة ١٥ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أنه « يجوز لبلدين عربيين أو أكثر من بلدان الاطراف المتعاقدة عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية » .

ان خير استثمار لصيغ التعاون الاقتصادي العربي هو ان تلقى جميعا عند حد اثنى من التعاون الشامل وتلقى نتائجاً أو ثلاثاً أو رباعياً أو أكثر على أي حد يزيد عنه .

على أننا ينبغي أن ننبيه الى أننا اذا كنا نجزى قيام تعاون اقتصادى أكبر بين مجموعة من البلاد العربية أي على مستوى الاقاليم الأجزاء من الوطن مما يتحقق على المستوى الكلى الشامل فإن من المهم أن نتجنب الآثار السلبية لمل هذا الشكل من التعاون على الاستراتيجية العربية الكبرى التي توصف الى « الهدف النهائي في إقامة الاقتصاد العربي المتكامل كوسيلة للقوة العربية الذاتية وإدائها الضاربة » .

وإذا كنا لا نمانع في ، بل نرحب ، بقيام تعاون في مجال أو آخر مثل تنسيق النشاط في قطاعات معينة كالاسمدة والبتروليكاويات والحديد والصلب ... الخ . أو القيام بنشاطات اقتصادية على أساس مشترك مؤخراً من فكرة إنشاء شركات لتمويل التجارة الخارجية للبلاد العربية والتجارة الداخلية بين البلاد العربية بين عدد من الدول العربية كما حدث في مجال التمدين والاستغلال الزراعي والآليات وما جاءت به الانبعاث، وشركة عربية نقل وبناء الموانئ وعمل دراسات لإمكانات الاستثمار في طول الوطن العربي بمدة لا تتجاوز مؤخراً من فكرة إنشاء شركات لتمويل التجارة الخارجية للبلاد العربية والتجارة الداخلية بين البلاد العربية عاماً واحداً تتكلف ١٥ مليون دولار وبينها صندوق الائماء بالأمم المتحدة ومجلس الوحدة الاقتصادية والصندوق العربي للانماء

وإذا كنا لا نمانع في ، بل نرحب ، بقيام درجة أكبر من التعاون في منطقة عربية جزء، كمنطقة الخليج مثلاً

فإننا نشترط لذلك أن يكون في الإطار العربي الأمم ولا بمسوق الحركة نحو التعاون والتكامل والوحدة العربية الانسجام بما يساعدها ويدعمها . فذلك ليس من مصلحة الدول العربية الاخرى فقط وإنما هو أيضاً من مصلحة بلاد الخليج ذاتها فهو يعطيها تكاملاً أكبر وأشمل واقتصاداً أكثر اكتفاءً وأقوى وثقلاً دولياً أكبر وتعاملاً مع الخارج أجدي وأقيد وقدرة على التسامح أكبر .. ضغطاً وتأثيراً .. في عصر التكتلات الكبيرة .

فإذا انتقلنا الى إمكانات التعاون في الاقليم العربي الجزء أي الخليج العربي وذلك في نطاق الاطراف العربي الشكل العام فإننا نلاحظ أن هذه المنطقة تضم الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، العراق ، الكويت ، السعودية ، الكويت ، قطر ، وأنها جميعاً فيما عدا المصراق والإمارة السعودية بلاد صغيرة مساحة وصغره وبشكل واضح سكاناً بل أن الإمارات العربية المتحدة كانت الى عهد قريب سبع إمارات منفصلة لم ترتبط بها برباط الدولة الواحدة الذي نرجو له المزيد من التوثق مع الأيام — الا أنه ما يزيد قليلاً على ثلاث سنوات وهي تعاني بشدة من نقص الأيدي العاملة المدربة وللخبرات الفنية في غير قليل من المجالات .

وأكثر من هذا فإن مجموع سكان كل هذه البلاد بما فيها العراق والعربية السعودية لا يصل رغم ما يحتويه من سكان خارج هذه البلاد — عرب أو غير عرب — الى ثلثي مجموع سكان إيران وحدها على الجانب الآخر من الخليج وتشارك هذه البلاد جميعاً وبشكل عام في تظلمها الاقتصادي وتحتاج الى جهود ضخمة للتغلب على التخلف ودفع عجلة التنمية .

ولا شك أنها تستطيع — اذا تعاونت بما — على طريق الوحدة الاقتصادية — بالتدرج — وفي إطار التعاون العربي الأشمل — أن تواجه مشاكلها بكفاءة أكبر وأن تحقق نمواً اقتصادياً أكبر وأكثر توازناً وأن تتجنب كثيراً من الصعاب الذي ينبج عن كثير من التكرار وعدم الاستفادة من السوق الأكبر وحجم الإنتاج الإمتل .

كما تشترك هذه البلاد — بسبب ثرونها البترولية والاستغلال غير المتكافئ لها بواسطة الغرب وخصلة الولايات المتحدة ولادة طويلة مع محاولة الغرب الإبقاء على كل ما يستطيع الإبقاء عليه من سيطرته واستغلاله — في أنها — عموماً وخاصة — فيما عدا العراق والسعودية — بالغاثة بما تواجه من تحديات يبرى البعض أن سلطنة عمان واحدة من دول منطقة الخليج .

خليجية أو غير خليجية — أضعف من أن تواجه التحدي فرادى ، ومن مصلحتها أن تلم شملها وتجمع قواها في هذه المواجهة — بل يمكن القول أنها حتى بنجيمها في حاجة الى التكامل العربي الشامل لمواجهة ما يتهددها من مخاطر وهي مخاطر يمكن أن تكون أكبر من حدود إمكاناتها .

وإذا كان البعض ينادي بفكرة تعبيد الخليج (الدكتور وحيد رانت مثلا) فالتنا نرى أن هذه الفكرة فكرة غير واقعية بل هي أقرب إلى الخيال . وإذا كان ذلك كذلك فلا بد للبلاد العربية أن تدعم مركزها بالمعمل المشترك .

وحتى حين ننادي بالتعاون مع الجارة إيران — ما كانت مستعدة لهذا التعاون — فإن الترتيب لهذا التعاون يحقق بدرجة أكبر من التكافؤ بين الطرفين لو أن الجانب العربي كان يتحرك كلا واحدا .

وإذا كان النفط وما نجم منه من ثروات ضخمة قد ساعد على تثبيت نظم الحكم القابضة في كثير من هذه البلاد فانه أيضا قد أدى إلى فتح هذه البلاد لكثير من المجموعات البشرية المتنوعة ، وضجها على البلاد فيها حولها وعلى العالم الخارجي الأمر الذي كان عاملا هاما من العوامل وراء القلق الإقليمي الموجود في بعض هذه المناطق وفيما حولها . ولقد كان من أحكم الأمور ما حدث من قيام اتحاد الإمارات العربية على أساس من التكامل المشترك إلى حد كبير وخاصة أن أعداد السكان في الإمارات ليست أعدادا ضخمة مخيفة بل أن بعض البلاد البترولية قد وجد من الحكمة أن يمد يده بالمعونة إلى إشتاقته حتى في المناطق المجاورة في الجنوب العربي مخفقا بذلك من الآثار الضارة التي يمكن أن تنجم من الإحساس العميق بالفارق الكبير بين جزء من المنطقة وجزء آخر منها .

وتستترك هذه البلاد في أنها تعتمد اعتمادا أساسيا أو كبيرا جدا على تصدير البترول وخاصة البترول الخام إلى الخارج وأن هذا البترول يدر إيرادات ضخمة . وهناك كثير من القضايا المصحلة بالبترول والتي هي هذه المجموعة ويمكن أن نواجهها معا بفترة اكفا وأكثر فاعليه وتحقيق من ثم لنفسها جماعته — خيرا أكبر .

ومن ذلك مثلا التنسيق فيما بينها فيما يخص بالنسبة والإنتاج — كما حدث إلى الآن في نطاق الأوبيك ككل . ومن ذلك مثلا الترتيب الجماعي في مواجهة أي تصرف تقوم به الشركات أو الدول المتهلكة . ومن ذلك العمل على تولى هذه البلاد لعملية الإنتاج بنفسها من الناحية الفعلية وكذلك تولى العمليات البترولية الأخرى التالية لرحلة الإنتاج والتنسيق فيما بينها فيما يتصل بهذه المراحل والتشاحنات . ومن ذلك على سبيل المثال التصرف المشترك في الترتيبات البترولية مع الخارج وفي استثمار ما يفيض من الإيراد البترولي بما يضمن استثمارا آمنا مستقرا وإيرادات منتظمة مستمر محل البترول الذي لا بد وأن ينهي إلى النفاذ ، ويعطى قدرة أكبر على الواجهة والمساومة في هذه المجالات .

كذلك فإن المنطقة كما أسلفنا بقله عدد سكانها عموما تواجه مشكلة في هذا المجال وخاصة مع وجود الصناعة البترولية والآن في الإنماء الاقتصادي وبالتالي ما يمكن وما تحتاجه النشاطات المختلفة من أيد عاملة وقوى عاملة مدربة وخبرات فنية وما يقضيه ذلك من ترتيبات وتسهيلات وما يحتاجه الوضع من توفير تسهيلات التدريب في المجالات المختلفة وما نجم عن وجود قوى عاملة بنسبة كبيرة من الخارج في قلب المنطقة من آثار وما يمتد بها من قضايا . . كل هذه أمور جادة يمكن تناولها في المنطقة ككل على أساس مشترك بما يحقق بصلحتها وذلك في إطار ترابط عربي صحي شامل .

الآن المنطقة لا تزال تعاني من كثير من معوقات للتعاون المشترك ، فهناك كثير من المشاكل مثل مشاكل الحدود بين كثير من هذه البلاد أحدها والأخرى ، وهناك كثير من الحساسيات والخشومات والخاوف ، ولا تتردد القوى الخارجية التي لها مصلحة في إبقاء الأوضاع على حالها في انكفاء ناراها أو حتى في خلقها أصلا وهناك النزعات الخيلية الضيقة واختلاف النماط ومناهج الحكم في الاقطار الخليجية . . الخ . الخ .

وواجب الدول الخليجية . . بل وواجب البلاد العربية جميعا أن تعمل على إزالة الحساسيات ونسوية المشاكل بين هذه البلاد ، ومن ذلك ما تم من نسوية مشاكل الحدود بين السعودية والبحرين والسعودية والإمارات والعمل على نسوية الخلافات بين العراق والكويت مثلا ومحاولات دفع التعاون بين العراق والسعودية خطوة إلى الأمام الخ . كذلك يمكن الإشارة في هذا المجال إلى محاولات الوساطة في قضية قطار .

وقد أمت الظروف البترولية والعربية التي أن يتحرك البلاد العربية لتسوية خلافاتها وتتقارب من بعضها وبكى أن تشر — إلى جانب ما سبق — إلى تصريحات السيد / سالم ربيع علي فيما يتصل بالعلاقات بين اليمن الجنوبية وبين بلاد الجنوب والخليج العربية ، ويذكر أحد الكتاب أننا أمام ظاهرتين هامتين أولاهما : ساربار واضح بين الكمائن السياسية ذات الأنظمة المتشابهة . وثانيتهما : الانفتاح والحرار بين الانتاجيين السياسيين والمختفين على طول سواحل الخليج والجزيرة . وهذا يمكن من المراجعة الاقتر للتحديثات .

كذلك من واجب دول المنطقة أن تعمل - بجانب الخطوة السابقة التي نهد لتحقيق المزيد من التعاون - أن تعمل معا على وضع أسس التعاون الشامل بينها ضمن أطر محددة وقائية ومستمرة .

وقد عقدت بعض اتفاقات حديثة وأن كانت مقصورة على بعض دول الخليج ومحدودة بالمسائل غير السياسية ويدعو البعض لوحدة تدرجية اقتصادية وثقافية واجتماعية ثم سياسية . كما يدعو إلى تنسيق السياسة الخارجية وتوحيد التمثيل الدبلوماسي والتمثيل في المنظمات الدولية وتنسيق السياسة الدفاعية . كما لعبت الأوبك العربية دورا هاما ببنى عدد من المشروعات المشتركة ذلك أن « الدول المنتجة تترك أن عليها أن تعمل على دعم وتنمية قدراتها الذاتية في مجال النفط وأن أسلم الطريق إلى هذه الغاية هو التضامن فيما بينها لتنفيذ مشروعات نفطية مشتركة » ومن هذه المشروعات مشروع الناقلات ورأس ماله ٥٠٠ مليون دولار وشركة الاستثمارات العربية ورأس مالها ١٠٠٠ مليون دولار ومشروع الحوض الجاف الذي وضع حجر الأساس له في ١٩ / ٢ / ١٩٧٥ وبهذه المناسبة أعلن رئيس وزراء البحرين أن « المشروع يتجاوز ولا شك المنافع الاقتصادية والإنمائية المعقودة عليه ، وسيسجل لهذه الأمة الكبيرة هدفين ساميين طالما راود خواطر أبنائها المؤمنين بوحدتها وهما التعاون العربي باوسع معانيه والاستثمار الانشائي الفعال لمواردها: وثروتها النابضة » .

هذه المشروعات وغيرها مما تشترك فيه بلاد الخليج باهميتها الكبرى في الأوبك وكذلك مما يقوم في الخليج على أساس من الدراسة والتنسيق تقوم على أساس تكامل المنطقة الواحدة وتدعم هذا التكامل . ونحن نرجو أن يتحقق منها ومن غيرها الكثير .

أن التعاون المشترك بين دول الخليج - على طريق الوحدة - ضرورة لا غنى عنها ويكفي هنا أن نشير إلى ما جاء في تصريح لولي عهد البحرين في زيارته للكويت: « بما أن هذا العصر هو عصر الدول المتعاقبة فمن الواضح أنه ليس هناك مجال للدول الصغيرة للبقاء منفردة وأن حاولت فإن ذلك سيضعفها حتما للمزيد من التخلف والضعف في الوقت الذي تزداد فيه الدول المتقدمة تقدما وكل ذلك يدفعنا لأبواب مبهمة التعاون القائم على حسن النية أولا ووضوح الرؤية ثانيا » .

وفي إجابة له عن سؤال عن الاتحاد بين البحرين وقطر واتحاد الإمارات أجاب وزير خارجية البحرين محرم الجمهوري (١٢ / ٢ / ١٩٧٥) :

« أن هذه البلاد قليلة السكان وهي في أشد الحاجة للوحدة ومصر المنطقة يحتاج إلى كيان موحد وهناك بعض العقبات التي عطلت الوحدة حتى الآن ... ولكن هذا العام سيشهد اجتماعا على مستوى القمة بين هذه الإمارات لوضع أسس التكامل بينها » .

على أننا نعوذ فتذكر أن هذه الجهود الخليجية لا يمكن إلا أن تكون في إطار تكامل عربي أشمل هو ضروري لتنمية موارد المنطقة واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي يحقق الخير الأعظم لإنشاء المنطقة والذي يحقق الخير للوطن العربي جميعا .

ونحن أب نؤكد في النهاية « أنه لا نجاح لتكامل اقتصادي عربي إلا إذا انتشر الوعي به وازداد التصميم عليه وفق التخطيط له وإلا إذا عهد بإدارته إلى أجهزة كفاءة بتعاونة وضمن لقراراتها قدرا محسوسا متزايدا من التنفيذ الصادق السريع » .

تقارير الاداء :

وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير

د. على عبد الرحيم *

تشكل تقارير الاداء جزءا رئيسيا من نظام المحاسبة الادارية في المشروع ، اذ انها تمكن الادارة من تحقيق وظيفة الرقابة بشكل فعال . ويذكر Welsch ان طريقة اعداد واستخدام هذه التقارير تؤثر بشكل خطير على مدى تحقيق المشروع لاهدافه المخططة .

"The performance reporting phase of a Comprehensive budget program is very critical, and the manner in which it is handled will in turn have a significant effect upon the extent to which the planned goals and objectives are attained." (1)

يهدف هذا البحث الى دراسة تقارير الاداء كوسيلة للاتصال واقتراح القواعد والمبادئ التي يجب أن تحكم اعدادها واستخدامها .

يحتاج المشروع عادة الى عدة أنواع من التقارير الخارجية External Reports السنوية التي تعد لجهات خارجية مثل مصلحة الضرائب والتقارير التي تقدم لاصحاب المشروع Owners Report والتي تعتمد طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . والتقارير الداخلية International Reports وتعد هذه التقارير للاستخدام الداخلي في المشروع ويجب أن تعد طبقا لاحتياجات ادارة المشروع نفسه وتشمل هذه تقارير الاداء والتي تعد على فترات منتظمة يومية أو اسبوعية أو شهرية على حسب حاجة الادارة وهي عادة تقارير تتبع نفس النمط والشكل من فترة الى أخرى حتى يسهل على المدير المستخدم لهذه التقارير قراءتها ومقارنتها مع الاداء في الفترات المختلفة واستخدامها بشكل فعال في مجال الرقابة الادارية . وعادة ما تقارن هذه التقارير بين الاداء الفعلي والخطة وتوضح درجة كفاءة الاداء ويؤدي استخدام هذه التقارير من فترة الى أخرى الى ظهور الحاجة الى نوع آخر من التقارير والتي تسمى بالتقارير الخاصة . Special Reports

وتعد التقارير الخاصة لإبراز مشاكل معينة ظهرت كنتيجة لاستخدام تقارير الاداء غالبا ما اتضح من تقارير الاداء مثلا أن هناك مشكلة طاقة غير مستغلة في أحد الأقسام يمكن في هذه الحالة اعداد تقرير خاص لإبراز هذه المشكلة وتوضيح أسبابها واقتراح كيفية معالجتها .

وتحتاج المشروعات الى الأنواع المختلفة من التقارير التي ذكرت سابقا ولكن هذا يعتمد على حجم المشروع . وكلما زاد حجم المشروع كلما احتاج الى نظام فعال للتقارير .

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والراحة ، والمعيد المساعد بكلية التجارة والاقتصاد والمعلوم السياسية - جامعة الكويت .

Welsch, Glenn A. Budgeting Profit Planning and Control, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey 1971, P. 496.

وكلما نجا المشروع يجب إعادة النظر في نظام التقارير حتى ينمو نظام التقارير نمواً متوازناً مع المشروع نفسه .

ويعتمد الإدارة اعتماداً كبيراً على التقارير في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الإدارية المناسبة . لذلك يجب أن يعد إعداداً مناسباً طبقاً لاحتياجات الإدارة إذ أنها تستخدم كوسيلة اتصال بين المحاسب والمدير من جهة وبين المدير ورئيسه من جهة أخرى . ويؤكد إحدى الدراسات لجمعية المحاسبين الأمريكيين هذا المعنى بقولها :

"In order to be useful to management, Accounting information must be communicated to management personnel. Communication implies that a person receiving the information understands the nature and significance of material contained in the reports he receives. When communication is genuinely effective management's actions and decisions are likely to be based on the facts which they receive rather than on an untested impressions and guesses. However, there is reason to believe that accounting reports to management have not always achieved their intended purpose because the reports were not understood, recipients lacked time required to grasp the meaning or the content of reports was not relevant to problems facing the persons who receive them." (1)

وبين هذه الدراسة ينضح أنه بالرغم من أن هذه التقارير يجب أن تعد كوسيلة اتصال تتساعد المستويات الإدارية المختلفة في المشروع على الرقابة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة إلا أن هذه التقارير لا تستخدم كنتيجة لعدم فهمها بواسطة الإدارة أو أن الإدارة لا تخصص الوقت الكافي لقراءة وفهم محتوى التقارير واستخدامها أو أن التقارير ليست مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمشاكل التي تواجهها الإدارة .

ونتيجة لهذا تفشل التقارير كوسيلة اتصال وبفضل التقارير كوسيلة اتصال ينتج عن هذا عدم استخدام الإدارة للتقارير كأساس لاتخاذ القرارات ورسم السياسات الإدارية والبدائل لاستخدام التقارير في هذه الحالة هو خبرة المدير المبنية عن انطباعاته وتخمينه . . أي أن الفرق ببساطة شديدة بين استخدام التقارير وعدم استخدامها هو الفرق بين الأسلوب العلمي في الإدارة والأسلوب غير العلمي الذي يعتمد على الصدفة والتخمين فقط . ولا يمكن الادعاء بأن استخدام التقارير يقلل من شأن استخدام المدير لخبرته بل على العكس فإن استخدام المدير للتقارير يساعده على استخدام خبرته بشكل علمي وفعال . إذ أن استخدام الخبرة في هذه الحالة لا يعتمد على الانطباع والتخمين بل على حقائق التقارير .

وفي حالة نجاح التقارير كوسيلة للاتصال فانها تؤثر على القرارات الإدارية . وعلى هذا الأساس يجب على مصمم التقارير أن يدرس وينظم بعق مشاكل واحتياجات الإدارة ومن ناحية أخرى يجب على مستخدم التقرير أن يدرس وينظم بعق نظام التقارير المستخدم في المشروع ومعنى البيانات المقدمة إليه وكيفية استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات . من هذا يتضح أن المحاسب والإداري أصبحا يعملان معاً بشكل مترابط ومتشارك في ظل نظام للمحاسبة الإدارية وأصبح الاتصال في هذه الحالة اتصالاً ذاتياً متجاذبين Two ways communication وبدون الوصول إلى هذه الحالة من التفهم العميق لكل منهما لمشاكل الآخر وأساليبه لا يمكن أن ينتج نظام التقارير كأساس للرقابة الإدارية واتخاذ القرارات ورسم السياسات .

وتتميز تقارير الأداء بأنها تنقل إلى المستويات الإدارية المختلفة صورة عن الأداء الفعلي مقارناً بالخطوة وعلى هذا فهي توضح درجة كفاءة الأداء الفعلي ويعكس درجة كفاءة الأداء في الحقيقة كفاءة المستويات

1 "Reports which management find most useful." NAA Bulletin, Accounting Practice, report No. (Feb. 1960)

الإدارية المسؤولة عن التنفيذ وعلى هذا تنقارير الأداء تمثل مشكلة سلوكية حيث أنها تظهر كفاءة وعدم كفاءة المسؤولين عن التنفيذ . وإذا لم تحسن الإدارة استخدامها فقد تؤدي إلى علاقات سيئة بين المحاسب والمدير من ناحية وبين المدير ورئيسه من ناحية أخرى إذ أن المحاسب في هذه الحالة يظهر عيوب القسم وعدم كفاءته أمام رئيسه وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه العيوب وعدم الكفاءة تنشر في تقارير . وهذا يضيف إلى مشكلة قديمة وهي أن المديرين التنفيذيين ينظرون إلى المحاسب على أنه يقصر خدماته على مستوى الإدارة العليا في المشروع . . ويجب على المحاسب الإداري أن يغير من تلك النظرة بحيث تصبح النظرة إليه أنه يقدم خدماته إلى الإدارة العليا والوسطى والمستويات الدنيا ويصل في تقديم خدماته حتى المستوى الإشراف الأول (رؤساء العمال) .

يجب أن يشعر المدير أن المحاسب يقدم إليه خدمة معينة وأن إبلاغه بالنتائج السليمة للقسم يساعده هو أولاً في تغطية المعوقات الموجودة في القسم وحل المشاكل وبالتالي يساعده على رفع كفاءة قسمه ويجب أن يكون المحاسب حريصاً جداً في شرح أسباب الانحرافات وعدم الكفاءة في القسم وفي رأيي أنه يجب أن يعرف على وجه نظر رئيس القسم في الانحرافات قبل كتابة تقريره .

وهناك قواعد معينة يجب أن يلتزم بها مصمم التقارير منها :

١ - أن يصمم النظام ليناسب الظروف العملية للمشروع أي يجب عليه أن يدرس التنظيم الإداري للمشروع وتحديد المسؤوليات فيه حتى تصمم التقارير طبقاً لإدما محاسبة المسؤولية Accounting Responsibility ويجب عليه أيضاً أن يدرس الهيكل المالي والتكاليفي والغنى للمشروع حتى يستطيع أن يحدد المشاكل الرئيسية التي يجب أن يبرزها التقارير كما يجب عليه أن يقابل الأشخاص المسؤولين عن إدارة المشروع حتى يعرف على احتياجاتهم بالنسبة للتقارير .

٢ - يجب أن يعد نظام التقارير لمساعد الإدارة في الرقابة على أداء المشروع ككل وكذلك في الرقابة على أداء الأقسام المختلفة في نفس الوقت كما يذكر

... the process of management is to a Considerable degree the Continuing Study of different sections of the business, one by one, Combined with overall studies of groups, sections and of the whole business.

"Sectional studies alone will not be conclusive for they do not take account of the happenings elsewhere in the business. Overall studies alone will provide no conclusive evidence about which part of the business is responsible for what happenings,

Both kinds of study are needed."

و يجب أن تعطى الصورة العامة للأداء في تقرير ملخص نتيجة التفصيل في تقارير أخرى حتى يستطيع المدير أن يرى الصورة العامة أولاً ثم يحدد المشاكل الرئيسية في الأداء الفعلي ثانياً ثم يفحص ويبحث هذه المشاكل لتحديد الإجراءات العلاجية المطلوبة ثالثاً . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باستخدام مبدأ الإدارة بالاستثناء Management by Exception في إعداد التقارير .

٣ - يجب أن تصمم التقارير بحيث تظهر اتجاه الأداء الفعلي مقارنة باتجاه الخطة حيث أن الاتجاه يساعد المدير على معرفة ما يجب أن يفعله في المستقبل لتحقيق أهداف الخطة في الفترة المتبقية . وعلى هذا فالإتجاه يقدم بيانات تخص فترة مستقبلية ولا يكتفى فقط بالبيانات التاريخية والفترات الماضية ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إظهار الأرقام المجمعة حتى تاريخ التقرير مقارنة بالخطة .

٤ - مقارنة الأداء الفعلي بالخطة . . وعلى هذا تعتبر الخطة مقياس موضوعي للأداء الفعلي والانحراف وتكون بيانات الموازنة التخطيطية المرنة وتقارير الأداء هي الأساس للمناقشة بين المستويات الإدارية المختلفة كما يجب أن يلتزم كاتب التقرير بناحية الموضوعية .

Edey, Harold C. Business Budgets and Accounts, London; Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd. 1964, P. 18.

٥ - يجب ان نصمم التقارير بشكل نمطى من فترة لآخرى حتى يستطيع المدير ان يفهمها ويجب ان توضح له المشاكل الرئيسية التى ادت الى الانحراف بمجرد النظر الى التقرير .

٦ - يجب ان تعد التقارير بلغة سهلة يفهمها المستخدم وعلى هذا يجب ان تناسب المستوى التعليمى للمدير يمكن اعداد بيانات محاسبية للمديرين الذين درسوا العلوم التجارية وتقدم بيانات فى شكل رسوم بيانية للمديرين الذين درسوا العلوم الهندسية وهكذا .

٧ - يجب ان يقوم مصمم التقارير بحملة تعليمية لتقديم نظامه الجديد الى المستويات الادارية المختلفة وان يجملهم بشعرون بانهم شاركوا فى تصميم النظام وان اراهم قد درست بعناية مما يساعد على قبولهم للنظام وتأييده واستخدامه .

٨ - يجب ان يقوم المحاسب بشرح الارقام المختلفة وغواها للمستويات الادارية المختلفة وخصوصا المستويات الدنيا حتى يساعدهم على فهم التقارير وبالتالي استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات الملائجة المناسبة .

٩ - يجب ان تكون بيانات تقارير الاداء أساسى متابعة المستويات الادارية العليا للمستويات الدنيا مما يساعد على استخدام المستويات الدنيا لبيانات التقارير .

١٠ - يجب ان تعد التقارير على فترات منتظمة طبقا لاحتياجات الادارة وطبيعة عمل المشروع وكلما قلت الفترة زادت التفاصيل .. فبيانات التقارير اليومية أكثر تفصيلا من البيانات الأسبوعية وهذه بدورها أكثر تفصيلا من البيانات الشهرية وهكذا ، حيث ان البيانات الأسبوعية او الشهرية هى عبارة عن ملخص للبيانات اليومية وعلى ذلك فى اقل تفصيلا .

١١ - يجب ان تعد البيانات بسرعة فلا يجب ان تكون الفترة بين التنفيذ الفعلى واعداد التقرير كبيرة حتى يمكن اكتشاف الاسباب الحقيقية للانحرافات واتخاذ القرارات الملائجة بسرعة .. ويمكن للمشروع هنا ان يستفيد من الإمكانيات الهائلة للحاسب الالكترونى والآلات الحاسبة .

١٢ - يجب ان تكون البيانات مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمشاكل الرئيسية
Relevant to the main problem areas

للمستوى الإدارى الذى يقدم اليه التقرير .

١٣ - يجب ان يعاد النظر فى هذه التقارير بعد استخدامها فعلا .. فالخبر لنجاح النظام هو التطبيق العملى واستخدام المستويات الادارية المختلفة للتقارير ويجب ان تعدل هذه التقارير طبقا لنتائج التطبيق . كما يجب اعادة النظر فى نظام التقارير من وقت لآخر لاختبار مدى ملائمتها للاحتياجات المتطورة للادارة .

١٤ - يجب ان تعد تقارير مختلفة للمستويات الادارية المختلفة العليا والوسطى والدنيا .. ونجد ان اهتمامات كل من هذه المستويات الثلاث مختلفة .. ففى حين تهتم الادارة العليا باداء المشروع ككل اى الصورة العامة للاداء .

والمشاكل العامة التى تؤثر على السياسات الادارية دون الدخول فى التفاصيل ، تهتم الادارات الوسطى بالانقسام الرئيسية المسؤولة عنها سواء اكانت تمثل اقسام البيع او الانتاج او الخدمات فى حدود السياسات الادارية التى ترسمها الادارة العليا . وتدخل فى تفاصيل الاداء بالنسبة للاقسام المسؤولة عنها بينما تهتم الادارة الدنيا بالاداء اليومى للمقسم او الوردية المسؤولة عنها . وعلى هذا الاساس فتقليل الاداء للملاحظين ورؤساء العمال يجب ان تكون تفصيلية وسهلة اللغة ومرتبطة ارتباطا مباشرا بعمل ومسؤولة الملاحظ ويجب ان تكون تفصيلية وسهلة اللغة ومرتبطة ارتباطا مباشرا بعمل ومسؤولة الملاحظ ويجب ان تكون يومية او اسبوعية على أقصى تقدير .

فتلا ، يمكن للادارة العليا ان تراتب الصورة الإجمالية للاداء عن طريق بيانات شهرية وربع سنوية ممثلة فى تقارير نتائج الأعمال وقائمة تنفق الأموال والتقارير العامة للانتاج والبيع والتمويل ويمكن اعداد بعض الرسوم البيانية لمعدل راس المال المستثمر وبعض الإحصاءات عن تطور راس المال العامل .

وبين للادارة الوسطى ان تراقب الانقسام المسئولة عنها عن طريق بيانات تفصيلية اسبوعية وشهرية
يتم ملخص اداء الانقسام المسئولة عنها كان تعد تقارير لمدير المبيعات عن اداء المناطق والوكلاء المختلفين
مقارنة بالخطا . ويمكن للادارة الدنيا ان تراقب الوردية او القسم المسئول عنها عن طريق بيانات تفصيلية
يومية او اسبوعية .

ولا شك ان نظام التقارير الدورية كجزء من نظام الرقابة بالمشروع يعتمد اساسا على اهداف المشروع
وظروفه ومشاكله ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتنظيم الادارى للمشروع . ولا شك انه مهما اختلف التنظيم الادارى
للمشروع فلا بد من وجود ادارة عليا وادارة تنفيذية ونهزم الادارة العليا للمشروع بالصورة المناسبة للاداء
بينما تهتم الادارات التنفيذية المختلفة بالاداء فى حدود مسئوليتها .

ومن هذا ينصح ان تقارير الادارة العليا تختلف اختلافا جوهريا عن تقارير الادارة التنفيذية اذ يجب ان
تعد الاولى لتعطى صورة كاملة عن اداء المشروع ككل بينما تعد الثانية لتعطى صورة كلية عن اداء جزء
معين من المشروع (ادارة او قسم) .

التقارير الدورية الخاصة بالادارة العليا للمشروع :

قد يقوم النظام على اعداد الادارة العليا للمشروع بتقارير شهرية وربع سنوية ولكن يجب ان تكون
هذه التقارير متكاملة مغطيا تعرض التقارير الشهرية العمليات الجارية بينما تعرض التقارير الربع سنوية
العمليات الراسمالية .

١) التقارير الشهرية :

وحيث ان العام يحوى ٥٢ اسبوعا فيستحسن تقسيم هذا العام الى اربعة فصول وكل فصل يحوى

١٣ اسبوع كما يلى :

الفترة الاولى (اسابيع + الفترة الثانية) اسابيع + الفترة الثالثة ٥ اسابيع . وعن كل فترة من
هذه الفترات يمكن اعداد وتقديم التقارير التالية :

١ - قائمة الدخل .

٢ - التقرير المالى وتقرير عن نشاط المبيعات والارباح .

٣ - تقرير عن تشكيلة المبيعات والربحية .

٤ - تقرير عن مصروفات الادارات المختلفة .

اولا - قائمة الدخل :

يجب ان تكون قائمة الدخل التقرير الدورى الاساسى فى نظام التقارير الشهرية بينما تكون التقارير
الافرى تقارير مساعدة او تفصيلية للتقرير الاساسى واتباع هذا المبدأ باعطاء المدير قائمة تحوى الصورة
العامة ثم قوائم مساعدة تحوى تفصيلات الصورة العامة يعتبر احد الاسس المهمة فى عرض البيانات على
الادارة العليا اذ ان هؤلاء المديرين يريدون اساسا ان يعرفوا الصورة العامة او الهيكل العام للنشاط دون
التدخل فى التفاصيل فان ارادوا بعد فهم الصورة العامة تتبع تفصيل معين فيمكن لهم ان يفعلوا ذلك عن
طريق دراسة التقارير التفصيلية المرفقة بقائمة الدخل. واتباع هذا المبدأ يتيح للمدير العام ان يرى الصورة
العامة ويلتقط منها المشاكل المهمة (متبعا بمبدأ الادارة بالاستثناء) ثم يتتبع هذه المشاكل فى التقارير
التفصيلية وحيث ان افراد الادارة العليا ليسوا كلهم محاسبين كما انهم لا يملكون الوقت الكافى لتفهم
النواحي الفنية فى المحاسبة لذا وجب ان يكون عرض التقرير عرضا مبسطا ويجب ان يتعدى عن التواهى
الفنية اى يأخذ شكل التقرير لا شكل الحساب .

كذا يجب أن يشرح التقرير ذاته للمديرين المختصين وأن يؤخذ رأيهم فيه حتى يتأكد مصمم النظام أن المعلومات والبيانات تستخدم بنفس الطريقة التي وضعها المصمم وهذا في حد ذاته لا يعدو أن يكون ترويجا للنظام يحصل منه المصمم على موافقة المديرين وقبولهم وتمسدهم للنظام .

ويجب أن تعرض قائمة الدخل مخلصا لعمليات التشغيل والمتاجرة عن الشهر () أو ٥ أسابيع كما سبق أن وضحا) ويجب أن يعرض لك بمنتهى البساطة والتركيز يعرض الصورة الإجمالية للنشاط تحت التوبيكات المناسبة لكل حالة .

وفي حالة إذا ما كان نظام التكاليف القائم ينتج نظرية التكاليف المتغيرة فيجب أن تقسم التكاليف الى متغيرة وثابتة .

وأذا ما اتبع نظام التكاليف المعيارية أيضا فيجب أن نقارن التكاليف المباشرة بالتكاليف المعيارية . وهذه المقارنة تساعد على معرفة وتحديد الانحرافات بين التكاليف المعيارية والفعلية . ويجب أن يعرض هذا التحليل اجمالاً في قائمة الدخل ونفصلاً في القوائم المساعدة . فمثلاً تعرض الانحرافات السلبية في قائمة الدخل أما تحليل هذه الانحرافات الكلية الى مكوناتها سواء كانت تغير في السعر أو الكمية فيجب أن تعرض في القائمة التفصيلية .

وبهذا الشكل يمكن للإدارة العليا أن ترى الصورة الإجمالية بشكل مبسط دون أن تغرق في التفاصيل أو النواحي الفنية ما إن أرادت تتبع انحراف معين يمكن لها ذلك على القوائم التفصيلية . وعلى هذا فطريقة العرض المقترحة تساعد الإدارة العليا على متابعة المديرين التنفيذيين كأساس لحل المشاكل الرئيسية في المشروع واتخاذ الإجراءات المصححة .

ويجب أن تعرض القائمة أيضا الربح الحدى المعيارى وأثر الانحراف على هذا الربح . وفي هذا فصل بين مسؤولية إدارة المبيعات ومسؤولية إدارة الإنتاج عن الانحرافات إذ أن الانحراف بين الربح الحدى المعيارى وبين الربح الحدى بالوازنة يكون مسؤولية إدارة المبيعات حيث أنها مسؤولة عن أسعار البيع وقلة المبيعات ما دام الإنتاج قد توافر في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة في حين أن الانحراف بين الربح الحدى المعيارى كنتيجة لزيادة التكاليف الفعلية الحدية عن التكاليف الحدية المعيارية تكون مسؤولية إدارة الإنتاج حيث أنها مسؤولة عن الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج . وعلى هذا الأساس يتبع هذا العرض مبدأ « محاسبة المسؤوليات » إذ أنه يوضح المسؤولية في الانحراف وكذا يتبع أيضاً مبدأ الإدارة عن طريق الاستفتاء .

وبهذا الشكل تساعد هذه البيانات الإدارة العليا للمشروع على تحديد ومناقشة المشاكل الجوهرية ومتابعة المدير التنفيذي المسئول لمعالجة هذه المشاكل واتخاذ الإجراءات المصححة .. وبهذا يحقق هذا الجزء من القائمة ثلاثة أهداف هامة :

- ١ - عرض الصورة الإجمالية كنشاط المشروع دون الدخول في التفاصيل .
- ٢ - مساعدة الإدارة على معرفة الانحرافات المهمة والمشاكل الرئيسية .
- ٣ - مساعدة الإدارة على متابعة المدير التنفيذي المسئول عن الانحراف .

أما الجزء الثانى من القائمة فيجب أن يعرض التكاليف غير المباشرة ويجب أن تجمع هذه التكاليف وتعرض طبقاً للمسؤوليات الوظيفية (الإنتاج - التسويق - الإدارة) وكذا يجب أن تقارن بالوازنة .

ويجب أيضاً اتباع مبدأ عرض الصورة الإجمالية على قائمة الدخل ، أما التفصيلات فيجب عرضها في قائمة مرفقة أخرى وكذا يجب عرض الانحرافات الكلية في هذه القائمة أما مكونات هذه الانحرافات فيجب أن تعرض في القوائم المساعدة .

ويجب أن تعرض القائمة مقارنة بين العمليات وتقديرات عن الفترة () أو ٥ أسابيع) وكذا يجب أن تعرض الاتجاه عن طريق عرض الأرقام التجميعية للموازنة والعمليات من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المد منها القائمة وكذا يجب عرض الأرقام التجميعية للعمليات عن نفس المد من العام السابق ..

فلو فرضنا مثلاً أن فترة الموازنة هي عام كامل ١٩٧٤ وأن المحاسب يعد قائمة الدخل عن الفترة الخامسة وهي شهر مايو سنة ١٩٧٤ ففي هذه الحالة تساعد القائمة المقترحة على إجراء المقارنات المهمة التالية :

- ١ - مقارنة الفعلى بالتقديرى عن الفترة (عن شهر مايو سنة ١٩٧٤) .
 - ٢ - مقارنة الفعلى بالتقديرى التجميعى لتبيان الاتجاه المقارن من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المهد عنها القائمة أى من أول يناير سنة ١٩٧٤ حتى نهاية مايو من نفس العام .
 - ٣ - مقارنة الأرقام الفعلية التجميعية من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المدة عنها القائمة لكل من عام الموازنة والعام السابق أى مقارنة الأرقام الفعلية التجميعية للفترة من أول يناير حتى آخر مايو سنة ١٩٧٤ بالأرقام الفعلية التجميعية للفترة من أول يناير حتى آخر مايو سنة ١٩٧٣ (العام السابق) .
- وبهذا الشكل تساعد القائمة المقومة الإدارة العليا على معرفة النتائج الفعلية ومقارنتها بالنتائج المقدرة وتحديد الانحرافات ومعالجة المشاكل المهمة ومتابعة المديرين التنفيذيين المسؤولين عن هذه الانحرافات بقصد اتخاذ الإجراءات المصححة الكفيلة بتجنب هذه الانحرافات فى المستقبل كما تساعد أيضا على معرفة اتجاه النشاط الفعلى خلال فترة الموازنة بالمقارنة مع انهاء النشاط التقديرى وعلى هذا تساعد الإدارة مقدما على رؤية ما اذا كان المشروع بالجهد الذى بذلته الإدارة حتى الآن يستطيع فى نهاية العام تحقيق الموازنة أو ماذا يجب أن نفعله الإدارة حتى نحقق الموازنة .

كما تساعد أيضا على معرفة انجاء النشاط الفعلى فى خلال فترة الموازنة مع انجاء النشاط الفعلى للمعام السابق ومعرفة ما اذا كانت كفاية المشروع قد زادت او نقصت عن كفاية العام السابق .

وعلى هذا فنحقق القائمة المقترحة القواعد العامة لعرض البيانات الـ توضيح المشاكل الرئيسية المهمة فى المشروع وائر القرارات الادارية فى حل هذه المشاكل .

ويجب ايضا أن تعرض القائمة نسبة التحقيق الفعلى مقارنة بالموازنة حتى يمكن قياس مدى دقة التقديرات بالموازنة .

وفى هذا الصدد نستخرج نسبة التحقيق الفعلى للموازنة عن الفترة (شهر مايو سنة ١٩٧٤) والنسبة التجميعية (من يناير الى مايو سنة ١٩٧٤) .

ويؤدى هذا الى معرفة دقة الموازنة وكذا معرفة مدى التنفيذ الفعلى لتقديرات الموازنة .

وإذا كان المشروع احدى الوحدات الاقتصادية لمؤسسة او لشركة قابضة ف تساعد هذه القائمة على عرض نتائج المشروع بصورة ايجابية على الإدارة العليا للمؤسسة ، وهكذا تعتبر اساميا لرقابة الإدارة التنفيذية وكذا لرقابة الإدارة العليا للمؤسسة على الإدارة العليا للمشروع .

ويجب ان تعد هذه القائمة مع جميع القوائم المساعدة لها بأسرع وقت ممكن بعد انتهاء الفترة المصدر عنها القائمة (شهر مايو) ولا يجب أن يمدى وقت الاجتماع لمجلس إدارة المشروع (اسبوعين مثلا بمصدر انتهاء الفترة أى تناقش قائمة مايو فى منتصف يونيو) .

ويجب ان توزع هذه القائمة والقوائم المساعدة التفصيلية لها على افراد الإدارة العليا قبل انعقاد مجلس الإدارة بوقت كاف .

ثانيا - التقارير المساعدة لقائمة الدخل :

يجب اعداد مجموعة من التقارير المساعدة لقائمة الدخل يمكن ان تتبلى فى تقرير مالى وكذلك تقارير عن نشاط التسويق وتشكيلة المبيعات والربحية والإنتاج والمصروفات والإنعافات .

وتساعد هذه التقارير الإدارة العليا على فهم المعنى الحقيقى للأرقام ويقوم المخلصب الإدارى باعداد التقرير المالى ويجب ان يعلق على النتائج بشكل موضوعى وتكون تعرض لأشخاص معينين ويجب ان يركز التقرير على المشاكل كما توضحها قائمة الدخل ويجب ان يوصى فى حدود فهمه بالقوصيات المناسبة فى كل حالة .

ب (التقارير الربع سنوية :

بالإضافة الى التقارير الشهرية الدورية السابق ذكرها التى تعد وتقدم الإدارة العليا للمشروع يمكن اعداد التقارير الربع سنوية الآتية فى نهاية كل فصل أى (فى نهاية كل ١٢ اسبوع) :

- ١ - قائمة المركز المالى .
- ٢ - قائمة تدفق الاموال .
- ٣ - قائمة الاحصاءات الراسمالية .
- ٤ - مجموعة من الفرائط البيانية .

ويجب ان تعد قائمة المركز المالى على شكل قائمة حيث ان هذا يسهل من فهمها ويقلل من التلبيس الفنية منها كذلك يجب ان تعرض الصورة الاجمالية للأرقام وتترك التفاصيل لعرضها فى القوائم التفصيلية المساعدة حتى نستطيع الإدارة العليا ان ترى الصورة العامة وتركز على المشاكل الجوهرية وتتبع هذه المشاكل بالتفصيل فى القوائم المساعدة وكذلك يجب مقارنة الأرقام الفعالية بأرقام الموازنة التخطيطية لنفس الفترة وكذلك مقارنة الأرقام الفعالية لنفس الفترة من العام السابق .

وتوضح قائمة تدفق الأموال حركة الأموال بجانبها — المصادر والاستخدامات ويجب أن تعرض حركة الأموال بصورة تجميعية من أول فترة الموازنة حتى انتهاء الفترة المد عنها القائمة .

وتوضح قائمة الإحصاءات الراسمالية تحليلًا لبعض الأرقام الإيجابية الظاهرة على قائمة المركز المالي وتدفع الأموال فهي تقدم تحليلًا لأرقام الأصول الثابتة مقارنة بالخطوة وكذلك تحليلًا لمكونات الأصول المتداولة . ويجب أن تكون المقارنة بين الموازنة والأرقام المطبقة هنا على أساس مقدار ما يمثله الأرقام من مبيعات أسبوعية . فمثلاً إذا كان رقم الموازنة بالنسبة للمخزون من المنتجات تأمة الصنع قد قدر على أساس أنه يمثل أربعة أسابيع مبيعات بجانب مقارنة الأرقام الفعلية مع أرقام الموازنة يجب مقارنة ما إذا كان المخزون يمثل أربع أسابيع مبيعات أو أكثر أو أقل .

وتساعد هذه المقارنة على معرفة مقدار رأس المال العامل الممثل في المخزون وما إذا كان من الممكن إعادة النظر في سياسة التخزين بالمشروع .

ويجب أيضاً مقارنة العائد التجميعي الفعلي (من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة التي نعد عنها التقرير) مع العائد الذي يجب أن يحقق خلال فترة الموازنة ، أي العائد الذي افترضته الإدارة الطبسي عند تقدير أرقام الموازنة .

وعلى هذا الأساس فهذه البيانات لا تمثل بيانات تاريخية أو تقديرية فقط بل تمثل أيضاً التغير الذي يجب أن يحدث حتى تتحقق الموازنة في نهاية العام .

وعلى هذا يقدم هذا الجزء بيانات إيجابية للإدارة عن ماذا يجب أن يحدث حتى تتحقق أهداف الموازنة في نهاية العام . وهذا في حد ذاته دليل واضح على تطور نظم الرقابة وتقديمها من الجانب السلبي لتقدم المديرين إلى الجانب الإيجابي بتقديم اقتراحات إيجابية عن ماذا يجب أن يحدث لتحقيق أهداف الموازنة وفي رأي أن هذا يمثل الفرق في كثير من الأحيان بين نجاح المحاسب وغشله كمدير للموازنة بما يعكس نجاح أو فشل النظام ككل .

وقد يلتفت البعض هذا التطور على أساس أنه تدخل من المحاسب في شئون الإدارة ولكننا لا نرى ذلك على أساس أن المحاسب في هذه الحالة يبين فقط مدى التغير الذي يجب أن يحدث حتى تتحقق الموازنة ولا يتدخل في فرض قرارات معينة على المديرين المختصين إذ أن اتخاذ القرارات هي مسؤولية والمختص المديرين أنفسهم ولكن التوجيه باتخاذ قرار بناء على تحليل الأرقام هي بلا جدال إحدى مسؤوليات المحاسب .

وهو يكون هذا من ناحية أخرى متابعة غير مباشرة من المحاسب إذ أنه قد ثبت أن المتابعة المباشرة للمحاسب لا تؤدي الفرض منها وذلك لأن المديرين لا يقبلون متابعة المحاسب بل يقبلون متابعة رؤسائهم المباشرين .

وهذا يساعد في تغيير نظرة المديرين للمحاسب في شخص لا يرى إلا الأرقام إلى مستشار في المشروع يؤدي خدمة إيجابية للإدارة عن طريق توصياته الإيجابية بما يجب أن يكون لتجنب الانحراف وتحقيق الموازنة في الفترات المستقبلية حيث أن التطلع يقضي بأنه لا يمكن تحقيق رقابة على الماضي لكن يمكن تحقيق الرقابة أساساً على الحاضر وإلى حد ما على المستقبل وذلك عن طريق الاستفادة من أخطاء الماضي .

ويمكن أعداد خرائط بيانية ربع سنوية للإدارة العليا . وهذه الخرائط قد تكون أهم بكثير من الأرقام في كثير من الحالات وخاصة إذا كان بعض أفراد الإدارة العليا في المهندسين .

ويمكن عرض كثير من البيانات في خرائط وفي رأينا أن عرض البنود التالية في منتهى الأهمية :

١) العائد على رأس المال المستثمر ويمكن عرضه لكل ربع سنة وكذا عن الفترات السابقة حتى يتضح الاتجاه بمجرد النظر فمثلاً يمكن عرضه عن عدة سنوات سابقة خمسة أو ستة سنين حتى يمكن تلمس فصل بين مسؤولية إدارة المبيعات ومسؤولية إدارة الإنتاج عن الانحصرانات أو أن الانحراف بين الربح الحدي الجاري وبين الربح الحدي للموزنة يكون مسؤولية إدارة المبيعات حيث أنها مسؤولة عن استمرار أعداد الخريطة البيانية .

- ب) لكل عامل من العوامل التي تحدد العائد على رأس المال المستثمر لنفس المدة التي عرض عنها العائد على رأس المال . وفي هذه الحالة يمكن عرض عائد المبيعات ومعدل دوران رأس المال على حدة .
- ج) مقارنة العائد الفعلي لرأس المال عن السنوات الماضية مع العائد المقسوس تحقيقه (عائد الموازنة) طبقا لظروف الصناعة وظروف المشروع .

التقارير الدورية للإدارة التنفيذية :

حيث ان الإدارة التنفيذية تنقسم في معظم المشروعات الصناعية الى ادارات أو أقسام للبيع وادارات أو أقسام للإنتاج والخدمات لذا ينقسم هذا الجزء ثلاثة أقسام فيعرض الجزء الأول التقارير الدورية الخاصة بإدارة وأقسام البيع ويعرض الجزء الثاني التقارير الخاصة بإدارة الإنتاج ويعرض الجزء الثالث التقارير الخاصة بإدارات الخدمات .

التقارير الدورية الخاصة بإدارة المبيعات :

تتكون هذه التقارير من :

- ١ - تقرير المبيعات الشهرية .
- ٢ - تقرير تكاليف التسويق .

١ - تقرير المبيعات الشهرية :

في نهاية كل فترة (أو ٥ أسابيع بعد قسم الحسابات بالمشروع تقرير عن المبيعات الشهرية .

ويعرض هذا التقرير مبيعات المشروع ونسبة تحقيق أرقام الموازنة والرقم التجميعي للمبيعات من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المدد عنها التقرير ونسبة تحقيق أرقام الموازنة التجميعية (من أول فترة الموازنة حتى نهاية الفترة المدد عنها التقرير) .

وتعرض الجداول كل هذه الأرقام بالنسبة لمناطق البيع المختلفة وكذا بالنسبة لكل وكيل بيع في كل منطقة وكذا بالنسبة للشركة ككل .

وينقسم التقرير الى قسمين رئيسيين فيعرض القسم الأول المعلومات السابق ذكرها بالنسبة للزواجر أو الطلبات التي تسلمها المشروع خلال الفترة ويعرض القسم الثاني الأوامر التي تم تنفيذها فعلا وسلمت للعملاء .

ويقدم هذا التقرير الى مدير عام المبيعات وكذا أعضاء مجلس الإدارة كما يقدم الى مديري أقسام البيع والمناطق المختلفة المعلومات الخاصة بأقسامهم ومناطقهم .

ويعتبر الغرض الأساسي من تقديم هذا التقرير الى الإدارة العليا للمشروع لمعرفة الصورة العامة للمبيعات الفعلية بالمقارنة بأرقام الموازنة .

أما الغرض من تقديمه لمدير عام إدارة المبيعات فهو تمكنه من تحقيق أهداف وأرقام الموازنة فيما يخص المبيعات وذلك عن طريق توجيه ومتابعة ومراقبة مديري الأقسام المختلفة لإدارة المبيعات .

أما الغرض من تقديم التقرير الى مديري الأقسام المختلفة فهو تمكن هؤلاء المديرين من تحقيق أهداف وأرقام الموازنة فيما يخص أقسام إدارة المبيعات وذلك عن طريق توجيه ومتابعة ومراقبة وكلاء البيع .

وبهذا الشكل نتقدم هذه التقارير الى المستويات الإدارية المختلفة واستخدامها بالشكل السابق يؤدي الى تحقق متابعة ومراقبة كل مستوى للمستوى الأدنى الذي يليه وهكذا .

ويجب ان لا تتأخر ادارة الحسابات فى تقديم هذه التقارير عن اسبوعين بعد انتهاء الفترة المعــد عنها التقرير .

واعداد التقرير واستخدايه بهذه الطريقة بمساعدة المديرين المختلفين على معرفة تحقيق الاقسام والمناطق وكلاء البيع الذين يعملون تحت اشرافهم لارقام الموازنة ويمكن ايضا تحديد الانحرافات ومعرفة ما اذا كانت فى صالح المشروع وتحديد المسؤولية عنها ومناعبة المسؤولين لاتخاذ الاجراءات المصححة الكفيلة بمنع مثل هذه الانحرافات فى المستقبل .

وبهذا الشكل يمكن تحقيق نوعين من الرقابة :

(ا) رقابة مصححة بالنسبة لما حدث فعلا وذلك بانخاذ اجراء مصحح .

(ب) رقابة جاعنة فى الفترات المستقبلية وذلك بمحاولة منع الانحراف قبل حدوثه .

٢ - تقرير تكاليف التسويق :

ويجب ان اعداد التقرير الشهرى للمبيعات يمكن ان تعد ادارة الحسابات تقريرا لتكاليف التسويق فى المنشأة ويجب ان يتبع التقرير التقسيم الادارى للمنشأة بنفس الشكل الذى اتبع فى تقرير المبيعات الشهرية . وعلى هذا الاساس فيجب ان تقدم الصورة الاجمالية لتكاليف التسويق الى الادارة العليا للمشروع بما فيها مدير عام المبيعات .

ثم يقدم تقرير عن التكاليف الخاصة بكل قسم الى المدير المسئول عن القسم وهكذا يجب ان يقارن التقرير بين التكاليف الفعلية والقدرة (ارقام الموازنة) .

وبهذا الشكل يكون هذا التقرير مع تقرير المبيعات الشهرية نظاما متكامل لاعداد ادارة المبيعات بالبيانات اللازمة لتحقيق الرقابة على نشاط البيع .

التقارير الدورية الخاصة بادارة الانتاج :

يمكن ان تقدم البيانات الخاصة بادارة الانتاج للمستويات المختلفة على اساس يومى او اسبوعى على حسب حاجة الادارة وامكانية توفير البيانات وكذا على اساس شهرى .

التقارير اليومية او الاسبوعية :

تعد هذه التقارير لظهور النتائج العملية للالات المختلفة او اقسام او مراكز الانتاج المختلفة فى المشروع ومقارنتها بارقام الموازنة ويجب ان يظهر التقرير الانتاج المهارى او التقديرى لكل آلة وكذا الانتاج الفعلى ويجب ان يوضح التقرير مدى استغلال الوقت المعيارى او التقديرى لكل آلة وكذا مدى كفاءة العمال فى استخدام هذه الات .

واذا كانت الات تعمل طبقا لنظام الورديات فيجب ايضا اظهار هذه البيانات بالنسبة لكل من الورديات المختلفة حتى يمكن المقارنة بين كفاءة استخدام الات لكل وردية على حدة وكذا مقارنة كفاءة عمال الورديات المختلفة وعلى هذا يمكن توضيح المسؤولية عن انحراف الاسراف التى تعتبر فى غير صالح المشروع ويمكن ايضا تطبيق مبدأ الادارة عن طريق الاستثناء . وكذا يجب ان يوضح التقرير اتجاه الانتاج الفعلى وذلك باظهار الارقام المجمعة للايام والاسباع السابقة من اول فترة الموازنة حتى تاريخ اعداد التقرير .

ويستخدم بيانات الاتجاه كاحد الطرق الاساسية لتحقيق الرقابة كما يلى :

يمكن للمدير المسئول ان يرى اتجاه الارقام وحركتها وكذا يمكن تقدير الاتجاه فى اخر فترة الموازنة وبمقارنتها هذا مع اتجاه ارقام الموازنة يمكنه معرفة . اذا كان الجهد المبذول فى الفترة السابقة كافيا

لتحقيق الموازنة مع نهاية العام (نهاية فترة الموازنة) وأنه يجب أن يبذل جهدا كبيرا أو أقل من الجهد الذى بذل فى الفترات السابقة .

ويجب توزيع هذا التقرير على رؤساء العمال المسؤولين عن الآلات المختلفة وكذا مديري أقسام الإنتاج ، حتى يمكن للمستويات الإدارية العليا أن تتابع المستويات الدنيا .

التقارير الشهرية :

فى نهاية كل فترة (٤ أو ٥ أسابيع) يمكن لإدارة الحسابات أن تعد تقريرا شهريا عن التكاليف الصناعية لكل من الآلات أو مراكز وأقسام الإنتاج .

ويجب أن يحصل رؤساء العمال على البيانات الخاصة بهم ويحصل مديرو الأقسام على البيانات الخاصة بأقسامهم ويحصل مدير الإنتاج على ملخص يشمل البيانات الخاصة بكل الآلات والأقسام والمراكز .

ويجب أن تقرأ البيانات الفعلية بالأرقام التقديرية ويجب أن يميز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة حتى يساعد ذلك فى تحديد المسئولة عن الانحراف وكذا يجب أن توضح الأرقام التجريبية وذلك لمعرفة الاتجاه .

وبهذا الشكل تكون التقارير الدورية الأسبوعية والشهرية معا نظاما متكامل للرقابة على إنتاج الآلات والمراكز المختلفة بالمصنع وكذا على التكاليف الصناعية الإضافية لهذا الإنتاج .

التقارير الدورية الخاصة بإدارات الخدمات :

وفى هذه الحالة يجب تقديم تقرير شهرى عن تكاليف كل قسم بمقارنته بالموازنة . ويجب أن يوضح التقرير الاتجاه عن طريق الأرقام التجريبية حتى تاريخ الموازنة ويجب أن يقدم التقرير الى المدير المسئول عن كل قسم فى مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أعداد التقرير .

ويساعد هذا التقرير فى إعطاء صورة واضحة عن تكاليف القسم واتجاهه وما إذا كان فى حدود الموازنة .

وبهذا الشكل ، يكون نظام التقارير نظاما متكاملًا ويخدم المستويات الإدارية المختلفة فى المشروع .

من هذا يتضح أن تقارير الأداء أساسا وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير من ناحية وبين المدير ورئيسه من ناحية أخرى . وعلى هذا فلها جوانبها المحاسبية والإدارية والسلوكية ولا يمكن لأى نظام تقارير أن ينجح فى التطبيق العملى إلا إذا راعى هذه الجوانب المتشابكة مراعاة دقيقة هذا ويدعم نجاح نظام التقارير كوسيلة للاتصال من فعالية نظام الرقابة الإدارية فى المشروع مما يساعد على تحقيق أهداف المشروع عن طريق تحقيق الخطة .

ولا اعتقد أنه يمكن لنظام التقارير أن يتطور فى المستقبل كأساس لرقابة الإدارية ، دون دراسة عميقة للعلوم السلوكية فلا يمكن للمحاسب أن يتجاهل رد فعل المديرين لنظم الرقابة ولا يمكن له أيضا أن يبنى نظاما دون الأخذ فى الحسبان بالتوترات الحديثة فى العلوم السلوكية بل يجب أن يبنى النظام لتشجيع المديرين على الاشتراك وأبداء وجهة نظرهم ويجب أن تكون أهداف النظام واضحة تماما للجميع كما يجب أن يشجع النظام والظروف المحيطة به فى المشروع على تحقيق الرقابة الذاتية .

REFERENCES

- Armstrong, George F., "Performance Information through Responsibility Accounting", NAA Bulletin, Vol. XLI, No. 7, March 1960, PP. 89-93.
- Benston, George J., "The Role of the firm Accounting System for Motivation", The Accounting Review, Vol. XXXVII, No. 2, April 1963, PP. 347-354.
- Bierman, Harold Jr., "A way of using Direct Costing in Financial Reporting", NAA Bulletin, Vol. XLI, No. 3, November 1959, PP. 13-20.
- Black H. A., Champion J. E. & Brown R. G., Accounting in Business decisions", Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall Inc. 1967.
- Clay, Micheal, "Management Control Systems", The Accountant, May 1971, PP. 669-671.
- Edey, Harold C., "Business Budgets and Accounts", London: Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd., 1964.
- Ferra, William L., "Responsibility Accounting Vs. Direct Costing — Is there a conflict?", Management Accounting, Vol. 48, No. 10, June 1967, PP. 43-54.
- Horngren, Charles T., "Cost Accounting, A Managerial Emphasis" Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, Inc., 1967.
- Maskell, Roy E. L., "Human Problems in Budgeting", The Australian Accountant, August, 1971.
- Miller R. D. & Robinson T. L., "Performance Reports Based on Direct Costing: A Case study", Management Accounting, Vol. 51, No. 10, April 1970, PP. 43-47.
- N. A. A. "Reports Which management Find Most Useful, NAA Bulletin Accounting Practice Report No. 9, Feb. 1960.
- "Responsibility Accounting — A Basic Control Concept" NAA Bulletin, Vol. XLVI, No. 1., September 1964, PP. 11-22.
- Phillippe, E. J., "Reports which give effect to Responsibility Accountiny," NAA Bulletin Vol. XLI, No. 3, November 1959, PP. 89-93.
- Kellogg, M. N., "Fundamentals of Responsibility Accounting", NAA Bulletin Vol. XLIII, No. 8, April 1962, PP. 5-16.
- Kemp, P. S., "Accounting Data for Planning, Motivation and control", The Accounting Review, Vol. XXXVII, No. 1, January 1962, PP. 44-50.

- Kiessling J. R., "Profit Planning and Responsibility Accounting", Financial Executive, Vol. XXXI, No. 7, July 1963, PP. 13-15.
- Samuel G. S., "Management Control — Through Effective Management Information Systems," GMA Newsletter (INDIA) December 1973.
- Sord B. H. & Welsch G. A., "Business Budgeting, A Survey of Management Planning and Control Practices," New York: The Controllership Foundation, 1958.
- Welsch G. A., Budgeting Profit Planning and Control, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N. J 1971.

مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة

د. محمد الريمحي *

تمهيد :

لم يمر اى جزء من المجتمع العربي المعاصر بخاض قاس ومؤلم وتغيرات سريعة الى البنى الاجتماعية والاقتصادية كما حدث لمجتمعات الخليج العربي الحديثة .

فيعد عزلة طويلة وكاملة عن العالم وعزلة جزئية عن العرب ، وبعد فقر وتخلف وجدت مجتمعات الخليج نفسها - فجأة - تمتلك اكبر ثروة يمكن ان يملكها مجتمع في اقصر الوقت . وهذه الثروة الهائلة ينظر لها بعين شراهة من القوى الاقتصادية والسياسية الغربية التي تمارس استنزافها لهذه المجتمعات لصالح التنمية في بلادها غارضة على هذه المجتمعات في نفس الوقت امرا واقعا من استمرار التجزئة واستمرار الاستنزاف ، مقدمة بدائل لذلك على شكل اتفاق هائل من هذه الثروة على رأسها سلاح كمالية واستهلاكية مصنعة في الدول المتقدمة ، وحاجة دائمة للارتباط بالسوق العالمي والاستراتيجية الغربية .

بجانب ذلك كان هناك اتفاق محدود على التعليم والصحة وبعض المشروعات والخدمات الاجتماعية الاخرى التي ساعدت مجتمعات الخليج المعزولة والتقليدية في محاولة صعبة وشاقة لتكييف نفسها مع هذه الثروة ومحاولة الاندماج منها في حدود الممكن والمستطاع تحت تلك الظروف المحلية والعمالية غير المواتية .

ولقد اثر هذا في الخليج حيث بدأ مجتمع الوفرة يحل بنبلا عن مجتمع الندرة ، وبدأت التحولات في البنى الاجتماعية لهذه المجتمعات تتغير اجتماعيا شكلا لا مضمونا .

ولكن هل افادت هذه المجتمعات من هذه الوفرة المالية وهل هناك استخدام رشيد وموضوعي لهذه الثروة في المجتمع الواحد ؟ ، او على المستوى الاقليمي - وما مدى التغير الذي طرأ على هذه المجتمعات نتيجة لهذه الثروة ؟ هذه الاسئلة التي يحتاج كل منها الى جواب ما زالت تدور حائرة فوق شلالات البترول على امتداد الصحراء المحاذية لبحر الخليج تبحث كالفراشات عن جواب وبمغصها يسقط ليحترق دون ذلك .

وسوف نحاول ان نضع تصورا عاما في هذه الورقة حول واقع هذا المجتمع والتغير الذي يتجه اليه . ومن ثم يمكن ان يوجه هذا التغير لتحقيق اهداف سياسية واجتماعية في اطار تقدمي نصنع به انسان الخليج .

التغير الاجتماعي .. ودعوة الى التجديد :

ان محاولة دراسة التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصر قد تصعب ان نتطرق من لا شيء

لمبين :

* رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت والعميد المساعد لكلية الاداب والتربية .

اولا : لان التغيرات المتغيرة في المجال الاجتماعي هي في الواقع كائنة داخل المجتمع وای مجتمع انساني لا يمكن فصل تغيره الحاضر ، عن تغيره المتغير ، لان التغير الاجتماعي عملية مستمرة ودائمة .

الثاني : مكملا للاول وملحقا به ، فان الواقع والتغير في المجتمعات الانسانية حلقان متداخلان — وقد لا نجد مجتمعا في « واقع استاتيكي » ، وان الفارق الملحوظ هو في درجة التغير الاجتماعي لا في مبدئه .

وهذه الدرجة تضعف أو تشدد ، نتيجة لعوامل محددة تأتي في طبيعتها تغير وسائل الإنتاج في المجتمع ، وكذلك ملكية وعلاقات الإنتاج . انما يبقى القضية الاساس وهي الاسناد للتغير الاجتماعي ، وهو موجود كبقية في داخل كل مجتمع . وان هذا المجتمع — اي مجتمع انساني — لديه الاستعداد للتغير الاجتماعي .

وحتى لا نذهب بعيدا في تصورات غير حقيقية لمفاهيم نظريتنا الان فلنأخذ نبادر الى القول ان التغير الاجتماعي هو مفهوم غامض الى حد بعيد . ذلك ان اطلاقه دون تحديد قد يعني أكثر من معنى يريد الباحث أو يلقى حوى في نفس القارئ، فقد يفسر على انه تغير الى الحسن بشكل عام وضبابي وبهم ، ولكن احسن من ماذا ؟ وما هو معيار القياس للحسن أو الرداءة . وهو قد يكون تغير الى الاسوأ ، ولكن مرة اخرى الاسوأ من ماذا .. ؟ وما هو معيار قياس السوء أو الحسن .. ؟

ومن يتعرض لدراسة مشكلة « التغير في المجتمع » — اي مجتمع — يجد ان امامه معضلة الرد على سؤال آخر هو :

هل التغير الذي نعتبه هو تغير نقاب ينصب على « مظاهر السلوك والعلاقات الاجتماعية » ام هو تغير اجتماعي يهوى الى جانب ذلك « دوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية ؟ وبمعنى بسيط هل هو تغير في الشكل أم تغير في المضمون ؟ هنا في محاولة للتصدي لهذه المشكلة حول الواقع والتغير الاجتماعي فسي الخليل سوف نحاول ان ننظر الى ذلك التغير في المجتمع في اطار شامل بمعنى الإطار النقابي والاجتماعي ، أو مظاهر ودوافع السلوك والعلاقات الاجتماعية . والاعتراف منذ البدء بان التحليل سوف يكون قسما لاسباب ذاتية وموضوعية عن الالام بالإطار العام للمشكلة ، لذلك فان المحاولة هي « مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في الخليج » .

المنهج :

المنهج المتبع في التحليل ايضا خضع لعدة فرضيات فقد كانت البداية محاولة لتقصي بعض الظواهر الاجتماعية احصائيا ، وهي المعطيات الديموغرافية لسكان الخليج ومن ثم تحليلها والخروج باطر عامة حول اتجاهات التغير ، ولكن هذا الاتجاه استبعد لسببين :

الاول : ان الاحصاءات متوفرة في أكثر من مرجع ، وأكثر من زمل قد قام بهذه المحاولة ، وقد ثبت أكثر من مرجع في آخر هذه الورقة حول تلك الاحصاءات والتحليلات (١) .

والثاني : ان من الممكن ان نجد انفسنا قد حددنا مؤشرات التغير بالتغير البنياني في المجتمع اي بنية المجتمع السكانية والتطعيمية والصحية والسكانية . الخ . وبالتالي نكون قد أوجدنا مع بعض التحليلات هنا أو هناك مادة تصلح للنشر في كتيبات وزارة الاعلام لدول المنطقة . ولكنها لا تسير بكتونات هذا التغير .

اما المحاولة الثانية للاسترشاد بمنهج ، فقد كان احتيال طرح « المشكلات الناجمة » عن التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج ، ومن ثم محاولة تقصي اسبابها وامكان اتساعها أو ضيقها في المستقبل ونصوّر حلول لكل ذلك ، سواء كانت مشكلات سكانية أو اقتصادية أو سياسية .

ولكن هذا المنهج استبعد أيضا لسببين ، اولاً — كما هو المنهج السابق فقد كتب فيه أكثر من مرة ، وقد وضعت في آخر هذه الورقة نبأ بعض هذه الكتابات (٢) . والسبب الثاني لاستبعاده انه يتجه الى ما يسمى « علم الاجتماع العلاجي » الذي يتحسس موضع المرض ويصف جرعة هنا وجرعة هناك من الدواء ، والشأن هو الله . وهذا ما يسمى « علم اجتماع الصغار » الذي قد يستفاد منه في مجتمعات متقدمة رستت فيها الاصول العلمية والمنهجية لهذا النوع من الأبحاث .

لذلك فقد حاولت أن اتجه إلى المنهج الثالث المتاح والذي حاولته طليعة من الاجتماعيين العرب فيما يسمى بمذنبيا « الانجاء إلى الاصل » بمعنى عدم التقيد بمفاتيح التحليل الغربي التي كانت مصممة أساسا لنهم المشكلات الاجتماعية الأوروبية أو تلك التي صممها أوروبيون للاسترشاد بها في تحليل المجتمعات الشرقية . وليس هذا الرغز قاطعا ودوغماتي ، إنما هو رفض وأج في محاولة ما يسميه عبد الكريم الخليلي « هدم المفاهيم المحددة من المعرفة والكتابات السوسيولوجية التي دأبت على التحدث باسم العالم العربي وتميزت بغلبة النزعة وبأيديولوجية عرقية - ترقيعية » (٢) والدعوة إلى كتابات سوسيولوجية حديثة بما يسميه « التجاوز عن طريق الإدماج » .

« هدم المفاهيم » و « التجاوز عن طريق الإدماج » يعني رفض المنهج المقارن غير الواقعي في التحليلات الاجتماعية ، والاتجاه إلى المنهج النقدي لتجاوز الواقع المتحرف عن طريق أصالة فكرية نابعة وليست نابعة .

لقد ذكر استاذنا عبد الله العروى في الأيديولوجية العربية المعاصرة (ص ٤١) أنه « طوال القرن التاسع عشر كان الروس يعتبرون الكسل ، والثرثرة ، والنواني ، والنزف ، والدناءة ، بمثابة رواسب من النزعة الإسوية لديهم (١) وهنا تظهر مشكلة الوقوع في معضلة المقارنة غير الواقعية في أجلى صورها ، والتي نرفض الوقوع في مستنقعها في هذا البحث ، حيث أي أن المقارنة يجب أن تنصف بالموضوعية . أن الحديث عن المجتمع الخليجي لا يمكن في الحقيقة عزله عن الحديث عن المجتمع العربي ، وفي تصوري أن هناك دائرة كبيرة اسمها المجتمع العربي الصقت عليها دوائر أخرى شغالة لها ألوان مختلفة ومقاربة . هذه الدوائر متشابكة مع بعضها في مساحات تفر أو تكرر ، هي الهوامش المشتركة ، هذه الدوائر هي المجتمعات العربية - ومن بينها الخليجية - ذات الخلفية الثقافية المشتركة » .

البنية السياسية والاجتماعية لمجتمعات الخليج

وإذا أخذنا قطاعا من هذه الدوائر الكبيرة ، وهي على الأخص تلك الدوائر الواقعة على الطرف الشرقي للجزيرة العربية والمطلّة على الخليج ، والتي ذكرت في السطور السابقة أنها متداخلة الهوامش يقل أو يكبر هذا التداخل نتيجة للخلفيات الثقافية المشتركة ، لوجدنا أن هذه المجتمعات تتشابه في :

أولا : أن تركيبها الاجتماعي العام متماثل من حيث أنها إما بادية ، أو ريفية ، أو مزرعية .

وثانيا : وأن تركيبها الطبقي التقليدي قبلي ، طائفي ، أو أسر ممتدة .

وثالثا : أنشطتها الاقتصادية التقليدية متماثلة وهي إما زراعة أو صيد أو تربية الماشية والغوص على اللؤلؤ أو تجارة . وكذلك نشاطها الاقتصادي الحديث سواء تجارة حديثة أو اقتصاد قائم على البترول .

ورابعا : تركيباتها السياسية متماثلة فهي مشيخات انتقلت إلى إمارات وتم شكلت دول .

من هذه المراكز الأربع يمكن أن نقارن بين هذه الدويلات من حيث البنية الاجتماعية والسياسية . ولنقف هنا لنقول « أن للمجتمعات قوانين لا تؤثر فيها التباين الحسن ولا التباين الجبلي إلى قلوب البشر » لذلك فإن أقطار الخليج العربي ، وبالتالي هذه المجتمعات العربية المكونة منها نذكرنا بدويلات المدينة اليونانية ، حيث تنقسم تلك الدويلات في تركيبها الطبقي إلى سادة ، وأشراف ومواطنين وعبيد . وحيث أن منطق العصر لا يتساحل في إيجاد الطبقة الأخيرة «المعبد» ، إلا أننا نجد بالرغم من ذلك أن التقسيم الاجتماعي في الخليج يختلف في الشكل وبطابق في المضمون بدويلات المدن اليونانية ، فهناك قلة حاكمة ومواطنون يفتخرون إلى مواطنين من الدرجة الأولى ومواطنون من الدرجة الثانية ، ومواطنون بالولادة ومواطنون بالجنس .. الخ المنظمة من مواطنين وغير مواطنين .

وبعد ذلك تأتي الطبقة الأخرى غير المواطنة - أو الأجانب - عربا أو سواهم . هنا نجد أنفسنا أمام مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تتحكم في مجتمعات الخليج - ودورنا هو الكشف عن هذه القوانين وتحليلها .

القانون الاول :

هو الناتج والنابع من « البنية السياسية الفوقية » لهذه البنية أو ما يعرف « بالحكم في بلاد الخليج » كافة لم ينبع في اصوله عن اتفاق مجتمعي عام - كما يريد أن يفسره بعض الكتاب - فالواضح من التسلسل التاريخي ان هناك ممارسات للسلطة بالتقادم بطريق غير مشروع في اساسه والامثلة واضحة - فقتل مبارك لآخويه ووثوبه الى الكويت واحتلال آل خليفة للبحرين ومن ثم طرد محمد بن خليفة لعمه عبد الله بن أحمد في منتصف القرن التاسع عشر ، وكذلك تنصيب حمد بن عيسى حاكما على البحرين من قبل البريطانيين في سنة ١٩٢٣ ، ثم حكم آل ثاني بالتقادم في قطر وتحولهم من « حباة » الى « حكام » والانتقال الفطري الذي قام به خليفة بن حمد سنة ١٩٧٠ واقصى بعده أحمد بن علي عن الحكم . ثم وصول زايد بن خليفة آل نهيان الى السلطة سنة ١٩٦٦ بانتقال داخلي بمساعدة البريطانيين ضد شبويط ، وإبعاد صقر القاسبي حاكم الشارقة في سنة ١٩٦٦ ثم انقلاب القصر العماني سنة ١٩٧٠ .. الخ هذه السلسلة من الانقلابات والانقيالات السياسية ، يمكن ان نعطينا مؤشرا اوليا حول « المشروعية » غير الانظمة السياسية المتواجدة .

وكل هذه الحقائق التاريخية تدلل على ان الحكم في بلاد الخليج في اصوله لم ينبع من اتفاق مجتمعي عام ، انما اتخذ المفهوم الغامض « المشروعية » عن طريق التقادم « هذا المفهوم الغامض جعل كلا من ابنساء العائلة الواحدة « الحاكمة » مرشحا على الاقل بينه وبين نفسه لان يحكم . وهو طموح غير شرعي في حد ذاته ، كما انه عامل من عوامل عدم الاستقرار السياسي . ويمكن لنا ان نفرق بين هذه « المشروعية » في أنظمة الحكم في الخليج وبين الأنظمة التقليدية الأخرى التي عادة ما تعتمد في ارجاع سلطتها السياسية الى الدين او النسب .

هذه المشروعية الغامضة أفرزت في ثانيا اعضاء الاسر الحاكمة وهو في الحقيقة تجسيد لفكرة « المركزية » (الغربية) التي يسمى اليها اى عضو في «العائلة » كي يحقق أقصى قدر ممكن من التحكم في السلطة .

وبحيث يكون «الفرد الحاكم» هو الشخص الوحيد الذي يتحكم في كل الامور الصغيرة والكبيرة في شؤون القطر . وقد لا يكون هذا «الشخص» هو «الحاكم» انما بالضرورة هو المركز الذي تتجمع في يده جميع الخيوط المحركة للمصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإنشاء القطر ، ويصرف فيها - بقبول كبير من الآخرين حسب ما يريد ويهوى .

وفي غياب مؤسسات سياسية فاعلة فان هذا التحكم ينتج عنه القانون الاول الذي يتحكم بمجتمعات الخليج ، هذا القانون هو قانون «تصادم المصالح» فالحكم من خلال تصادم مصالحه بالآخرين يحاول ارضاء «المركزين» «الفرد» الذي هو الصورة التقليدية لشيخ القبيلة هذا الارضاء لا يخلو من تنافس بين المصالح المختلفة في المجتمع ، في نفس العائلة الحاكمة الواحدة وخاصة تلك القريبة من السلطة .

القانون الاجتماعي الثاني والحقلي من القانون الاول ، هو انه بما ان هناك تصادم المصالح في البنية الفوقية ففي غياب المؤسسات ينسحب ذلك نفسه على كل طبقات المجتمع (واستخدام مفهوم طبقة هنا بالمعنى الواسع للكلمة) .

فالنظام الخليجي لكي يبقى على نفسه لا يتجه الى خلق مؤسسات فبوجودها ينتفي الانتفاع بهذا القانون كذلك فان هذا القانون تصادم المصالح فيسحب على الفئات الأخرى في المجتمع في محاولة لتبئيس العلاقات الاجتماعية الراحنة وإبقائها كما هي مدافعة عن الوضع الايديولوجي السائد .

كما ان من مظاهر قانون تصادم المصالح وغياب المؤسسات في الفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع الخليجي انه حتى هذه اللحظة فان المؤسسات الموجودة أخذت شكلا الديمقراطية ولم تأخذ مضمونها . هذا من جانب أما الجانب الآخر من مظاهر هذا القانون هي الفروق الاجتماعية التي تظهر بين « القبلي » و «سائر الناس» أو من ينتمي الى قبيلة أو لا ينتمي الى قبيلة بين « الاصميل » و « البهيبي » أو من ينتمي الى اصائل ومن لا ينتمي الى اصل وبين الطائفة والطائفة .. السنن والشيعي ، ومن المظاهر الأخرى للفرقة العرقية بين عربي قادم من ابران وعربي بخرتي « الصلح والمضي » . وقانون تصادم المصالح في المجتمع الخليجي شمع هذا النفاض الذي كان يمكن ان لا يستمر في وجود مؤسسات ، ير تلك التقليدية وحيث تكون مظاهر هذا القانون الاجتماعي مرفوضة لفظيا في كل يوم - وبخاصة من الطبقة

التقيفة في المجتمع — مانها تبارس يوميا من تلك الطبقة ، فهذا القانون خلق بجانب مظاهره الاجتماعية انفساما في الشخصية الخليجية . وهناك مظهر اخر من مظاهر التثمين في المجتمعات الخليجية هو ان المنفى الوظيفي والبنائي — والذي تسارع بنفى وسائل الانتاج من تقليدية الى حديثة قد اصاب ما دون الطبقة العليا ، فقد نمت طبقات جديدة على حساب الصغرة والمتوسطة والتجارية القديمة . فاصبحت هناك الطبقة المأجورة : او ذو الرواتب Salaried Class والطبقة العمالية او كادحي المدن ، حيث ان « الطبقة العاملة » تصل بنفوذها الذاتية الى اللى الوعى الثقافي ، اما الوعى السياسي فينطلب تدخل المثقفين — من الطبقات الاخرى « ولتعطيل دور المثقفين كما اثرتنا في الخليج — فان الطبقة العاملة الوليدة انسحب عليها قانون تصادم المصالح القومي وافرازاته ، لذلك فهي بدورها قد عطلت . اما الطبقة العليا فقد اسفادت من وجود مادة البترول لكي تحافظ بشكل اشد على وضعها في اعلى المجتمع ، واصبحت المتحكمة في توزيع الثروة . غنى عن مساعدة الفئات الاجتماعية الاخرى اذا دعت الضرورة — حتى القرييين منها — وبالتالي افترزت ذلك القانون .

وما قيل حول تزييف انتخابات سنة ١٩٦٧ في الكويت الا مظهر من مظاهر هذا الاستغناء ، كما ان هجرة «المهاند» من قطر مظهر اخر منه . وقيل ذلك — وبخاصة — في الخمسينات مرور آل خليفة بمهرسة الاستغناء عن القبايل المؤيدة ، وهكذا طبق قانون تصادم المصالح في الطبقات الاخرى .

ومن مظاهر هذا التركيز الطائفي ، العربي ، القبلي ، في مجتمعات الخليج . الذي يبدو فيه استخدام اساليب تلوح في ظاهرها تقنية نوعا ما ولكنها نسخت لمصالح هذا القانون كما هو حاصل في التمثيل البرلماني حيث نجد ان موضوع الطائفية قد انتمش في البحرين مثلا من جراء الانتخابات الاخيرة بعدد ان تجاوزوه وعي الشعب البحراني من خلال نضالاته السابقة . فلم ينجح اى سني رشع نفسه في منطفقة انتخابية اغلبها شيعة ، وكذلك لم ينجح اى شيعي في منطقة انتخابية اغلبها سنة ، على الرغم من الشعارات والدعم الوطني . وفي الكويت حيث اصبح تقليدا ان هناك دوائر مغلقة على قبيلة او طائفة محددة فالمنطقة التاسعة للموازم — ومنطقة شرق للشيعية .. الخ المنظومة .

من مجمل هذا التحليل . .

نجد ان البناء الاجتماعي السياسي في دولات الخليج هو بناء له قوانينه بالفروج عنها يتسارع التوتير الاجتماعي ، لذلك نجد ان فئات المجتمع ككل تشارك في اللعبة حتى تحفظ تواتر التفاعل الاجتماعي بمجموعة من المستندات ، وفي غياب مؤسسات ، وممارسات نابغة من المجتمع ومقبولة منه . الا ان اعراض المرض واضحة .. من هذه الاعراض :

١ — معضلة الجنسية والجنس في مجتمع الخليج ، من هو ابن الوطن وان ولاؤه ؟ القوانين المتبعة لحقوق الامراء هنا هو ما يشبه نظام « ديوان المعطاء » الذي بدأه عمر بن الخطاب ، الانضالية للاسبقية في اعتراف الاسلام .. وهو كذلك في الخليج الاسبقية لن قدم اولا الى بقعة الارض التي تحولت الى امارة .

وهنا نجد ان من كان موجودا في الكويت او اثبت انه موجود في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ هو السابق — او اذا كانت لديه واسة — في حمل شرف المواطنة ، وتراجع هذا التاريخ في قطر الى سنة ١٩٢٠ ، ثم يتراجع الى بعد الحرب الثانية في الامارات العربية المتحدة ليصل الى مشارف الخمسينات في بعض منها . رغم ان كل الامارات تنفذ على احتياطي بشرى واحد ، هو قبائل شرق الجزيرة العربية . هنا تبرز المشكلات الانسانية ، من هو صاحب الدرجة الاولى في المواطنة ، ومن هو صاحب الدرجة الثانية ، ونجد ان المواطنين في العائلة الواحدة ينقسمون الى درجات وفي نفس العائلة من يعطى ومن يجرى ، ونجد ان جماعات كثيرة بن البناء القبطيين الذين يقفل باب الرزق امامهم لمجرد عدم حصولهم على بطاقة الهوية او حواجز السفر . وهنا ياتي السؤال الملح .. ولازمه ان اوعدهم على من ؟ ونظرة سريعة لظاهرة تغير الاسماء في الكويت تفلحنا على حجم المشكلة ، وكذلك تغير الاسماء في ابو ظبي ، حيث يتسمى الشخص بعائلة او باسم معروف ، وحين حصوله على الجنسية يقيد اسمه مرة اخرى كما كان .

٢ — الواسطة هي المرض الاجتماعي المتفشي في مجتمعات الخليج « فلان قل لي ابن من انت ؟ ومن تعرف اعطيك حلك » .. ولا حتى لك اذا كنت مجهولا ادى ؟ .

« فلان ولد من ؟ وليس ما يمكن أن يعطيه فلان لتراب الوطن .. هذه تؤثر في النخ والمخ السذي تمارسه البنية السياسية الاجتماعية الفوقية لحفظ التوازن .

الفرد والأسرة وواقع مجتمع الخليج

العائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والثقافة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، والصفة المميزة للعائلة الخليجية هي استمرار الانماط الأساسية للروابط العشائرية والطائفية في تنظيم العائلة وعلاقاتها . المسئولية الأساسية وبالتالي الولاء للفرد هو تجاه العائلة ومن ثم العشيرة أو الطائفة وليس ولاء للمجتمع .

والحلقة المفقودة هنا هي المؤسسات الاجتماعية الثانوية التي ذكرناها سابقا — التي يمكن أن تعوض الفرد عن الامان الاجتماعي الذي يجده في العائلة ، الطائفة ، أو العشيرة .

على الرغم من وجود بعض الاشكال المؤسسة والقانونية كالبرلمان — والنقابات العمالية — وغرف التجارة في بعض دولات المدن الخليجية ، والتي من المفترض أن تمثل كما في الآخرين — العمال أو التجار ، وكما في الاولى المجتمع بشكل عام ، فاننا نجد ان هذه المؤسسات مفرغة من مضمونها . فالبرلمانات لا تمثل مصالح المجتمع ككل — فهي تمثل مصالح المحليين منه — وحتى جزء من هؤلاء المحليين غير معترف لهم بحق التمثيل ، وهذان القطاعان يمثلان في غير المواطنين — وهم الاكثرية في اقطار الخليج ، أو المواطنين من الدرجة الثانية . أما المؤسسات العمالية والتجارية فهي بجانب انها تمثل مصالح المحليين فقط الا انها أيضا مفرغة من مضمونها ، فهي تجمعات ذات اغراض نقابية . ومن هنا نجد ان نصف المجتمع الخليجي أو اكثر يعيش في غربة خارج الاطار القانوني والاجتماعي الذي رسم لفئة قليلة منه . وهنا يجب الاستشهاد بقول احد الزعماء المسئولين عن انشاء كلية الطب في الكويت حيث عبر المشكلة بقوله :

« كيف تريدوني مني ان ابني كلية للطب تقدم مليون نسمة أو يزيد وتحددوا اختياري لـ ٧٥٪ ممن طلبتي لـ ٤٠٪ من المجتمع المراد خدمته . »

هنا نظهر الغربة مزدوجة ، الناس الذين يعيشون معك في مجتمع واحد تحد القوانين المفروضة من فئة من الامادة من طاقاتهم البشرية بحد أقصى .

وكما ان عدم الوجود المطلق أو محدودية الكفاءة للمؤسسات الثانوية مع وفرة مالية تتحتم ان يكون الإنشاء الطبقي ميعا ، وغير واضح فالتناء الفرد يشد بخطين راسي واقفي . فهو متعاطف مع عائلته ووطنه وعشيرته التي يجد مردود الخدمة منها اوفر وافضل . وهو كذلك ميال للانثناء الإقفي اذا كان عاملا أو موظفا ومتمتعاً بوعي . ولكن هذا الإنثناء الاخير كما قلنا ما زال معطلا في كثير من الفئات .

الفئة المعلقة الاخرى في المجتمع الخليجي — كما هو العربي الى حد كبير — هي المرأة — وينقل لنا هشام شرابي — ملاحظته حول ذلك فيقول (ليس مستغربا ان ينمو الفرد في مجتمعنا «قضيبي») ، ينزع في شخصيته الى حب البروز والسيطرة ، ويميل الى اذلال من هم اضعف منه ويحتقر المرأة (٦) ص ٢٥ .

وفي قفزة الى الحلق بالاجتماعات المتقدمة ، نظرا لمجتمع الخليج الى نصفه الضعيف (المرأة) نظرة مزدوجة فقد اتاح لها فرصا محدودة في التعليم والعمل وكلها في نفس الوقت باغلال جديدة أخذت تنافس منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن لكي تتخلص منها .

لقد وجد مجتمع الخليج نفسه — وبعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص — أمام تحولات جذرية في انساقه الاجتماعية — من جراء تحولات في طبيعة وعلاقات الإنتاج الجديدة التي وفرها تدفق مردود البترول المالي .

ومن نافذة القول اعيد القول — التي اصبحت معروفة — بشأن مجتمعات الخليج التي منذ ذلك الوقت (بداية الخمسينات) اصبحت تمر بمرحلة تغير ثقافي واجتماعي سريع انسحب اول ما انسحب على وضع المرأة . تغيرت تدريجيا من موقعها في المجتمع ، واختلفت علاقتها بالرجل ووضعها في الأسرة ، ولكن هذا

النفي والاختلاف ما زال في طور التكوين . لذلك فأننا نلاحظ مؤثراته من خلال مجتمعات الخليج ، إلا أننا لا يمكن أن نرصد نتائجها ، لأن ذلك سوف يتوقف على مدى نضال هذا المجتمع لتحقيق أهدافه ، ومن ضمنها تحقيق حياة أفضل للمرأة فيه ، وبالتالي بناء أسرة ، تختلف في مفهومها ودورها عن الأسرة الممتدة .

لقد عانت المرأة في مجتمع الخليج التقليدي مع الرجل عنف وقسوة الحياة على شاطئ هذا الخليج ، وقد ساهمت في كثير من المناطق والأحوال — حسب موقعها الطبقي التقليدي — في العمليات الانتاجية المختلفة التي كانت سائدة قبل البترول . وقد كان لدى مساهمتها في العملية الاقتصادية — من عندها هو المؤشر لدى تعاونها ، وبالتالي استبعادها للمشاركة مع الرجل فقد كانت زوجة الفواص — الطبقة الكادحة — في مجتمع الخليج التقليدي — تساهم مساهمة فعالة في حياة الأسرة ومجتمعها الصغير . فهي بسبب ضيق ذات اليد وندرة مصادر الدخل كانت مضطرة للمعاونة في زيادة دخل الأسرة — فكانت تقوم بأعمالها المنزلية المعتادة — من طبخ وتربية أطفال .. الخ وبجانب ذلك كانت تقوم ببعض الأعمال التي تدر عليها ربحا — كان تقوم بخياطة الملابس لنساء الحي أو المتاجرة بسلع بسيطة أو حتى تربية الماشية ، أو مجموعة من الاعمال ، أو اقتناء بقرة ، أو أكثر لتفذية الأطفال وبيع اللبن ومنجاته لاسر الحي . وفي بعض الأحيان عندما تكون الحاجة ماسة ولا توجد وسيلة لدخل أفضل نجد أن زوجة الفواص — أو نساء هذه الطبقة تقوم بمطاسي الفوص نفسه — كما حدث في أبو ظبي — مثلا وهي مهمة شاقة بلا شك (٧) .

وكثيرا ما كانت علاقات الإنتاج السبيلة التي كانت سائدة في هذا القطاع الاقتصادي التقليدي — الفوص — تنسحب على وضع المرأة . فقد كانت زوجة الفواص مهددة دائما إما بفقدان زوجها نتيجة للطبيعة المهارية لهذه المهنة — أو شتات أولادها لوقوع زوجها في الدين المستمر . فقد كان يحق لحاكم (السلطة) «محاسن» الفوص التقليدية) أن تنزع ملكية المنزل من الفواص لتعطيه للمول أو النوخذا (صاحب السفينة أو ربانها) وكان يمكن في حالة وفاة الزوج أن تأمر بأن يقوم أكبر أبنائه بتسديد دين والده عن طريق العمل في الفوص مع النوخذا الذي كان يعمل والده معه (٨) .

وهنا نجد أن المرأة نفسها غير بعيدة عن هذا الاستبعاد . فكثيرا ما كان يقرر (النوخذا) أن يتزوج زوجة الفواص الذي توفي وهو مدين ، وبالتالي يمتلكها هي وأولادها أيضا .

هذا الاضطهاد الاجتماعي لزوجات الفواص يوازيه اضطهاد نفسي مروع ، فهي عندما يتركها زوجها أو أخوها إلى عرض البحر يمكن أن تتفيل ألف الف حادث يودي بحياته . فكانت علاقتها غير ودية مع البحر يظهر ذلك من خلال أغانيها الشعبية .. (٩)

هذه العلاقة مع المجهول الذي لا يعرف له رد فعل محدد ، سواء كان البحر أو النوخذا أو الفلة — التي خرج زوجها على أمل الحصول عليها — جعلت من المرأة في هذا القطاع ذات تركيبة نفسية حادة ، تنشبت بالأم إلى أقصى حد ، وتتشمس حتى العظم — فكل صيحة في الحي هي نكبة (طعنه) أخرى وكل موسم جديد ، يأتي بدين جديد ، أو تهديد ببيع بيت أو فقدان عائل أو عزيز .

ومن هنا اتجه هذا القطاع من النساء إلى السحر والزار والعمل للتغلب على العدو المجهول ويمكن أن نتعرف على روائع هذه العادات بين الجبل الحالي من غابات الخليج في قراءة الفنجان والكف والطالع .

والزوجة الريفية أو زوجات الفلاحين — ومن القطاع الكادح الآخر في مجتمع الخليج التقليدي — أخذن على عاتقهن المساهمة في العملية الانتاجية التي كان يقوم بها الزوج — فإما تقوم بالسقي ، سواء للزراعة أو الماشية وبتفذية النخيل ، وحسن الرسم أو جمع البليج .. الخ ومع قيامهم بواجباتها المنزلية تقوم بتربية الدواجن وبعض الحيوانات الأليفة وذلك لزيادة دخل الأسرة الذي كانت في الغالب لا يتعدى الكفاف .

وانسحبت طبيعة علاقات الإنتاج على المرأة في القطاع الفلاحي — فطبيعة تاجر الأرض — أو مساح يسمى الضمان — حيث يتعهد الفلاح بضمان أكلة من الأرض لصاحبها ويحدد التزاماته مسبقا ، والتي كثيرا ولإسباب مرضوية — لا يستطيع الوفاء بها — فكانت زوجته وعائلته تتعرض نتيجة لذلك لضغط اجتماعي واقتصادي مكلف ماليا ونفسيا . فالزوج مهدد بالطرد من الأرض التي يعمل عليها أو بالسجن في حالة عدم الوفاء بالتزامات ، وبالتالي فإن زوجته وعائلته معرضون في أي وقت للتشرد . كما أن المرأة في هذه الحالة يمكن أن تستخدم كعائلة — دون وجه حق وبلا أجر — في بيت السيد صاحب الأرض . فهي تعمل خارج وداخل بيتها عملا مرهقا دون مردود .

أما المرأة في الطبقة المسورة من مجتمعات الخليج التقليدي وهم التجار والحكام وأصحاب الأراضي .. فقد كانت مضطهدة ، على الرغم من توفر بعض وسائل الرفاه لديها حيث يتوافر الرياش الناعم في منزلها ، أو الحلوى الغالية من الذهب والفضة على صدرها ، إلا أنها كانت ديدة . فقد كانت هذه المرأة مهددة دائماً (بالشرطة) التي يسهل على الزوج الميسور الحال الابتهاج بها في أي وقت يشاء ، وقد تكثر الشرائك التي مثلي وثلاث ورباع فيزداد بذلك حصر المرأة في قوقعة من اللالاء النفسي ، كما أن هذه المرأة المتجمدة لهذه الطبقة ، لا تخرج إلى السوق أو التلذذات حفلاتها على الشرف والكرامة .. وتذكر لنا زهرة دكسون في كتابها الكويت كانت منزلي .. هذه الظاهرة التي لاحظتها في الخمسينات نقول :

« على حين أنه إلى زمن غير بعيد لم تكن ضيفات الأسر العربية يفادرن بيوتهن إلا للقيام بزيارة بعض أقرابهن ، وقد نخرج الواحدة منهن مرة واحدة في السنة كزخرة في الصحراء ، وكان من غير اللائق بامرأة أو فتاة تنسج إلى أسرة مرموقة في المجتمع أن تخرج إلى السوق لتشتري بعض الحوائج وكان الخدم هم الذين يقومون بذلك » صفحة ١٠٩ .

هذا عن المرأة في مجتمعات الخليج في الريف والحديثة ، إلا أن هناك قطاعاً آخر من مجتمعات الخليج وهو البادية ، والمجتمع البدوي الذي ما زال غائصاً في ظل علاقات إنتاج شديدة التخلف ، والنفاس الرئيسي هناك هو بين الإنسان والبيئة ، فإن الفرد بالطبيعة يحس بمهاجته التصوي إلى الانتماء للجماعة ، وعمن هذا الوضع نجد أن المرأة في البادية تقوم بكثير من الأعمال ، فهي ترعى الغنم وتجلب الحطب والماء .. الخ . إلا أنها كالزوجة في الحديثة — لا تزال تابعة ، ولا تستطيع أن تشارك في الشؤون العامة للقبيلة .

هناك مظاهر شتى للسلوك والممارسة تبرز واضحة كمؤشرات حقيقية لاضطهاد المرأة في مجتمعنا فقد كانت البيوت التقليدية تبني على شكل جناحين أحدهما للرجال والثاني للنساء ، وكان البس في بعض مخطلا للنسوة ، ما زالت قضية النفقة واضحة في وجود الديوانيت للرجال فقط .

هذا العزل الاجتماعي جعل المرأة في الخليج ذات مجتمع قائم بذاته له تقاليده وطقوسه بعيداً عن عالم الرجل — والذي كان هذا العزل بسببه ونتيجة لواقفه ، وحتى وقتنا الحالي نجد أن النساء كثيراً ما تحترق أحاديثهن وإذا أراد أن يناقشن رجل قالوا أن ذلك « كلام نساء » .

هذا العزل كانت له نتائج اجتماعية واقتصادية عميقة على المرأة في مجتمع الخليج — حتى في مرحلة التغير التي نمر بها — فهي أي المرأة رغم تحرورها النسبي ما زالت — تخضع لذلك العزل اإرادي نتيجة لرواسب التنشئة الاجتماعية ، وهنا نجد الإزدواجية تصرخ بنا في كل مظهر من مظاهر حياتنا الاجتماعية ، فعن نجد أن المرأة أصبحت موظفة ، تسوق سيارتها من وإلى العمل ، وفي نفس الوقت نجد والدها يصعب جام غضبه إذا تأخرت عن البيت بعد الوقت المضروب . وحيث نجد صالحة مهل تجارى تسافر إلى بقاع العالم ، ترنمش لو استوقفتها رجل في شارع مزدحم ليسالها عن عنوان ، أو عن الوقت . وحيث نجدها تنبج المقالات في تحرير المرأة تحجم عن الذهاب إلى اجتماع جماهيري دون رفيقة توكبها .. وهكذا .

لقد شكلت التنشئة الاجتماعية سداً عالياً يقف في طريق طموح المرأة الخليجية بل أن هذه التنشئة قد شوهت صورة المرأة ، فالطفلة تربي منذ الصغر على نمط من السلوك المعروف الذي يعتبر المرأة ويردد أمامها دائماً أنها أقل من أخيها الولد ، وإذا لعبت مع الأولاد فاتها (سبيك) أي متشبهة بالفتيان .

إن تفسير النقائص هو أن الجيل القديم من النساء (الربى) لا يحس بأن هناك ظلماً وأقماً عليهن ، ويعتبرن كثيراً من مظاهر سلوك الرجل المتحيزة ظواهر صحية يجب قبولها واحترامها ولا تعرضن للاهانة وربما محاولة القتل ، ولنا في قصة حميدة — التي روتها زهرة دكسون سوة ، فقد كانت حميدة هذه

خادمة لزهرة في الكويت وقد رفضت حميدة الزواج من ابن عمها فكن لها في الطريق ، واطلق عليها الرصاص - وهذه الحادثة ليست بالبعيدة تاريخيا . وربما أصبحت حميدة في تاريخنا تلك المرأة الصنيعة التي قتلت نفسها احتجاجا على قسرها للزواج . ولم تخل كتابة للمؤنسي تونج عن المرأة الا لكها .

وهي كذلك تعطي مؤشرا صارخا لخضوع المرأة للرجل . ان الإضطهاد في مجتمعنا العربي كما يقول هشام شرايبي هو على ثلاثة أنواع : اضطهاد الفتر ، واضطهاد الطفل ، واضطهاد المرأة ، ويضيف « لا أبالغ في رأي أنه من المجمع ان يولد الإنسان أنثى في مجتمعنا » .

فهي كما عرفتنا خالدة سعيد بصدق : ان المرأة في مجتمعنا كلان بشره لا بذاتها(١) . فهي ضحية ومحترقة ، وموصوفة بالسيئات وبجانب ضمعها متهمة بالكيد ، وانها اساس الشر ومن ذلك تتبع الملائكة الضبابية بينها وبين الرجل فمهما كان رايها راجحا لا يمكن ان يؤخذ به . « شاوروهن واعصوهن » لانه ليس لها عقل او عقلها كالأطفال والصغار والرجل الذي يتبع آراء زوجته يصبح مجالا للتندر « اعطسوا رايه العين (١٢) » . « او سكانه مرته - الكويت » كذلك فان الإشارة اليها في الحديث يشكل مالا اجتماعيا ، فيشار اليها « بالبيت » او « بنت فلان » دون ذكر اسمها ، او اجلك الله فلانة .. او تكرم فلانة ، وفي بعض مناطق البين تسمى المرأة « مخلول عار ، مكلف » ، كما انها في بعض تلك المناطق تحرم من ملكية الأرض - خلافا حتى للعقيدة الإسلامية ، كما انها في عمان تحرم بان يكون لها جواز سفر الا باسم زوجها او قريبها(١٣) .

ويرفض هذا الوضع المثلث علاقات اجتماعية ومظاهر من السلوك منها العجاب ، غامرة الغليظة وبخاصة في المدينة ما زالت في الاغلب الامم بتحجبة - ونجد ان هذا العجاب امتياز للمدينة - حيث ان الريعية غير متحجبة وعندما تزوج تلك - اي المرأة الريعية - من رجل في المدينة تبدأ في لبس العجاب فكذلك تفعل البدوية ، ويمكن تفسير العجاب اجتماعيا بان المرأة في المدينة تخطف مع اجناس لا تتعارف فيرفض عليها الزواج - او التقاليد - العجاب حتى لو ان البدوية والريعية لم تكن محببة من قبل نسي بيئتها الاجتماعية .

ومن هنا نجد ان العجاب هو نتيجة تصادم وتناقض طرا بين البيئة القبلية والريعية من جهة ، وبين واقع المجتمع الخليجي من جهة اخرى . وحيث كانت المرأة تقوم في المجتمعات الريعية والبدوية بالعمل وتسيطر نسبيا في المدينة ، وهي هنا مجرد اداة للتسلية بقتل من انسانيها عدم قيامها بعمل ينتج وكما كتبت المرأة في المدينة الخليجية التقليدية من امرة استرقاظة كلما ازداد تضيق التقاليد الاجتماعية الخنسية من هولها .

ولقد ناضلت المرأة الخليجية في سبيل مكان افضل لها تحت الشمس ، وبخاصة بعد ان بدا التفسر الاجتماعي يأخذ مجراه ، وكان نضالها يختلف من قطر خليجي الى اخر ، فقد لكزت زهرة كسونس نسي الخمسينيات من المرأة في الكويت ما نسه « وليس في الكويت حركة ثنادي بتحرير المرأة » ولم اسمع طيلة حياتي بامرأة ما عبرت عن رغبتها في ان تسير يوما دون حجاب حتى اذا ما سافرت الى خارج وطنها ، كما ان الاهتمام الجديد الذي اثاره العلم في نفس الفتاة الكويتية لا يشمل القضايا السياسية والاجتماعية « صفحة ١١ .

قد يكون ذلك صحيحا في ذلك الوقت الا انه منذ السفينات خاضت المرأة الكويتية عبيدا من المعارك التي ربحتها ، الا ان هناك الكثير مما يجب ان ينام به كما اشار السيد هاشم بهبهاني في دراسته حول المرأة حيث قال « اما المرأة الكويتية فيضيق على جيدها الاقتراب والاكثائية الكلية تعالي الاثريين من اعراف الاجتماعية هي في غنى عن وجودها ، وثاني الجميلات التنسائية للكرس تلك الروح السلبية ، فليجملات التنسائية في الكويت نشلت في ربط المرأة الكويتية على اساس محاربة هذه المصطلات - وادت غفيرة التفكير مقرونة بعدم التقطيط الموضوعي الى عزوف عدد ليس بالقليل من الكويتيات عن هذه المؤسسات التنسائية (١٤) » هذا ما قاله هاشم بهبهاني ونحن نجد كثيرا من الصدق فيه .

لقد جاء التعليم في مراحله الاولى ليمنح المرأة الخليجية دفعا الى الامام وكسرا للتقيد الاجتماعية ، الا ان ترفيره من محتواه واستفداه بشكل ساذج وتقليدي اعطى المجتمع وبقائلي المرأة مظاهر التحرر وهرمها من مضونه .

نقد لعب التعليم دورا كبيرا في تحرير عقلية الرجل والمرأة « نظرة المتعلمين بصفة عامة لتحرير المرأة ايجابية ولو لفظيا » الا ان الفصل بين التعليم والثقافة وقضايا المجتمع في اطار تعليمنا في الخليج ، مع وجود مناهج مختلفة جعل من قضية المرأة محضلة يصعب تعظيمها ، فقد استخدم ما يسمى (علما) ضدها وينسلك جذري وحتى في مهاجمتها . وقد نجح البعض في مهاجمة المرأة حتى في عقر دارها ، ومظهر هذا التجاح عدم اشراك المرأة في الخليج بالحقوق السياسية التي حصل عليها الرجل بعد الاستقلال ، وكذلك ما اتخذه مجلس الامة الكويتي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٧/١٩٦٧ بفتح ما يسمى « التعليم المختلط » في الجامعة .

كما ان التعليم بهذا الشكل وقف حجر عثرة في سبيل تطور نخبة الخليج والجزيرة — ففى مقابلة لندوب مجلة العربي قال المسئول عن تعليم الفتيات في ابها — احدى مدن السعودية — قال « لا اسمح لاهلنا بالتقاط اية صورة .. ليس فقط بسبب تعليمات الرئاسة العامة لادارس البنات والقاضية بمنع التصوير .. ولكن لاني لا اعتقد ولا اومن بفائدة التصوير » (١٤) .

هذه المرأة التي يمنع تصويرها في ابها وهي رقيقة اساسا تصفها جريدة عكاظ — السعودية — فنقول : « كانت المرأة في ابها تشارك الرجل في عمله تزرع وتحطب ونسقى ، وتحدث مع الرجال في جراته وشجاعة .. الخ ، ويجمع الآراء (الآن) على انها فقدت ذلك التقليد واضاعوا ثرائنا مجيدا وعادة طيبة .. وبجل ان يطوروا هذا الفهم اصحابو يعيشون على مبدأ .. الى الخلف سر » .

في هذا يتحدث حاكم عجمان السابق راشد بن حيد النعيمي في صيف عام ١٩٦٧ فيقول : « نحن نخشى من العلم ونستمر نساها ، لهذا لم نسمح بتعليم البنات الا هذه السنة خوفا عليهن من الانحراف عن التقاليد التي تراقف السفور .. ان الظروف الحالية التي تسود العالم هي التي لغفتني ان اترك البنات تلحق بركاب العلم والحضارة » (١٥) .

لقد حققت المرأة الخليجية عن طريق نضالاتها ونضالات الرجال المؤمنين بقضيتها مجموعة من المكاسب ، فقد شاركت المرأة في البحرين مثلا في معظم الحركات السياسية منذ حركة ٥٢ — ١٩٥٦ مروراً بحركة ١٩٦٥ وكذلك ١١ مارس ١٩٧٢ واقامت الجمعيات النسائية منذ منتصف الخمسينيات وهسي ما زالت تناضل من اجل حقوقها السياسية والاجتماعية ، وقدم العضو في المجلس الوطني البحراني السيد ابراهيم الظليفة اقتراحا بشروع قانون يتيح للمرأة حق الانتخاب على ان تكون حاصلة على شهادة الدراسة الابتدائية او ما يعادلها كما ان المرأة في البحرين قد شاركت الرجل في مجالات العمل فازدعت نسبة العمالات في كثير من المنشآت الاقتصادية ونسאות المرأة بالرجل من حيث الاجر بعد اقرار الدستور ، وحققت بعض المكاسب والامتيازات للمرأة العاملة (١٦) . الا انها تآخنها في الكويت ما زال طريق تحقيق مكاسب حقيقية لها طويلا وشاقا . كما ان الطريق اطول واصعب في بقية امارات الخليج الاخرى .

وفي اليمن الجنوبية حصلت المرأة على مجموعة من المكاسب خاصة بعد حركة ٢٢ يوليو عام ١٩٦٨ التي شكلت نقطة البدء ، فبعد صدور الدستور ضمنت الدولة للمرأة جميع الحقوق في المجالات كافة كما اشركتها في السلطة التشريعية العليا — وقد جاء برنامج التنظيم السياسي لرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والذي اقر كوثيقة نظرية للتنظيم السياسي ليؤكد على مساواة المرأة بالرجل وعلى ضرورة الدفع بها للمشاركة في المجالات كافة ، اضافة الى ضرورة اشراكها في العملية الانتاجية (١٧) .

لقد حققت المرأة في اليمن الجنوبية ذلك بعد سلسلة نضالات بدأت من المظاهرات الضخمة التي قادتها الحركة النسوية في الجنوب العربي عام ١٩٥٩ بقيادة جمية المرأة العربية — مروراً بنضالات الإحصاء العام لفساء اليمن ، وعلى الدرب سقطت كثير من القاضيات (١٨) .

ان قضية المرأة في الخليج لا تنحصر انها قضية نساء فقط ، وان حلها فقط يكن في مسئولواتها بالرجال ، انما القضية الاساسية في نظرنا هي القضاء على الاستغلال بكل صورته واشكاله في مجتمع الخليج وان اهتممنا بالمرأة هنا منطلقا من نظرتنا الحقيقية باننا من الصعب ان ينفرد مجتمع ما ، اذا استمرت المرأة فيه على ضعفها وتخلها — كما هو الحال في واقع مجتمعنا — وذلك لانها هي التي تصنع الانسان .

أن الدلائل تشير إلى أن هذه القضية المعقدة لم تطع ما تستحقه من اهتمام. « ونظرة واحدة لما كتبه مصنفنا عن المرأة — تبين لنا — التماس اللطفي والسطحيات التي تعالج بها قضايا المرأة في مجتمعاتنا ».

هذا التناقض الواضح في المجتمع الذي يأنف الفرد فيه أن يكون « ابن فلانة » نجد رغما عنه مكونا اجتماعيا من خلال تلك المرأة بأن الخمس سنوات الأولى من حياة أي طفل وعلاقته بأبيه هي المحور الأساسي لتكوين شخصيته كما أن علاقة الطفل بأبيه علاقة سلبية إلى أبعد الحدود فالطفل — غني أو فقير — في مجتمعاتنا الحديث على الخليج وأن ذلك ينسحب على المجتمع العربي — يكون علاقة إيجابية مع الأم أما الأب فهو القلعة التي لا يمكن أن تخترق . فالواسطة إلى الأب هي الأم أو الخال أو العم . وهنا نجد أن المرأة هي محور النشأة الاجتماعية ، ولأنها مضطهدة ونظرة المجتمع إليها نظرة مزدوجة فأننا نجد خللا كبيرا في سلوك الأفراد ينشأ من خلال ازدواجية الثقافة ، والمرأة مضطرة لأن ترضع هذه الازدواجية إلى أبنائها وهي تخرج بقيمة ثقافية أخرى . فالثقافة التي ينشأ إليها الفرد في مجتمعاتنا تكاد تكون الضعيف بقدر ما تعاقب الخنثى ، كذلك فإن مفهوم السلوك المتحرف يصاب بهذه الازدواجية ، السلوك المتحرف في هذا المجتمع هو الذي يعلم عنه الناس أو يعرفه المجتمع أو بمعنى آخر « لا عيب فيما يراه الناس » . لذلك فالفرد يسمح لنفسه في غياب الرقابة أن ينصرف لسلخته الذاتية . مطبقا « مفهوم لا عيب فيما لا يراه الناس » وكذلك من هذه المفاهيم ما من الصعب الإجابة بالرغص — حيث الطاعة المميأة من الأم إلى الزوج — فالفرد ينشأ مسائرا حتى من عدم اقتناع (كلام الليل يحوه النهار) . « أو كلام فلان مسمار في لوح » وهي الإشارة إلى الاستثناء بالنسبة للقاعدة المتعارف عليها .

الحط من قدر الفرد — كذلك المرأة للرجل — هو الثمن الذي يجب أن يدفعه الفرد لتدبير امره في المجتمع الذي يعيش فيه ، أو على الأقل عدم الانتماء للفكرة أو نقدها « ما كاري » « أو ما على » .

أما إذا كان الأمر كما يقول هشام شرايى نقلا عن أحد الاساتذة في الاجتماع « أن سلوك الأفراد في مجتمع ما يظهر على حقيقته في أدب قيادة السيارات » . فسلوك المجتمع الخليجي في كل الشوارع المرصوفة وغير المرصوفة يمكن أن يلاحظ — سواء في النسائية — الكويت أو في الدوحة قطر أو في وسط جزيرة أبو ظبي — السلوك المستهتر بالالة وبارواح الناس .

ولكن بعد هذا الاستعراض السريع لواقع المجتمع الخليجي هل يمكن المساهمة في تطويره إلى تحقيق أهداف اجتماعية أفضل .

قد يكون ذلك ممكنا في اعتقادي بالاتجاه إلى « التعليم » وتطويره بدل أن يكون « تابعا للمجتمع » بحيث يصعب ذات فائدة له . فالتعليم هو ما لا اكتساب ذاتي موضوعي ولا بشكل ثقافة في حد ذاته ، وأنه يصبح ثقافة بالمعنى الشامل إذا توفر لدى المعلم « الوعي الاجتماعي » .

ولكن الوعي الاجتماعي هو بالذات ما ينقص الرجل النقيف في خليجنا — فهذا الرجل يعتبر النظام القائم في توكيدات الاجتماعية كافة هو ميدان لنشاطه الفكري وروحته المادي « والرجل النقيف هنا هو من يستطيع أن يجيب على كل سؤال موجه إليه في داخل اختصاصه أو خارجه » لذلك فإن أية مشكلة عقلية وليست مقارنة غير منطقية ترفض الواقع الاجتماعي وتحاول أن تتدبر واقعا اجتماعيا آخر هدفه هو الإنسان وبوامة التعليم بالممارسة سوف تجد الاعتراف المرير والمرير بالتفكر ، وفي اعتقادي أنه لا يستطيع المجتمع الذي يرمي إلى تغير ذاته النجاح إلا بعد أن ينفذ أولا هذه الذات .

١ — انظر في ذلك مثلا :

(أ) عادل عبد السلام د. : بلدان الخليج العربي — دراسة ديمغرافية (دراسة غير منشورة) .

(ب) محمد علي الخرس ، أحمد المياض ، مقومات واتجاهات النمو السكاني في الكويت — مجلس التخطيط ١٩٧٤ — الكويت .

(ج) محمد علي الخرس : دراسة سكانية لخصائص وسيمات المجتمع الكويتي — مجلس التخطيط — ١٩٧٥ — الكويت .

٢ — انظر في ذلك مثلا :

- ١ - عبد الملك الحمر : التعليم العام والانباء البشرى فى الخليج العربى / مجلة دراسات عربية - العدد الثالث السنة الاولى - ص ١١١ - ١٢٤ .
- ب) ابراهيم سعد الدين عبد الله د .
- الاطار التنظيمى لتخطيط القوى العاملة فى دول الخليج (بحث غير منشور) ندوة تنمية الموارد البشرية فى الخليج العربى - باشراف المعهد العربى للتخطيط - الكويت - عقدت فى البصرة فى فبراير سنة ١٩٧٥ .
- ج) محمد عيده محجوب د . الهجرة والتغير البنائى - ١٩٧٣ .
- ٢ - عبد الكبر الخطيبى . نحو علم اجتياح للعالم العربى .
- مواف ٣١/٣٠ شتاء/ربيع ١٩٧٥ (ص ٧ - ١٤) .
- ٤ - عبد الله العروى . العرب وال فكر التاريخى ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٣ .
- ٤ - هشام شرابى . مقدمة لدراسة المجتصع العربى - الدار المتحدة للنشر بيروت ١٩٧٥ .
- ٦ - المرجع السابق .
- ٧ - محمد الرميحى . . البترول والتغير الاجتماعى - معهد البحوث والدراسات العربية / القاهرة سنة ١٩٧٥ .
- ٨ - المرجع السابق .
- ٩ - توب توب يا بحر . أربعة والخامس دخل وكذلك ما تعبر عنه من خلال حوارها الشعبى مع النوحذا يا نوحذاهم لا تشدد عليهم ترى جبال الفوس قطع ايديهم .
- ١٠ - مواف عدد ١٢ .
- ١١ - قضية المرأة فى اليمن : مسحوب على الالة الكتابة .
- ١٢ - القراب/العدد الاول/يناير ١٩٧٤ وكذلك سلطان ناجى : سياسة النظام الطبقي فى حضرون .
- ١٣ - قضية المرأة العربية/هاشم بهبهانى - من منشورات الاتحاد الوطنى لطلبة الكويت لندن سنة ١٩٧٣ .
- ١٤ - العربى/يوليو ١٩٦٩/العدد ١٩٠ .
- ٦٥ - العربى/العدد ١١٧/أغسطس ١٩٦٨ .
- ١٦ - فليزة ابراهيم الزياتى - دراسة مقدمة الى لجنة المرأة العربية .
- ١٧ - قضية المرأة فى اليمن صفحة ١٦ .
- ١٨ - منها استشهاد خديجة الحواشبة - فى العمليات العسكرية .

مراجعات

الحدود الآمنة والمعترف بها

تأليف : د. إبراهيم شحاته

الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بيروت - ١٩٧٤ - ١١٧ صفحة

مراجعة : عبد الرحمن فايز

أصبح من البديهي أن نقرر أن أعز قضية سياسية لدى منطقة الشرق العربي هي قضية تحرير فلسطين ، ولو أن هذه البديهية قد أضيت إليها بديهية أخرى عقب حرب حزيران ١٩٦٧ تتعلق بتحرير الأراضي العربية المحتلة الأخرى في حرب السنة أيام . ومع دورة الأيام ولدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي أعادت جزءا من الأراضي العربية المحتلة .

وعلى مدى سنوات الصراع العربي - الإسرائيلي ولدت اصطلاحات ومفاهيم كثيرة كان بعضها لا يتطابق بالواقع في أي جانب منه ، من تلك المفاهيم اصطلاح الحدود الآمنة والمعترف بها ، والتي أكت دوائر العدو الإسرائيلي أنها تعني تلك الحدود التي يمكن « لجيش الدفاع الإسرائيلي » أن يدافع عنها . الأمر الذي قضت عليه حرب العاشر من رمضان ١٩٧٣ .

وبمعالجة هذا الكتاب الذي نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية الوضع القانوني لما يسمى بالحدود الآمنة والمعترف بها . وقد قسم المؤلف كتابه إلى فصلين بالإضافة إلى فصل تهيدي . . عالج في الفصل الأول الحدود الآمنة بمعنى التوسع وفي الثاني طرق إلى الحدود الآمنة بمعنى الضمانات ثم اتبع ذلك بمجموعة من الملاحق التي تضمنت بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن حول فلسطين .

يبدأ الفصل الأول بموضوع التقسيم والنسوية ، ويقرر الكاتب أن الأمم المتحدة قد حاولت مرتين إنهاء الصراع في المنطقة : أحدهما عام ١٩٤٧ - وهذه قضى عليها كامل - والثانية عام ١٩٦٧ . إلا أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد فرضت أوضاعا سياسية وعسكرية جديدة الأمر الذي أصبحت المنطقة معه بحاجة لحل جذري لمشكلة التي تعانيتها والتي أطلق عليها جزائيا اسم أزمة الشرق الأوسط . ورغم قبول الأطراف المعنية بقرارات ٢٤ ، ٦٧ إلا أن أجاباتها أثناء جولة السفير المنجول « جوناو باراغ » تمنى عدم تحديد المعنى الأكيد للحدود الآمنة والمعترف بها . وخاصة الطرف العربي . إلا أن إسرائيل أصرت دائما على مثل هذه الحدود ، وهي في نظر المؤلف تنفوى تحت معنى شخصي ونسبي .

لقد تلخص الموقف الصهيوني فيما يتعلق بالحدود الآمنة في تعريفات غير مباشرة منها أن هذه الحدود ليست هي حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ وأن هذه الحدود يتم الاتفاق بشأنها عن طريق التفاوض مع العرب . وقد تعددت بعد ذلك تعريفات سياسية للحدود الآمنة ، ونحن نتفق مع الكاتب في أن يؤدي جميع تلك التعريفات هو التوصل إلى حدود تسمح للمعسكر الصهيوني بالتوسع بعد ذلك - يدل على ذلك تمسك المحتلين ببعض الأجزاء في سيناء والفضة الغربية ومرنعات الجولان فيما إذا انسحبت قواتهم إلى ما قبل حدود ٥ حزيران ١٩٦٧ .

* مساعد سكرتير التحرير .

وحول مبررات الادعاء الاسرائيلي بالتوسع الاقليمي عرض الكتاب بعض المبررات التي انتهى في النهاية « بحق التوسيع » لدولة الاحتلال ، وأول المبررات هو « الغزو الدفاعي » الذي تشن بموجبه اسرائيل العدوان « دفاعا عن النفس » وبرغم عدم اقرار اكتساب اراض جديدة وعدم تأييد هذا العمل العدواني في كل محافل القوانين الدولية الا ان الاسرائيليين يمدحون حرب السسنة ايام عام ١٩٦٧ حربا دفاعية عن وجودهم . وفي تفريق العقيلة العسكرية الصهيونية بين الغزو الهجومي والغزو الدفاعي محاولة أخرى لانشاء سبب جديد لاكتساب اراض جديدة الامر الذي يستنكره القانون الدولي المعاصر ، اضافة الى انها تحاول تاسيس حقوق موضوعية على اسس شخصية ونسبية . وقد ايدت هذا الرأي قرارات الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٩٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦٢٨ ، ٢٧٩٩ ، ٢٩٤٩ ، في مجلس الامن والجمعية العامة .

واذا كنا نتفق مع الكاتب بأن المبرر الاخر وهو التناقص للاحتفاظ بالاراضي المحتلة هو امر غير وارد فاننا نضيف ايضا انه اشبه بمنطق الاطفال الذي يرمي الى الانانية المتعنتة وحيازة كل ما يمكن حيازته حتى لو اتخذ لذلك اوهى المبررات . اضافة الى ان اصرار العرب على رفض خطوط الهدنة اعتبارا من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٥ يعول دون نشوء حق لاسرائيل عن طريق التناقص في الاراضي المحتلة .

وقد يكون القبول العام (اي قبول المجتمع لوضعية دولة ما) مبررا للاحتفاظ بالاراضي المحتلة ، الا انه لا ينطبق على وضع اسرائيل سواء بالنسبة لخطوط هدنة ١٩٤٩ أو لخطوط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ، وهي جميعا خطوط عسكرية لا تميز بحق الاطراف في النسوية النهائية . اضافة الى عدم اعتراف المجتمع الدولي كجسوع بدولة الكيان الصهيوني ، وحتى التي اعترفت بها كحقيقة واقعة فانها رفضت انشاء بعثاتها الدبلوماسية في القدس ، وحتى التي قبلت بذلك تحفظت بأن القدس غير معترف بها كعاصمة لاسرائيل .

وكمحاولة أخرى يقارن البعض بين حيازة اسرائيل للاراضي المحتلة وبين حيازة كل من مصر والاردن لغزة والضفة الغربية بعد عام ١٩٤٩ . ورغم ذلك فلم يعط اي قانون دولي حق الحيازة لكل من مصر والاردن رغم ان اجرائها كان اجراء دفاعيا بعكس عمل اسرائيل العدواني في كل مرة .

ومن المبررات التي نفاها المؤلف ايضا طبيعة خطوط الهدنة المختلفة وعدم اعطائها حق حيازة الارض لاسرائيل باعتبارها خطوط مؤقتة وعسكرية ايضا وليست فيها أية صيغة قانونية . ونضيف ان هذه الخطوط لم تكتسب صفة الحدود حتى بالنسبة لبعض الاسرائيليين انفسهم .

اما مبرر اللجوء الى تفسير قرار مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ من جانب بعض الكتاب الاسرائيليين فهو اوهى الاعذار والمبررات . وهو تلجأ الى عدم تحديد هذا القرار للاراضي التي يجب الانسحاب منها . الا ان النص الانجليزي لهذا القرار أكد ان هذه الاراضي هي التي « احدثت في الصراع الاخر » . ولبدت محاولة اسرائيل هذه الالاعاب بالالفاظ .

وأخر مبرر لوجهة نظر انصار الصهيونية العدوانية هو الانتفاضة او ما يمكن تسميته القتال بموجب معاهدة ، وهو يعني ان اسرائيل تنشب باحتلال الاراضي المحتلة حتى يتم التوصل لاتفاق (مع الدول العربية) يضمن حدودا آمنة ومعترف بها لاسرائيل .

وقد اكد الكاتب ان كل الردود السابقة تدحض المبررات الاسرائيلية العدوانية لضم اراض جديدة وتلغس الحدود الآمنة ، وهي في النهاية تردد شعارات هتلر وموسولني في نمو الدولة الذي يرتبط بتوسعها .

الا ان الذي لا يمكن التغاضي عنه في كل ما أورده المؤلف من ردود على الادعاءات الاسرائيلية ومؤيديها هو افعال جوهر القضية اساسا والمرتبط بوجود الشعب الفلسطيني . اذ ان قيام اسرائيل قد وجد بعد طرد شعب بكامله من ارضه وليس هناك قانون في العالم يقر ذلك ، اللهم الا شرعية الوحوش .

اما محاولة البعض في العالم العربي اضافة شيء من الشرعية على بعض ما جرى من اتفاقيات عسكرية كانت ام سباسب مع العدو الاسرائيلي فهي امر اخر يرتبط بجوهر الكتاب بموضع التحليل . اذ ان اتفاقيات فصل القوات على بعض الجبهات العربية مع العدو الاسرائيلي ترمي في جزء منها في النهاية الى اظهار مفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها الى حيز الوجود وجعله حقيقة واقعة ، في الوقت الذي يدحض فيه الكتاب كل شرعية او قانونية لازل تلك الحدود او حتى اجرد مفهومها . ولا أحد يمكنه التنبؤ حول رأى المؤلف اذا طلب اليه اعادة كتابة هذا المؤلف في اعقاب اتفاقيات الفصل في الشرق الاوسط ، هذا المفهوم الذي

ما وجد الا حديثا ومن أجل الظهور على وضع معقد في الشرق الأوسط .

ينتقل المؤلف بعد هذا الى مفهوم الحدود الآمنة بمعنى الضمانات . ويبدأ باستبعاد فكرة الضمان الجغرافي باعتبارها ضمانا لا يعمل عليه . وتنطلق فكرة الضمان الجغرافي من وجهة النظر الصهيونية في المطالبة بحدود طبيعية الا ان هذا المطلب إضافة الى تناقضه مع المقررات الدولية فهو على رأى المؤلف يعتبر مطالبة بحدود جغرافية سياسية ، وعموما فقد فقدت نظرية الحدود الطبيعية مؤيدتها كنظرية استراتيجية خاصة بعد التطور في كافة أنواع الأسلحة ، وقد جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ في أول مراحلها لتثبت ذلك . ويبقى أن المطالبة بالموافق الجغرافية الطبيعية كحدود لإسرائيل ما هو الا نستر بقصد اكتساب المزيد من الأرض والتوسع .

وقد رفض قرار مجلس الأمن الدولي هذا الضمان في نصوص قراراته المختلفة . اما اذا قيل ان هناك ضمانات نمت أو تتم أو يجب أن تتم من أجل الحدود الآمنة والمعترف بها فهي في رأينا - وإضافة الى ما أورده الكاتب - تعتبر باطله وواهية دون الأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني الذي يعيش الآن خارج أرضه دونما صوت حق ينطلق من هنا أو هناك ينادى بتأييده بشكل فعال ، وقد أكد الكاتب عدم جدوى الإجراءات التي تتخذ على المدى القصير (إجراءات الأمن المؤقت) . ومن الإجراءات قصيرة المدى : قوات الطوارئ الدولية ، المناطق العازلة أو المزروعة السلاح ، والإشراف الدولي ، وترسيم الحدود .

أما الإجراءات التي تستهدف إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي فاهم بنودها إنهاء حالة الحرب ونسوية القضية الفلسطينية ، أما الأولى فقد رفضت الدول العربية في رأينا مجرد التفكير بها على مدى السنوات الماضية ولو أن رأى البعض منها قد بدأ في التغير في أعقاب انتصارها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وتجدر الإشارة الى أن إنهاء حالة الحرب يعني الاعتراف بحقوق كل الكيانات القومية وحرية الملاحة في الممرات المائية « الدولية » في المنطقة .

ويرتبط بانتهاء حالة الحرب نسوية قضية الشعب الفلسطيني والتي تنمكس بها الآن معظم الدول العربية كأساس لآلة نسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط . ويذكر المؤلف بما قرره الأمم المتحدة بخصوص حقوق اللاجئين ثم بحق الفلسطينيين كشعب .

وعموما فإثنا نؤيد الكاتب في أن الحدود الآمنة والمعترف بها هي الحدود التي يمكن أن تكتسب الاستقرار والدوام ، وهي التي تخدم قضية السلام العادل والدائم وتنفق معه أيضا في أن حرب تشرين أول ١٩٧٣ قد فتحت الباب نحو البحث عن حل شامل للصراع . ولكننا نعتقد أن جوهر هذا الحل هو التسعيب الفلسطيني صاحب القضية ، والذي لا أحد سواء يمكنه أن يملك مفتاح الحل النهائي لمشكلة فلسطين ، والا فإثنا نستكون قد شهدنا باعينا عهد نهاية الصراع العربي - الإسرائيلي وميلاد عهد آخر من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي . إذ أن القضية هي قضية الشعب الفلسطيني وليست قضية الشرق الأوسط ، أو قضية الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهي بطبيعة الحال قضية شعب ، وليست بمسألة حدود .

ان الانتقاد الذي يمكن أن نركز عليه هنا هو إهمال تحليل هذا الكتاب لدور الشعب الفلسطيني وحقوقه ، وبالتالي عدم التركيز على هذا المفهوم الأمر الذي اكتفى معه المؤلف بإشارات يمكن أن يقال أنها عابرة . الا أن أي انتقاد لا ينفي قيمة هذا المؤلف باعتباره محاولة جادة لتنفيذ محاولة لجوء العدو الصهيوني للقانون الدولي أخبائا لفرض ما يسميه بالحدود الآمنة والمعترف بها .

موجز
الأبحاث
الانجليزية

الشراء للمنظمات : أهدافه ، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء

د. محمد بسطامي منصور

يتضمن هذا المقال مناقشة لأهمية الشراء كوظيفة من وظائف التسويق والظروف التي أدت إلى ازدياد الاهتمام بهذه الوظيفة . ولبيان طبيعة الشراء للمنظمات التجارية ، والصناعية ، وغيرها يميز الكاتب بين طبيعة الشراء بواسطة المستهلكين وطبيعة الشراء للمنظمات وذلك بمقارنة أهداف الشراء لكل من المستهلكين والمنظمات ، وخصائص السلع الصناعية وغيرها التي تقوم بشرائها الشركات والمنظمات . كما يوضح الكاتب باختصار أنواع المنظمات التي يمكن أن يطلق عليها « المشتريين الصناعيين » .

يقوم الكاتب بعد ذلك بمناقشة تفصيلية لطبيعة الشراء للمنظمات ، وأهدافه ، والنشاطات التي يتضمنها خصوصا اختيار الموردين ، كما يوضح أيضا مصادر المعلومات عن الموردين والعوامل التي يهتم على مدير المشتريات بالمشروع أخذها في الحسبان عند اختيار الموردين والتي أهمها الجودة ، والسعر ، وإمكانية الاعتماد على المورد من حيث إمداد المشروع بالسلع والخدمات التي تم التعاقد عليها ، والخدمات المختلفة التي يمكن للمورد تقديمها لعملائه .

ويتضمن المقال أيضا مناقشة لسياسة الشراء المتبادل وسياسة تعدد مصادر الشراء . وهاتين السياستين لهما أهمية كبيرة ويجب المقارنة بين مزايا وعيوب كل منهما عند إعداد السياسات المتعلقة باختيار الموردين .

استغلال أموال نفط الشرق الأوسط ببدائل ، وآمال

سليمان القيسي

مروان المصرى

هذه المقالة محاولة لترسم البدائل الاقتصادية لاستثمار عائدات البترول فى البلدان العربية المصدرة له .

ولسياسة الاستثمار البترولية منافذ ثلاثة :

فأحق الاقتصاديات بالاستثمار فيها ، هى البلدان المنتجة لهذا التيار من الدخل لها والمستخدم لغيرها ، من بلدان الأرض قاطبة . والاستثمار فى بلاد التصدير يرجى له أن يكون قريبا على وظيفتين أساسيتين :

الاولى : خلق الدخل ، وإعادة توزيعه ، وسبيلها اليه مضاعف الاستثمار ، وسياسات تنمية الاراضي المتبعة فى بلدان الخليج .

الثانية : وهى الاهم ، الطاقة الاستيعابية ، التى تعمل بها سياسة الاستثمار توسيعا ومدا ، مودعة بذلك بذور النمو طويل الأجل .

وكما يأتى لسياسة الاستثمار القيام بالوظيفة الثانية على الوجه المأمور ، يلتزم عليها أن تشرع فى تغيير التركيب البنائى للاقتصاديات المصدرة للبترول :

(أ) بتنوع مصادر الدخل القومى .

(ب) بتوفير الكفاءات العلمية المدربة : العمل الماهر ، القدرات الفنية والإدارية المسئولة عن الاستمرار اليومى لعملية التنمية .

(ج) بإعداد برامج لتشغيل الأعداد النامية من القوى العاملة . ويتوفر لهذا البند قدر كبير من الأهمية بالنظر الى ما تنقسم به صناعة البترول من وجود معاملات فنية ثابتة تقريبا . سيما فى المدى القصير بين العمل ورأس المال (آلات استخراج البترول) من ناحية ، وسرعة التطور التكنولوجى فى تلك الصناعة بما يختص به من استثمارية تضائل ما يخص وحدة رأس المال من الأيدى العاملة لتشغيلها بأقصى درجة من الكفاءة ، من ناحية أخرى .

المنفذ الثانى « دولارات النفط » يقع فى محيط البلدان العربية الغير مصدرة له . ذلك أنه ، إذا ما قيس للاستثمار فى البلدان العربية المصدرة للنفط ، القيام بالمهام المنوطة به فيها على النحو السالف ، لبقى من عائدات النفط فائض ، لاقتصاديات البلدان العربية الأخرى غير المصدرة للنفط ، بجزء منه حاجة ملحة . ذلك أن البلدان العربية ليست جميعا متجانسا فيما يختص بانهيتها من عوامل الإنتاج المختلفة ، بل هى شتى متفاوتة الانصب والموطيات . رأس المال فى الكثرة الغالبة منها عامل نادر نسبيا ، الامر الذى يعنى أن انتاجه الحدية مرتفعة ، سواء أكانت المقارنة بينه وبين انتاجية رأس المال فى البلدان العربية المصدرة للنفط ، أم بينه وبين الانتاجية الحدية لعوامل الإنتاج الأخرى فى البلدان العربية غير المصدرة للنفط .

أما المنفذ الثالث والآخر لما يتبقى من « دولارات النفط » يعد استثمار ما يتأني استثماره منها في المنفذية السابقة ، فيجد طريقه الى السوق المالية العالمية : يمنح فروض للبلدان المتخلفة ، والصناعية المتأزمة اقتصاديا ، وبالإستثمار في الاقتصاديات الغربية المتقدمة وهذا الآخر ينبغي أن يعمل على تعظيم القيمة الحالية Present Value للاستثمارات من دولارات البترول ، وأن يحبها من عدوان خطر بين بينيين : التضخم الغربى ، وتخفيض قيمة العملات الصعبة .

ومى الختام نشير الى أن كافة التقديرات المعمولة عن عائدات النفط ، ببنية ، حتى الآن على أساس استمرار تدفق تلك العائدات بشكل خط مستقيم Estimations Linear ومثل هذه التقديرات لا تأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن ينبىء عنه الغمر من سياسات بترولية فى البلدان المستوردة أو المصدرة تؤثر فى حجم العائدات مدا أو انكماشاً .. وما يمكن أن يأتى به التقدم التكنولوجى من بدائل للبترول ، أو تقنية تقلل المستخدم ، منه ، لوحدة مستخرجة الى ما غير ذلك من العوامل الممكنة التأثير على سعر البترول ، فحجم عائداته ، فسياسات الإستثمار والتنمية من بلدان هو عماد اقتصادياتها .

الاغتراب التنظيمي

د. فيصل فخري مرار

ان الكتابة في موضوع مثل الاغتراب يجب ان يراعى فيها ان ياتخذ المحلل الموضوع من زوايا مختلفة .. ورغم ان الطابع الوصفي يظلب على هذه المقالة الا انها تستطيع ان تقدم للقارئ صورة واضحة المعالم عن ابعاد الاغتراب .

ان هناك الكثير مما يمكن ان يقال عن الاغتراب ، الامر الذي لا يمكن ان تستوعبه صفحات قليلة من زوايا مختلفة . الا ان هذا البحث ما هو الا الخطوة الاولى نحو بلورة فكرة عامة ودراسات اشمل لهذا الموضوع الحيوى الذى يتعلق بسلوك الانراد وكذلك الجماعات سواء كانت نامية او متخلفة ، اضافة الى سلوك الجماعات التنظيمية أثناء العمل .

وتناول الكاتب في هذه المقالة انماط الاغتراب ومصادره واسبابه . وبمداخلك ينتقل الى الاغتراب في المنظمات الادارية واثار البيئة التنظيمية في ذلك .

ويعرض الكاتب بعد ذلك لتتائج متعددة لموضوعي الاغتراب ، ثم ينتهى الى وضع حلول وعلاجات للاغتراب التنظيمي .

أبحاث
بالانجليزية

REFERENCES

Alexander, Ralph S., James S. Cross and Ross M. Cunningham. **Industrial Marketing**, (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1961).

Aljian, George W., **Purchasing Handbook** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1958).

Anyon, G. Jay, **Managing An Integrated Purchasing Process** (New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc. 1963).

England, Wilbur B., **Procurement: Principles and Cases** (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc. 1961).

Heinritz, Stuart F., and Paul V. Farrell, **Purchasing: Principles and Applications** (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, Inc., 1965).

Hodges, Henry G., **Procurement: The Modern Science of Purchasing** (New York: Harper & Brothers, Publishers, 1961).

Kotler, Philip and Sidney Levy, "Buying is Marketing" Too, *Journal of Marketing*, Vol. 37, No. 1 (January, 1973), pp. 54-59.

Lee, Lamar, Jr., and Donald W. Dobler, **Purchasing and Materials Management** (New York: McGraw-Hill Book Company, 1965).

Moyer, Reed, "Reciprecity: Retrospect and Prospect," *Journal of Marketing*, Vol. 34, No. 4 (October, 1970), pp. 47-54.

Pooler, Victor H., Jr. **The Purchasing Man and His Job** (New York: American Management Association, 1964).

Westing J. H., I. V. Fine and Gary Joseph Zenz, **Purchasing Management: Materials in Motion** (New York: John Wiley & Sons, 1969).

occurrences as fire or strikes that might disrupt the operation of a single supplier's plant. Besides, this policy will encourage competition among suppliers, and will enable the buyers to obtain the best quality of materials at the best possible price. Supporters of multiple sources of supply argue further that such policy permits more flexibility of choice than in the case of dealing with a single supplier.

Reciprocity decisions concerning materials and components which will be part of a company's end-products are likely to affect its operations and competitive position more than decisions concerning materials and equipment which will be used in the company. Lower quality of materials or equipment may be used in production. Besides, delays in deliveries, poor technical service, or higher prices paid for such materials or components are factors which weaken the competitive future of the company and causes its profits to decline.

In situations where reciprocity relationships exist, careful record of sales, purchasing, and profits must be kept. Besides, careful analysis of costs and profits must be done to make sure that in any specific situation the sales advantages do not exceed purchasing losses as a result of the reciprocity relationships.

Reciprocity, however, is considered neither a sales problem nor a purchasing problem, rather it is a management problem. Management analysis of the total business situation is the deciding factor in this matter. If management believes that reciprocity policy would help the company expand its markets permanently, increase its profits, or contribute to the achievement of its long-term goals, then it should consider adopting this policy. If management believes that reciprocity would restrict the competitive forces and the firm's profit would be accordingly reduced, then it would not adopt this policy. In short, management should weigh such potential reciprocal relationships carefully and consider all matters of reciprocity as objectively as possible.

Number of Suppliers.

Some firms may prefer to have several sources of supply rather than one source. Sometimes, a firm may have to deal with a specific supplier. Such situation arises when a supplier has an item protected by patent.

There are other factors which induce a firm to deal with a single supplier. Quantity discounts or lower shipping rates on carload quantities make it more economical to place orders to a single supplier. In other cases, total purchases may be too small to justify splitting the order among several suppliers since the per unit handling cost would be higher or because some suppliers would not accept small orders. Still in other cases expensive tools may be required for manufacturing goods purchased. The buyer may prefer to deal with a single supplier rather than paying extra money for such tools that he would have to provide if he chose several suppliers. Finally, dealing with one source of supply will induce the vendor to provide the buyer with better service and favor him over a buyer who splits his orders among several suppliers. This matter is of great importance in times of material shortage when competition in buying arises among buyers.

On the other hand, those who favor the policy of multiple sources of supply assert that splitting orders among several suppliers assures uninterrupted supply since the buyer would be more protected against such

Reciprocity in purchasing refers to the practice of selecting suppliers who are customers of the buying firm. The term "trade relations" is usually used to refer to this practice since the term reciprocity has acquired unfavorable connotations. An increased use of reciprocity has been occurred in the chemical industry as a result of the intensified competitive pressures and increase in product diversification.

Some executives do not favor reciprocity for the following reasons:⁶

1. False markets can be created with companies that may later change their minds.
2. Deterioration of the firm's effort may occur as a result of false sales security.
3. Reducing competition in the market place may cause the technological development of the company to decrease.
4. Purchasing costs may be higher as a result of restricting competition.
5. Legal dangers may emerge as a result of restraint of trade situations.
6. New customers may be hard to find as a result of pre-established relationships with competitors.
7. Company reputation may be impaired because of bad publicity resulting from reciprocity.
8. Reciprocity does not follow the sound principles of buying and setting regarding criteria of quality, price, and service.

Reciprocity, however, has its supporters. Such supporters assert that both the buyer and the seller will benefit from selling to and buying from each other if loyalty and confidence exist on both sides. These supporters also believe that customers who are also suppliers will provide better service, since they understand the peculiar problems of the buying firm. Moreover, such supporters assert that reciprocity is a profitable way to expand a company's markets. For example, a battery manufacturer may intend to buy the brand of automobile that uses the firm's batteries. ⁷

Beside the common form of reciprocity which involved only two parties — the buyer and the seller — other complicated situations of reciprocity may be found. It may take the form of "three-way reciprocity". This form is illustrated by the situation of a construction firm which finds itself under pressure from the owner of the proposed building to buy from a particular materials supplier because that supplier happens to be a customer of the owner's product. Although the principles underlying these indirect reciprocal relationships are not largely different from two way reciprocity, indirect reciprocity received more criticism than the simpler form. Other complicated forms of reciprocity also exist. ⁸

6. Lamar Lee, Jr. and Donald W. Dobier, **Purchasing and Materials Management** (New York: McGraw-Hill, Inc., 1965), p. 79.

7. *Ibid*, p. 80.

8. See for example Reed Moyer, "Reciprocity: retrospect and prospect," **Journal of Marketing**, Vol. 34 (October, 1970), p. 48.

Promotional support provided by a supplier is also an important factor in evaluating service. This is of a special importance in the case of dealing with a supplier of a new material that will be used in the production of a new product. A supplier may conduct a promotional campaign to contribute to the success of the end-product in the market. The buyer may, therefore, prefer to deal with a supplier who provide promotional services.

Price.

Price should not be considered by itself. Rather, it should be considered in the light of the factors of quality, delivery, and service. The purchasing agent should make sure first that the quality is adequate, delivery schedules will be met, and service is satisfactory; and only after these are assured, he should look to price as a deciding factor in rating suppliers.

In comparing prices purchasing agents have followed the practice of computing the relative costs of different materials as component parts of the finished product. They take into account variety of factors such as the amount of scrap or waste resulting from the use of the material, processing costs, and other characteristics that generate or minimize costs. The technique of making these comparisons are parts of the so called "value analysis". These techniques are used to enable the purchasing officer to determine for each industrial good the effect of its use on the final cost of the finished product. The marketing officer must also consider the impact of using materials bought on the quality and other features of the finished product according to the company's marketing strategy.

Vendor rating.

Some firms use rating procedures as an aid in selecting suppliers. These procedures are based on the actual performance of suppliers regarding quality, delivery, service, and price. While price can be determined objectively, difficulty arises in measuring the three other factors. However, some firms use rejection rate of a supplier's shipments as a measure of quality. Rejection rate is obtained by dividing the value of a supplier's materials which were rejected during a specific period of time by the value of the materials shipped during that period. Some formulas have been used to rate delivery and service.

Some companies inform their suppliers of their position on the rating scale. Suppliers are expected then to improve their performance in order to advance, or at least, to keep their position on the rating scale. The extensive use of rating systems by industrial buyers, however, depends to a large extent on the costs involved.

IV. Other Problems Related to Selection of Sources of Supply.

There are other matters related to the selection of sources of supply that must be considered by the purchasing officer. Two of these matters are discussed in this article. They are related to reciprocity policy and number of suppliers.

of transportation. Certainty of delivery, on the other hand, can be judged by some other aspects such as financial stability of a supplier, the adequacy of his equipment, his labor relations, and the competence of his technical and managerial employees.

The geographic location of a supplier might affect both speed and certainty of delivery. If a supplier is located at great distance from the buyer's plant, shipments from him may be subject to more risks of interruption and delays. However, the ability of a supplier to provide the desired quantity at the desired time must be considered in evaluating suppliers.

Service.

In industrial buying, service involves many elements each of which has its effect on dealing with a supplier. The most important types of service are technical, inspection and quality control systems, availability of spare parts, selling services, and promotional support.

Technical services involve help provided by a supplier's experts to buyers in solving technical problems that arise in connection with the use of his products. A supplier who has a group of experts and trained specialists to provide services and consultation to customers would be more acceptable than a supplier who does not have experts to provide such services.

The technological development of a supplier's activities and his interest in keeping with current methods are important factors that must be considered in evaluating technical service. Improvements and developments made by competitors make it necessary to the buyer to get better products from his suppliers.

The inspection methods and quality control standards maintained by a supplier are also important in evaluating service. A supplier who is careless about inspection will ship many items that might be rejected and returned because of their inconsistency with the quality standards and specifications. If quality-control standards maintained by such supplier are not satisfactory, imperfect items may not be discovered until after they have been incorporated into finished products, a matter which causes many problems to arise.

Availability of spare parts is an important factor in evaluating service. Many buyers prefer to do their own repairs for purchased machines. Availability of parts will enable such buyers to make repairs without delay, and therefore, they will avoid shutdown of machines and disruption of production. Moreover, if the purchased items are to be incorporated into finished products, availability of spare parts of such items in the market would be necessary for the success of the buyer's finished products.

Selling services are important and must be taken into account in evaluating service. The most important type of selling services is information provided by a supplier's salesman on new products, new materials, and trade conditions.

form in which the catalogue is published and the manner in which catalogues are filed and indexed. The size and shape of the catalogue has a great effect on the filing process of catalogues. Recognition of the importance of catalogues as a source of information on suppliers and types of products induced many large companies to appoint a librarian whose job is to maintain the catalogue file as one of her duties.

Trade shows and conventions.

The trade show or convention is another source of information about suppliers. Some industrial groups hold trade shows during various times of the year. The members of an industry display their products at a trade show in an attempt to attract buyers and build up their interest. The trade convention, on the other hand, is a meeting of members of an association, held primarily for the purpose of the exchange of ideas. In some conventions, members of an association are able to display their equipment and materials. Such conventions are ideal places for a supplier to show his products to potential customers. They also enable buyers attending them to find out about new products and other possible sources of supply.

Vendor files.

Vendor files contain information concerning the address of the vendor, past transactions made with the company, data concerning its reliability, and other pertinent information of any sort that might be of value to the buyer. The purchasing department usually keeps a record of a commodity file, which is usually classified on the basis of types of products. The commodity files contain information about sources of supply from which products have been purchased in the past, the prices paid, a cross reference to the vendor files, and other pertinent information.

Criteria for evaluating suppliers.

Having a list of available vendors at hand, the purchasing officer must evaluate each supplier so that the list may be reduced to retain only the most likely sources of supply. In evaluating suppliers, there are several factors that must be considered. Those factors are related to the ability of suppliers to provide the desired quality, quantity, service and price.

Quality.

Quality of a product is viewed by the industrial buyer as that quality which will be suitable for the purpose for which it will be used. The best quality, therefore, is not necessarily the highest quality. Quality should always be judged on the basis of its suitability for the purchaser's needs rather than its perfection.

Reliability in delivery.

Reliability in delivery involves two elements, speed and certainty. Speed of delivery can be judged by some aspects such as the maintenance of adequate stocks near using centers and the use of the proper means

Trade directories:

Trade directories include lists of manufacturers according to the products they make on a nation-wide basis. They provide some other information on such matters as size of manufacturers, their financial status, their methods of distribution, and location of sales offices. Some trade directories are specialized by industries. They include all companies within specific industry and their products as well as other pertinent data. Besides, there are regional directories issued by State Chambers of Commerce as well as local classified telephone directories. Most of these directories contain enough information to enable the purchasing officer to prepare a tentative list of possible suppliers.

Trade Journals.

Trade journals are other useful sources of information about suppliers. The purchasing officer should choose from different kinds of business magazines those publications dealing with the fields in which his firm has primary interest. In general, trade journals are not useful as directories to be consulted as the need arises. Rather, they are considered general sources of information on new products and methods which are usually described in the advertisements or the editorial pages.

Salesmen.

Salesmen are considered one of the valuable sources of information on matters regarding sources of supply, types of products, and trade information generally. Although in most cases salesmen information relates to their own companies, a salesman may be able to give information about a source of supply for an item that his company does not sell. Because of the importance of salesmen as a source of information, many purchasing officers make it a practice to see as many salesmen as they possibly can. Many buyers maintain a record for each salesman containing data that they expect to be valuable in the future. In addition, some companies have provided their purchasing personnel with suggestions concerning the relations between the purchasing office and the vendors' representatives in recognition of the importance of salesmen as a source of information.

Although the purchasing executive is expected to be familiar with his company's operation, materials, equipment, and other needs, and be qualified to carry salesmen's suggestions and proposals to the using department, he does not, as a rule, have the technical qualifications of a specialist. Therefore, he should refer proposals and suggestions by technical salesmen regarding products of interest to department heads when necessary.

Catalogues.

Catalogues constitute a valuable source of information on suppliers. They are utilized by the majority of purchasing agents for this purpose, especially in cases of standard items. The effectiveness of catalogues as a source of information on suppliers depends, to a large extent, on the

IV. Selection of Sources of Supply.

The process of the selection of a supplier is one of the most important function of purchasing. The complexity of the process, however, depends largely on the item purchased. It is much simpler for an item which is bought frequently and does not require substantial funds than for a new item or an old item involving substantial expenditures. The process will be more formal and systematic in the latter case.

Selection of acceptable and willing vendor is necessary to make a satisfactory purchase. Some suppliers may not be capable of providing desired quality standards or can not provide adequate service; others may not be able to supply the amounts needed at the same time they are needed; still others who may be able to meet these requirements but are not willing to sell at the desired price. The purchasing officer must find the vendor who can provide the optimum combination of all the pertinent factors of quality, price, service, and delivery schedules. Money and effort spent on careful selection of sources of supply usually prove to be a good long-term investment. Proper selection of suppliers makes it both easier and more economical for issuing orders in the future. Frequent dealings will also increase confidence on both sides. Moreover, periodic reviews of suppliers are easier to make when the buyer and seller are on friendly terms as a result of frequent dealings with each other.

The selection of good suppliers is indispensable to the relationships between the purchasing department and the using departments within the organization. The choice of suppliers is usually left to the purchasing department as long as the using departments are satisfied with the quality, amount and prices of materials they obtain. If departments find that supplied materials are not satisfactory, they are likely to insist on specifying suppliers. This of course will make the purchasing department lose control over purchasing, and as a result, the morale of this department will suffer serious harm.

Sources of Information about Suppliers.

The process of selecting a supplier starts with preparing a list of prospective suppliers. Some purchasing officers rely on their past experience and their memory for their knowledge of sources of supply. This practice may be satisfactory when the items are simply, repetitive in nature, and do not require large amounts of funds. However, since human memory is uncertain, and sometimes biased, it is important to maintain records of actual and potential sources of supply for efficient operation of the purchasing department. Beside past experience and memory, there are other sources of information about suppliers. The principal sources consist of trade directories, trade journals, salesmen's interviews, catalogues, trade shows and conventions, and vendor records.

highest quality. It rather involves search for offers that include the best combination of price, quality and service.

4. To develop reliable multiple sources of supply.
5. To develop good supplier relationships. Such relationships are important in solving problems that arise between a company and its suppliers. This would also make a vendor willing to give advance information on new products and prices, and provide better service.
6. To achieve maximum coordination and integration with the other departments of the firm. This involves providing concerned departments with information received from suppliers regarding materials and prices. Besides, the purchasing department should understand the needs of each department so that it can secure the goods and services suitable for such needs.

These objectives apply in principle to all types of organizational buyers: manufacturing concerns, governmental units, hospitals, and all other types of institutions that do not buy for purpose of resale. The principles are also applicable to all sizes of organizations, although in some situations, some changes in some of the objectives may be required to make them fit a particular organization.

Purchasing activities.

The purchasing department, trying to achieve the objectives of purchasing, performs a variety of activities. Typical activities of a purchasing department include the following:

1. Recognizing the needs of using departments of various supplies and precise description of such needs.
2. Selection of sources of supply.
3. Ascertaining prices of items purchased.
4. Placing the order.
5. Follow-up of the order.
6. Checking invoices
7. Maintenance of records and files.
8. Developing and maintenance of vender relations.
9. Traffic management.
10. Receiving purchases.
11. Inspection of goods purchased.
12. Storekeeping.
13. Inventory control.
14. Scrap and surplus disposal. 4

⁴ For detailed discussion of purchasing activities, see J. H. Westing, I. V. Fine and Gary Joseph Zenz, **Purchasing Management: Materials in Motion** (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1969), pp. 10-22.

service industries, contract construction companies, commercial enterprises, governmental units, certain professional groups such as doctors, and other nonprofit organizations. The most important group of these is the manufacturing group. The purchase of industrial goods by commercial enterprises is confined largely to furnitures and fixtures, cleaning materials, wrapping and packing materials, stationary, and business machines. The purchases of professional groups of this type of goods include mainly items that are highly specialized as well as other items such as stationary items.

III. Purchasing.

Purchasing is one of the basic functions of business that are directed toward achieving company objectives. On the average, half of a manufacturing firm's income from its sales is spent on goods and services by the purchasing department. This fact makes evident that every dollar saved in purchasing is a new dollar of profit. Applicable expenses must be deducted before obtaining net profit. Besides, additional profit from purchasing savings can be achieved with little increase in expenses, sometimes without any increase at all. Additional profit from increase in sales volume, however, requires increase in expenses as well as increase in the risk of capital. All these factors make evident the importance of the purchasing function's profit making potential. Efficiency in performing this function will, accordingly, increase the opportunities for profit of an enterprise.

Objectives of Purchasing.

The purchasing responsibility is sometimes defined as buying materials of the right quality, in the right quantity, at the right time, at the right price from the right sources. This definition describes the objectives of purchasing in a broad way. However, the basic objectives of purchasing may be stated as follows. 3

1. To secure materials, equipment, and other supplies necessary for an organization's operations. The purchasing function must be performed so efficiently as to minimize or eliminate interruption of production resulting from shortage of supplies.
2. To keep inventory investment and inventory losses resulting from obsolescence and theft at minimum.
3. To buy both competitively and wisely. Buying competitively means trying to be free of forces that greatly increase prices and restrict availability of materials. To buy wisely, on the other hand means to get the goods that are best suited to company operations and end-products. This does not, however, necessitate obtaining the

3 Stuart F. Heinritz and Paul V. Farrel **Purchasing: Principles & Applications**, (Englewood Cliffs, N. J. : Prentice-Hall, Inc. 1965), p. 7; and Lamar Lee, Jr. and Donald W. Dobler, **Purchasing and Materials Management** (New York: McGraw-Hill Book Company 1965), pp. 11-12.

II. Buyers of Industrial Goods Versus Buyers of Consumers' Goods:

Goods can be classified broadly into consumer goods and services, and industrial goods and services. The differences between these two types of goods do not arise from variation in their physical characteristics as from differences in the ways and the purposes of buying them. Consumer goods and services are bought by individuals for personal or household use. Industrial goods, on the other hand, are bought by business firms and other organizations for use in the conduct of such enterprises. Behavior patterns of the buyers of these two types of goods result largely from differences of purposes for which buyers purchase them. Consumer goods are usually bought in small quantities, many times by individual buyers, and often through decisions based upon habits rather than careful consideration of the purchase situation. Besides, they are bought by many people, and some of them are bought by everybody. Personal taste and preferences are the dominant factors underlying the behavior of buyers of these goods.

Although buyers of consumer goods and services are similar to buyers of industrial goods and services in that both acquire such goods and services to serve a purpose, the objectives to be achieved through purchases are different for each group. The objective of a buyer of consumer goods is almost always the personal satisfaction of the buyer or someone associated with him in a family or friendship relation. But the objective of an industrial buyer that he aims to achieve through his purchase of industrial goods is usually the making of profit or, sometimes, the operation of an enterprise. Goods purchased by business firms or organizations may be used for the purpose of increasing productivity of an operation, a reduction in its cost or an increase in the salability of the end products or services.

Industrial goods are mostly bought by corporations and organizations. They are usually bought in large quantities. Each purchase may affect the cost structure of a buying firm, and influence its operations and end products. Therefore, decisions of making purchases are based upon careful consideration of the effects of such purchases on a firm's operations and profit. Moreover, such purchases are negotiated by professionals whose business is to buy. Impulse, whim, and emotion are minor factors in determining behavior of industrial buyers. The profit that may be realized from the use of goods purchased, or their effect on the operating efficiency are the dominant factors motivating the industrial buyers' behavior. 2

Types of Industrial Buyers:

Buyers of industrial goods, who purchase such goods for use in carrying out their business activities are distinguished from buyers for the purpose of resale. The chief groups of buyers of industrial goods are manufacturers,

2. For a more elaborate discussion of industrial goods and their characteristics see E. Jerome McCarthy, **Basic Marketing: A Managerial Approach** (Homewood, Ill, Richard D. Irwin, Inc., 1971), pp. 321-341.

ORGANIZATIONAL PURCHASING : ITS OBJECTIVES, ACTIVITIES, AND FACTORS RELATED TO THE SELECTION OF SOURCES OF SUPPLY

DR. MOHAMED BASTAMI MANSOUR *

I. INTRODUCTION

Earlier marketing scholars looked at marketing as a subject which was concerned with both buying and selling. Consequently, organizational purchasing emerged as an important area of marketing. However, with the emergence of the marketing concept following World War II, marketing scholars and practitioners emphasized the importance of marketing activities from the seller's point of view. Purchasing, accordingly, became a neglected subject, and marketing curriculum, at American schools of business reflected this development. However, recent views of some marketing educators give a great deal of importance to purchasing as marketing function. 1 Purchasing has been also considered an important business function by many firms.

Three events contributed to the change of business philosophy which resulted in viewing purchasing as a major business function. The shortage of both materials and qualified suppliers resulting from unexpected increase in demand for all types of goods during World War II clearly demonstrated the importance of effective purchasing to the wellbeing of manufacturing concerns. Besides, increasing intensity of competition in many major industries resulted in the need to cut costs in order to survive and to protect profit margins. Management, then, started searching in all elements of cost. Since the expenditures by the average industrial company on materials and services it purchases from outside suppliers range from 40 to 60 per cent of sales, anything contributing to the reduction of this element of cost would be of great help in reducing total cost and in increasing profit margins. However, the rapid change and technological development caused expenditures on materials and equipment to increase. This necessitated searching for new ways and methods of developing the purchasing function.

* Assistant professor of Marketing, Kuwait University.

1. Philip Kotler and Sidney Levy, "Buying is Marketing Too," *Journal of Marketing*, Vol. 37 No. 1 (January 1973) pp. 54-59.

REFERENCES

1. Chenery, H. B. "Restructuring the World Economy" in Foreign Affairs, January 1975, PP. 242—263
2. El-Sheikh, R. "Kuwait, Economic growth of the Oil State", Kuwait University 1973
3. El-Hamad, A. "Surplus Oil Funds and the Arab Capital Markets" Euromoney, February 1975.
4. Mikdashi, Z. "The Community of Oil-Exporting Countries, a study in Government Cooperation", George Allen and University Ltd., 1972.
5. Tuma, E. "Economic Development in the Middle East", April 1973.
7. World Oil, October—December 1974.
8. Canada Commerce, 1973
9. Forbes, April—June 1973.
10. Oil and Gas Journal, December 1974.
11. Overseas Business Report, U.S. Department of Commerce, October 1974, March 1975.
12. The Economist Intelligence Unit, Q.E.R. "Oil in the Middle East". No. 1 — 1973.
13. The Time Magazine
14. Middle East Economic Digest — Meed — London.
15. The Economist — London.

STATISTICAL APPENDIX

COUNTRY					
Algeria *	R — \$3,384 Billion E — \$1,585	\$571	14.2	30%	
Bahrain *	R — \$225 E — \$177	n.a.	230,000	n.a.	
Egypt	R — \$6.2 Billion E — \$6.3 Billion	\$260	35.0	30%	
Iraq *	R — \$9.3 Billion E — \$9.9 Billion	\$798	10.4	25%	
Jordan	R — \$33.9 Million E — \$374 Million	\$350	2.5	33%	
Kuwait *	R — \$7 Billion E — \$2 Billion	Over \$4,000	850,000	50%	
Lebanon	R=E — \$602 Million	\$935	3 (est.)	85%	
Libya *	R = \$3.1 Billion	\$2,500	2	27%	
Qatar *	R = E — \$150 Million	\$620	130,000	Low	
Saudi Arabia *	R = E — \$27 Billion	\$2,500	55	n.a.	
Syria	R = E — \$1,705 Billion	\$340	6.89	40%	
Tunisia	R = E — \$483	\$455	5.5	55%	
U.A.E. *	R = E — \$428	n.a.	250,000	n.a.	

E = Expenditure

R = Revenue

* Oil-Exporting countries

n.a. = Not available

Source of table: Overseas Business Report, U.S. Department of Commerce, March 1975.

do not provide encouragement to foreign investment. Therefore, these countries should adopt economic policies aimed at correcting these problems. This will provide a better environment for international economic cooperation.

One final remark: All the above analysis is based on the following assumption; the oil revenues are going to increase in a linear pattern (i.e. straight line estimates). In other words, oil revenues, are treated as a linear function of the quantity supplied of oil; with no allowance whatsoever being made for exogeneous variables on the national and/or the international level to enter the picture and affect the validity of the estimates. It stands to reason that once one of the explanatory variables changes, then one is apt to come up with different results; in our case with different future revenue estimates. (1)

(1) This might explain partly, the difference of opinion concerning the size of petro-money revenues; where the latest estimates (made by a senior U.S. official in the Department of Commerce) puts the oil revenues at the end of the decade at \$200 billion instead of the originally estimated \$650 billion. See Wall Street Journal, May 23, 1975., P. 4.

Table IV * : The Expenditure Pattern of Petro-money in 1974 (U.S. Dollars, Billions)

Domestic Expenditure by the oil countries	25
Addition to official international reserves	20
Loans to World Bank & International Monetary Fund	3.5
Loans to developing countries	2.5
Aid to "frontier" Arab States	1.5
Loans to industrialized states	5
Foreign investment in shares and property governments	3...
Private foreign investment	10
Floating short-term in the European & American money markets	9.55
Total				80

These outflows of Arab petro-money to the outside world served two important purposes:

(1) Provide profitable returns to the investing countries (the oil-producing countries); although sometimes they were badly affected by the now-and-then occurring devaluations of the major currencies in the world (e.g. Pound Sterling, and American Dollar).

(2) The second purpose is of substantial significance. Many of the oil-consuming countries suffer from deficits in the balance of payments. The recycling of petro-money help ease their balance of payments deficits. This fact carries additional importance when account is taken of the high degree of interdependence of the world economy. In today's world, economic fluctuations within one country are not confined to that country alone, but are transmitted through international trade to the rest of the world. Capital flows help stabilize such fluctuations and this contributes to the stability of the world economy as a whole.

IV. Concluding Remarks

In this paper we have discussed the role of Arab Petro-money in the domestic, national and international economies. We have showed that such funds have contributed — and is expected to contribute — to economic activities in these three areas to the mutual benefits of all parties. Petro-money has provided the Arab countries with the capital that is critically needed to develop their economies. Due to the surplus of oil funds; the outside world has also derived benefits from the recycling of such funds. The prospects for the continuation of the recycling trend look promising. However, economic conditions in the industrialized countries are now characterized by a combination of recession and inflation. These conditions

* Source: Middle East Economic Digest — Meed — Feb., 1975.

(1) As a matter of fact, Arab Petro-money has recently become among the most significant factors in stimulating the British economy. The Time Magazine illustrates this by stating that "The (British) government has been borrowing Arab Petro-money to maintain living standards at home, and thus to keep the workers happy...". Time, May 26, 1975, P. 37.

The significance of the above figures is made clearer when they are compared with Table III. This table shows the total investment requirements of the Arab Countries during the same period — excluding the oil countries listed in Table II.

Table III * :Arab investment requirements and inter-Arab finance 1975-1980 (U.S. Dollars, Billions)

	<u>1975</u>	<u>1976</u>	<u>1977</u>	<u>1978</u>	<u>1979</u>	<u>1980</u>
Total investment Requirements	10.5	12.1	13.9	16.0	18.4	21.2
Inter-Arab finance (25% of requirements)	2.6	3.0	3.5	4.5	4.6	5.3

Even if the above estimates of investment requirements and inter-Arab finance (the portion of investment financed by oil money) were doubled, the new estimates would use up only about (50%) of surplus oil funds. The fact that Arab oil revenues greatly exceed Arab investment requirements points to the limited absorptive capacities of the Arab economies. This leads us to the assertion that investment policies in the Arab Countries should give priorities to the types of investment that would expand the Arab economies absorptive capacity. The factors limiting absorptive capacity — especially in the short-run are the bottlenecks mentioned above. The function of productive investment would be to eliminate these bottlenecks by providing for expansion of cultivable land, skilled labor, organizational and entrepreneurial ability, efficient financial markets and institutions. This should be the long-run objective of Arab investment if the economies of the Arab countries are to be able to nearly fully absorb the surplus oil funds.

III International Economic Policies

One conclusion that emerges from the above analysis is that surplus oil funds would still be substantial even after meeting all of the investment requirements of the oil countries and a large portion of the non-oil Arab Countries. The Arab countries are thus left with surplus funds that needs to be invested somewhere. The outflow of Arab petro-money is now being directed to two main destinations outside the Arab World: The industrialized west and the developing third world countries. The flow of petro-money from the Arab oil-producing countries to the outside world has been term "recycling" of petro-money. In 1974 the oil-exporting states were estimated to have earned \$80 billion in revenues. The following table illustrates the alternative ways in which these funds were used.

* Source Al-Hamad, op. cit., P. 20.

of performance." (1) It is according to this more comprehensive measure of the concept of development that the Arab oil as well as non-oil countries are to be considered less developed. However, all Arab countries are engaged in serious efforts to bring their countries economies across the threshold of economic development. Various bottlenecks and obstacles challenge most of these countries development efforts. For the oil-producing countries these bottlenecks manifest themselves in the form of shortages of skilled labor, land, entrepreneurial and/or organizational ability. The only resource that is not binding is capital. The non-oil Arab countries, on the other hand, face severe shortages of capital (as well as other limiting factors of production like land in some and skilled labor in others). Elementary economics tells us that this implies a higher marginal productivity of capital in the non-oil Arab countries than in the oil countries. Consequently there is much to be gained, from the point of view of the Arab world as a whole, by transforming investment funds from the capital-rich (oil countries) to the capital-poor (non-oil countries). This fact, combined with other political and nationalistic considerations should underlie the oil-producing countries' policies concerning the investment of their surplus funds abroad.

The main issue of the political economy of the Arab Middle East today is: to what extent can oil revenues contribute to the overall economic development of the region? The potential for inter-Arab economic cooperation is large and the achievements should measure up to the potential. The following two tables reflect the extent to which the oil-producing Arab Countries can contribute to financing development projects throughout the non-oil producing part of the Arab World. Table II shows the estimated magnitudes of surplus oil funds in some oil-producing Arab Countries during the decade of the seventies. The term "Surplus Oil Funds" refers to the excess of oil revenues over the investment expenditure requirements of the oil-producing countries.

Table II *: Projected Surplus Oil Funds in some producing Arab Countries (U.S. Dollars, Billions)

Country	1975	1977	1978	1980
Saudi Arabia	11.425	12.595	13.225	14.580
Libya	5.025	5.540	5.817	6.412
Kuwait	4.350	4.795	5.035	5.552
Abu Dhabi	3.275	3.610	3.790	4.182
Qatar	.825	.910	.955	1.050
Total	25.000	27.000	28.800	31.800

(1) Tuma, E. "Economic Development in the Middle East", delivered at the Middle East Symposium, California State University at Sacramento, April 27, 1973.

* Al-Hamad, A. "Surplus oil Funds, and the Arab Capital Markets", Eurpomoney, Feb. 1975, P. 17.

industrial origin of these countries' output. For between 80 and 85 per cent of Gross Domestic Product in the Arab oil-producing countries originates in mining and quarrying (i.e. oil extraction). Thus, the main challenge that faces the policy-makers in these countries is to transform the industrial origin of their economies from mining and quarrying into a more "industrially-oriented origins".

This is a necessary condition for these economies to reach the self-sustained growth according to Rostow's terminology. (1) This conclusion is based on the fact that less than five percent of the total labor force in the oil producing countries is engaged in oil-related industries, and that "the major function of the crude oil industry — doesn't relate to the domestic factors employed in the industry, for these cost the industry very little, or less than five percent of the posted price. Neither is it related to the production process in the non-oil sectors of the economy, for the amounts of oil products used up as inputs are very small (in 1970 the amount of oil products consumed in Kuwait was 4.9 million U.S. barrels, while total exports of both crude and refined oil products were over one billion barrels). Being a (non-drinkable!), non-renewable asset, the main fact about oil and gas production is the production decline curve," (2) (i.e. with the passage of time total output of oil extracted from Middle Eastern wells will decline). Huge doses of internal investment are required to achieve a more balanced economic growth. Table 1 puts the costs of such policy-objectives at billions of dollars; nevertheless, such costs are substantially less than the revenues that oil-producing countries get from exporting oil. The rest of oil revenues must therefore be placed back in the outside world. In what follows, the external outlets for investing petro-money are discussed.

II. National Economic Policies:

Not all Arab Countries are oil producers or exporters. However, all of these countries can be said to be economically less developed. This statement implicitly rejects the traditional measures of economic development, namely per capita income. Measuring economic development by per capita income implies that most of the oil-producing countries are highly developed. For in terms of per capita income, many of these countries rank right along or even ahead of such countries as the United States, Sweden and Switzerland. "In addition to a high level of per capita income" writes one scholar, "the concept of development means — the development of a set of institutions and organizational patterns that render the economy self-sustaining at a high and advancing level of performance. Development also means that social conditions have improved enough to sustain that level

(1) To be able to "fuel the process of development", these countries have to spend part of their incomes on buying Western machinery and know-how.

(2) El-Sheikh, R. "Kuwait, Economic growth of the oil state, problems & policies" A publication of the Kuwait University 1972/1973 P. 54.

prices, this problem didn't arise since oil revenues were more or less just sufficient to finance the oil countries' development efforts with modest surplus left over. However, at present, even the most ambitious development plans of the oil producing countries substantially fall short of absorbing the newly acquired increase in wealth. Consequently, many of these countries began to search for investment alternatives beyond their national boundaries in order to fully utilize their financial capital. This article will attempt to generalize the response of the oil countries' economic policy to this newly emerging situation at the domestic, national and international levels.

1. Domestic Economic Policies:

At the domestic level, the governments of the oil producing countries responded to the increased oil revenue by greatly accelerating the pace of economic development. The development plans of most of these countries foresee huge expenditures on developing almost all sectors of their economies. Table 1 shows the planned development expenditures by a selected group of Arab oil-producing countries:

Table 1 *

Country	Population (millions)	Plan Period	Planned Expenditures
Algeria	14.20	1974-1977	\$26 Billion
Iraq	10.40	1975-1980	\$25 Billion
Kuwait	.850		\$3.5 Billion
Libya	2.00	1972-1975	\$ 4 Billion
Saudi Arabia	5.00	1975-1980	\$50 Billion

The main driving force behind these ambitious development plans is the countries' desire to diversify their economies to insure their viability when the oil wells run dry. This is their long-run objective. In the short-run the governments of these countries are paying increasing attention to the immediate welfare of their people. In many of these countries, the ordinary citizen enjoys free medical care and free education through the university level. The leader in this respect has been Kuwait whom the Wall Street Journal describes as the Utopia of a welfare state. The Kuwaiti citizen, writes a staff reporter of the Wall Street Journal, can expect his government to keep him "free of such western worries as income taxes, hospital bills or employment. (The Kuwaiti citizen) can take for granted such good things as a full free education up through a Ph.D., free medical care, modern housing. . . ". (1) The continuity of such prosperity in these countries is conditional upon meeting one main condition: diversify the

* U.S. Department of Commerce Overseas Business Report, October 1974.

(1) Wall Street Journal, April 8, 1974.

UTILIZING MIDDLE EASTERN PETRO-MONEY:

ALTERNATIVES AND PROSPECTS

Sulayman Al-Qudsi &

Marwan Masri *

INTRODUCTION

The last two years or so have brought the oil-producing countries of the Middle East (all of which are Arab, with the exception of Iran) many fold increases in wealth, following the quadrupling of crude oil prices. The increase in oil prices came about because of the relative scarcity of oil as a basic input factor in almost every economy in the world. This relative scarcity was accentuated by several other factors:

- I. Excess demand for oil during and shortly after the period of oil embargo.
- II. The socio-economic and political factors in the Middle East in particular, and in the world in general in the early seventies which gave rise to an increased Arab bargaining power (i.e. the war of 1973 made them discover the "mighty oil" as a political and economic weapon; and the occurrence of the embargo in the cold season made the oil-consuming countries more vulnerable to fluctuations in the oil supply.)
- III. For more than four decades; Middle Eastern oil was underpriced, which caused a constant deterioration in the terms of trade of crude oil vis-a-vis industrial products (e.g. from 1958 = 100 to 81 in 1968). (1) Thus, the increased oil prices came to adjust the oil market structure by charging the fair price (i.e. which clears the market).
- IV. The galloping inflation in the developed world which pushes up Arab oil producing countries' import bills (2) (the latter soared (75%) in 1975 from 1973).

The suddenness of the increase in wealth has confronted the oil producing countries with a new problem, namely: the management and utilization of the influx of petro-money. Before the recent hikes in crude oil

* Both are graduate students in economics at the University of California at Davis.

(1) Mikdashi, Z. "The Community of Oil Exporting Countries, a study in Government Cooperation," George Allen and Unwin Ltd., 1972 P. 166.

(2) The Economist, London, January 11, 1957.

(3) Wall Street Journal, May 23, 1975 P. 4.

EDITOR : Dr. Hassan Al-Ibraheem

MANAGING EDITOR : Dr. Asa'ad Abdul Rahman

EDITORIAL BOARD :

Dr. Moh'd A. Rabie

Prof. Ali Tawfeek Ali

Dr. Shawki H. Abdullah

Dr. Farid Al-Hussaini

Abdulrahman F. Abdulrahman

(Assistant Managing Editor)

Mail all communications to : Editor,
Journal of Social Science, P.O. Box
5486, Kuwait.

19. J. Thibaut, "An Experimental Study of Cohesiveness of Underprivileged Groups," in Leon Festinger/et al, **Theory & Experiment in Social Communication**, (Michigan: Michigan University Press: 1950), p. 35.
20. Kurk Back, "The Exertion of Influence Through Social Communication," in Festinger et al, *op. cit.* pp. 21-36.
21. Richard Calhoon, **Managing Personnel**, (Row & Harper: 1963), pp. 485-8.
22. R. M. Stodgill, **Individual Behavior & Group Achievement**, (Oxf. Univ. Press: 1959), pp. 281-2.
23. Joseph E. McCorath, **Social Psychology, A brief Introduction**, (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965), p. 136.
24. Melvin Seeman, **American Sociological Review**, p. 288
25. B. Schreike, **Alien Americans**, (New York: The Viking Press, 1936) p. 18.

FOOTNOTES

1. Paul Tillich and Erich Fromm, **Man in Estrangement**, (Nautville: Vanderbilt University Press, 1965), p. 75.
2. GeGrald Sykes, **Alienation, the Central Climate of our Time**, (Toronto: Ambassadors Book Ltd., 1964), p. 41.
3. Jan Najda, "Alienation and Integration of Student Intellectuals" **American Sociological Review**, XXVIII, No. 5, (Oct., 1963), p. 759
4. Group of Whittier College,, "On the Meaning of Alienation," **American Sociological Review**, (Oct., 1961), p. 780.
5. Melvin Seeman, "On the Personal Consequences of Alienation in Work", **American Sociological Review**, XXXII, No. 2 (Apr. '67), p. 277.
6. Robert Blauner, **Alienation and Freedom**, (Chicago: University Press, 1964), p. 47.
7. Leon Festinger, Stanley Schachter and Kurk Back, **Social Pressures in Informal Groups**, (Standard: Stanford University Press, 1950), p. 32.
8. *Ibid.*, p. 103.
9. Jan Najda, "Alienation and Integration", **American Sociological Review**, p. 759.
10. Herbert Bloch and Predrin Prince, **Social Crisis and Deviance**, (New York: Random House Inc., 1952). p. 31.
11. Gerald Sykes, **Alienation, the Central Climate of our Time**, p. 73.
12. R. Presthus, **Organizational Society**, (Ronald Inc., 1961), p. 59.
13. M. Seeman, "On the Meaning of Alienation," **American Soc. Rev.**, Dec., 1959.
14. R. Blauner, *Ibid.*
15. Lewis A. Coser, (Review of Blauner's Book, "Alienation & Freedom") **American Social Review**, 1965.
16. Peter M. Blau & W. R. Scott, **Formal Organizations**, (San Francisco: Chandler Pub. Co., 1962), p. 60.
17. Kornhauser, **Scientists in Industry, Conflict & Accommodation**, (Berkeley; University of California Press, 1962), p. 10.
18. George A. Miller, "Professionals in Bureaucracy; Alienation Among Industrial Scientists and Engineers." **American Soc. Rev.** (Oct 1967) pp. 768-775.

he moves to another environment or to a new culture. But as time passes, the individual starts to adapt and form new standards and new mores to cope with the new social requirements.

Moreover, the rise in economic status and encouraging greater mobility tends to split the person from the original nucleus. Besides, financial success on the part of the alien foreigner means a severance of ties with his less fortunate brethren whom he leaves behind to struggle alone.

Finally, the power of a group to influence its members towards conformity with shared beliefs and actions depends on the positive and negative sanctions (rewards and punishments) the group has at its disposal. The influence of a group over its members depends on how strongly the members value their membership and its accompanying rewards (including interpersonal rewards such as recognition, status and prestige as well as material rewards) and how much the member wants to avoid the negative sanctions.

But irrespective of any measures taken for social adaptation of the alien or the alien foreigner, there still remains quite a number who will never fit into the working or social surroundings, whatever the scales of measures taken to help them. They will form a minority harmful to the interests of their compatriots, who will suffer from the consequent stiffening of the prejudices and discriminatory attitudes of the population in the community concerned.

SOLUTIONS TO ALIENATION

In a world that is continually changing, adaptation or readjustment are constantly necessary. There are two factors involved in the adaptational process of biological and social existence. These are: The adaptational capacity of the individual himself and the adaptational situation of conditions of the environment, both natural and social.

Under the best circumstances, some individuals fail to adopt successfully because of something within the environment or because of a defect of personality. Some obvious physical defects may hinder adaptation but sometimes intellectual deficiencies keep the individual away from adaptation. Men, however, don't ordinarily fail because they want to fail but because of innumerable personal reasons covering the entire range of human experience, including their own ambitions prejudices, habit patterns, lack of insight, loyalties and social conviction. Some of the psychological elements is the inability or failure to comply with external conditions. "It might be for reasons of conscience, political or social idealism or ideological conviction." 25

There are some measures that could be taken in order to help encourage potential aliens to adapt and integrate either in the working environment or in society in general.

The first measure is called the "leisure solution" either by employees, unions or the government. It is the hope of many that the opportunities for self-expression and creativity denied by modern technology and bureaucracy can be found again in the freely chosen pursuits of leisure time. This argument is supported by the technological trends that are reducing the necessary number of hours each employee must work to produce the nation's goods and services.

Secondly, enlargements of the contents and responsibilities of jobs; this tends to introduce interest variety and increase the importance of the product to workers. Others may introduce job rotation — a policy that permits the worker to move from one subdivided job to another, adding variety to his work and expending his knowledge of the technical organization.

Thirdly, by increasing opportunity for freedom and dignity of the individual or the worker, a great deal can be achieved in the way of adaptation and integration. A person deprived from expressing himself, suppressed and humiliated, rejected and looked down upon, denied recognition and dignity will never think or try adapting to the society norms and standards.

Fourthly, some people maintain that time is the great assimilator. A person's ties with another group will be stronger at the beginning when

individual meaningfully, the social order should generally be viewed as being less supportive and trustworthy. Finally, alienated work doesn't reward individuals' investment in the work process. It teaches the lesson of withdrawal.

Seeman maintains that work is nothing less than what it is known to be — often not very rewarding in itself and always necessary. And the big task for the worker is not to convert it into a major source of intrinsic satisfaction, but to manage it so that it can be an acceptable life of the moment by creating occasions, however small, for humor, sociality, decision making, competition, argument, etc., that are at once trivial and remarkable. 24

Whatever the findings of a research would be, the fact remains, however, that alienation is but the first step of an individual's estrangement and deviation. And unless the society, the organization or the group to which the individual belongs, diagnoses the symptoms of alienation and tries to find the causes and solutions for this serious sickness, then a great social ill will prevail and it will be far too late to try to draw alienated individuals back to conformity with groups norms and standards. Therefore, a section on solutions for alienation is worth the effort.

CONSEQUENCES OF ALIENATION

Can alienation lead to deviation? To be an alien is to act passively towards the group; to be isolated and socially detract from a community. But if alienation is of a high intensity, the individual might go to the extreme sometimes. Given that an individual, an alien, deviates from a group norm, any of several outcomes can ensue: He may provide others to join his position and thus alter the group norms; or he may be provoked to conform to the original norm. If he is free to leave the group and the group is of little importance to him, he may withdraw from it. Conversely, if he is of little importance to the group, he may be faced with the choice of conforming or being rejected by the group. Where the norms of the group to which the individual holds allegiance overlap and conflict, the individual is faced with a choice between them.

Rapid social change can have several different kinds of consequences for the individual. The industrial revolution and subsequent social change has led to anomie or to normlessness on the part of the individual. "The major consequences of social change for the individual is an increasing in conflict due to his allegiance to an increasing number of differentiated groups." 23

As for workers, the consequences of alienation depend to a greater extent on the age, status, convenience, and responsibility of the worker. Old, senior, well involved employees cannot but be patient to contrive with the alienating work relationship while those who haven't yet been trapped by age or other circumstances, have another alternative — quitting the job. This applies to young people who are characterized by moving from job to job until they get old and settle at a well paying, satisfactory job with a sufficient retirement arrangement.

In the automobile industry, for instance, there is much greater frequency of active dissatisfaction with alienated work among assembly line workers. This dissatisfaction is a reflection of their independence and dignity which is expressed in other ways besides a generalized dissatisfaction. Thus they quit their jobs more frequently than other workers in different industries.

One of the consequences of alienation is that people whose work provides little opportunity for decision on the job will see their world as being more generally unmanageable. When work is meaningless in itself people find it necessary to substitute extrinsic ends as important goals. Besides, with long hours given over to unrewarding tasks, alienated workers build up a reservoir of frustration and dissatisfaction. Minority groups are likely targets for this hostility, hence alienation in work and prejudiced attitudes should tend to coexist. Moreover, where work doesn't bind the

The cohesiveness of a group is the "total field of forces which acts on members to remain in the group." 19 This force toward remaining in the group is a function of the valence or pulling power of the group vis-a-vis an individual's goals of different kinds. The greater the cohesiveness in a group, the greater its power, in relation to individual members. With increased cohesiveness, there is more pressure toward uniformity and conformity. This has strong repercussions on group action and performance. Thus, in highly cohesive groups, efforts to agree on specific issues are strong. Then, too, because of greater pressure toward uniformity, the likelihood is for more change in the behavior of individual members. 20.

On the other hand, splinter groups or subgroups in which circumstances and goals are different tend to reduce cohesiveness in a larger group. Other forces too disrupt group cohesiveness. Blocking of group objectives can temporarily increase cohesiveness if frustration is attributed to an attack from without, but the long-run result may be reduced cohesiveness. Conflicts between goals of different members can have the same results. UNPLEASANT experience of members in the group and failure of the group to progress toward its objectives often lessens cohesiveness. And, of course, personality conflicts as seen in aggression of certain members, rivalry for status, and interpersonal dislikes are to be disruptive. 21

According to "Stodgill", loyalty to the group is determined by the ratio between the cost paid for support and the magnitude of discrepancy between expectations and outcomes experienced in the group. So when the ratio is sadly out of balance an individual is (in varying degrees) likely to abandon the group. 22

Cohesiveness can, it follows, be a force in facilitating or blocking management objectives. Where the group aims and those of management are congruent, cohesiveness is a positive force for management. Where they conflict, troubles are bound to follow or at best there will be reduced achievement of organizational goals.

Administratively, a number of actions can alter the cohesiveness of groups. Supervisors who develop loyalty to the group through effective communication have cohesive groups that are high producers. Another way of putting this is to say that adding prestige to a group can increase both productivity and cohesiveness. Maintaining the structure and membership of small groups not only increases cohesiveness but lessens turnover.

and Scott have shown that although professional and bureaucratic modes of organization share some principles in common, they rest upon fundamentally conflicting principles as well. 16 Specifically, there is often a conflict between the assumptions and demands of organizational logic and those of scientific research. Quite apart from personal problems and the scientist's expectations of a great deal of latitude, there is a built-in structural tension. Organizations, in effect, seek accountability, standardization, quantitative standards of performance, predictability, and the like. Such prescriptions however, are often in opposite to the needs of scientific research and the expectations of the scientists. Concerning predictability and budgeting, for example, researchers by definition do not know what they are going to find. There is inherent risk of failure in all research; yet a function of bureaucratic organization is to overcome risk. Administrators often experience difficulty in accepting this kind of ambiguity. A researcher, moreover, does not usually know exactly how much money will be required to complete a project. Organizations honor planning, progress schedules and targets, yet research rarely proceeds by schedule; like many creative activities, it often proceeds by fits and starts. Kornhauser 17 concludes that most conflicts between the scientist or engineer and his employing organization stem from the basic organizational dilemma of autonomy vs. integration. These professionals must be given enough autonomy to enable them to fulfill their professional needs, yet their activity must also contribute to the goals of the organization.

The professional who experiences such conflicts in his work may become alienated in his work, the organization, or both. George A. Miller in a research conducted on scientists and engineers employed by a major American aerospace company, found ample support for the hypothesis that alienation from work is a consequence of the professional bureaucratic dilemma for individual scientists and engineers. 18 One method for alleviating conflict is to modify the organizational structure by providing more professional incentives and lessening the degree of organizational control. Although the relationships involving research freedom and professional morphology are similar for both scientists and engineers, these professionals may be experiencing work alienation for DIFFERENT reasons. If scientists and engineers differ in their professional goals, then alienation manifested by engineers may result from their lack of power and participation in organizational affairs whereas alienation manifested by scientists may reflect their lack of autonomy to pursue their work.

4. Alienation in Small Groups

While alienation from "work situations" reflects a feeling of disappointment with career and professional development, as well as disappointment over the inability to fulfill professional norms, alienation from expressive relations reflects dissatisfaction in social relations with supervisors and fellow workers.

These types are, of course, oversimplified and idealized, but they have value as conceptual tools. They work out their adaptations to the organizations according to their psychological traits of character.

2. Alienation Among the "Indifferents"

Diverse industrial environments produce decisive contracts in the balance of alienation and freedom. Comparing the printing trades, the textile industry, automobile assembly plants, and the highly automated chemical industry, and using Seeman's specification 13 of different dimensions of alienation, Blauner finds that these industries present very different environments for the worker. In printing, alienation in all its dimensions is minimized through continued adherence to a craft tradition providing job security, a measure of worker control over the job, integration in an occupational community, and fairly degrees of self-expression and self-esteem. In contrast, in the textile industry a sense of powerlessness and meaninglessness is pervasive, but community integration in the tradition mill towns permits the workers to attain relative satisfaction with work in which freedom, control and self expression are lacking. Work on the automobile line is seen as most alienative in all aspects; the worker is self-estranged and suffers from powerlessness and social isolation. In the automated chemical industry, on the other hand, the operators achieve a new kind of control over the automated machinery and as a consequence integration between the self and industrial setting reaches relatively high levels.

Viewing the matter in historical perspective, Blauner suggests that secular developments in technology, industrial structure and the division of labor have affected the various dimensions of alienation in roughly the same direction. In craft industry alienation is low and the workers freedom is at a maximum. The curve of alienation rises sharply in the period of machine industry and reaches its highest point in the assembly line industries of the 20th century. But with automated industry, a countertrend asserts itself. In automated factories the worker gains a new sense of dignity through new responsibilities and this results in more meaningful work in a more integrated industrial climate. 14

"Blauner" permits himself a sense of qualified optimism as he envisages the gradual spread of automated production methods from the oil and chemical industries to other work areas. He does not, however, seem to have considered the possibility that "the industrial system of the future may indeed grant high degrees of a new freedom from alienation to an elite aristocracy of labor while large numbers of displaced workers in other occupations sink further into apathy, self-estrangement and a sense of meaninglessness." 15

3. Alienation Among the Ambivalents Especially Professionals

But alienation from work is not confined to indifferents only. Blauner

EFFECTS OF ORGANIZATIONAL ENVIRONMENT

We object to the undifferentiated image of industrial life that has frequently dominated industrial sociology. We grant that there are powerful alienating tendencies in all modern normative organizations. But whether such tendencies are intensified or mitigated depends, *inter alia*, on the types of personalities in the organization and the effect of organizational environment on the personnel, especially the "indifferent" (e.g. industrial workers), the "ambivalents" (e.g. professionals and staff-line personnel) and small group cohesion.

1. Typology of Personalities

"Robert Presthus", in *Organizational Society*, 12 finds modern Society with big organizations characterized by unbridled competition which has been replaced by an "imperfect market" and by "rational bureaucratic" controls. The kind of personal accommodation an employee displays to the bureaucratic situation is associated with one of his three "ideal" personality types: the UPWARD MOBILES, the INDIFFERENTS and the AMBIVALENTS.

The Upward-Mobiles are those who react positively to the bureaucratic situation and succeed in it. They accept authority without much difficulty. They are motivated by a strong fear of failure. They have respect for organization authority, commit themselves fully to the organization, avoid controversies and cultivate virtues for the key positions in a system that values conformity and loyalty above everything else.

The Indifferents are the uncommitted majority who see their jobs as mere instruments to obtain off-work satisfactions. These include the white-collar as well as blue-collar workers. The typical indifferent tends to reject the organizational bargain which promises authority, prestige and income in exchange for loyalty, hard work, and identification with its values. Instead, he separates his work from the "meaningful" aspects of his life, which include recreation and leisure activities. If the indifferent remains committed to his work, he will sometimes distinguish between it and the organization.

Standing between these groups are the Ambivalents, a small, perpetual minority who can neither renounce their claims for status and power nor play the disciplined role that would enable them to cash in such claims. The Ambivalent is usually a man of middle class background, intellectually oriented, having limited talents in interpersonal relations and resisting conventional values. The organization tends to suppress this group as they refuse to pay homage to hierarchs. They are unhappy but potentially creative. In sum, with the exception of his critical function as the agent of change, the ambivalent type is unique to the bureaucratic situation.

IV

THE ALIEN IN ORGANIZATIONAL GROUPS

The alienated nature in the modern society, shows the alien not only as a worker, but as a manager and even as an owner of production. The individual has become an economic atom that "dances to the tune of atomistic management." His place is well settled and assigned; he has to sit in a certain fashion, his arms move x inches in a course of y radius and the time of movement will be so and so. Besides, work is becoming more repetitive and thoughtless as the planners and scientific managers further strip the worker of the right to think and move freely. Life is being denied, need to control, creativeness, curiosity and independent thought are being baulked, and the end result and the inevitable one is "flight or fight — on the part of worker — apathy or destructiveness and psychic regression." 11

The role of the manager is also one of alienation. His role is to employ profitably the capital invested by others. At the same time his stress is more on the efficient operation and expansion of the enterprise. The manager like the worker deals with impersonal "giants"; with the giant competitive enterprise; with the giant national and world market; with the giant consumer who has to be manipulated; with the giant union and with the giant government. All these giants determine the activity of the manager and direct the activity of the worker and work.

The attitude of the owner of the big corporation to his property is one of almost complete alienation. His ownership consists in a piece of paper, representing a certain fluctuating amount of money. He has no responsibility to the enterprise and no concrete relationship to it in any way. This is, of course, the case of stockholders whose main interest is to get dividends at the end of the year.

or from employment to retirement and from concern with that which is casual to concern with the remote, abstract and self-justifying." 9

A high or moderate intensity of alienation should be expected among individuals belonging to religious, ethnic, political, educational, occupational, associational, residential and other minorities. The changes in individual social location and has transition from membership in a majority, to membership in a minority where he is hardly recognized leads to some exclusion or self-exclusion and consequently could be expected to be highly associated with alienation.

In their book, "Social Crisis and Deviance", Bloch and Prince, affirm the idea that a frequent result of a rapid change is either the incapacity or unwillingness of individuals and groups to adapt to the conditions of change. The incapacity might be psychological or social. But change may produce deprivation, that in turn will bring in their wake frustration for masses of people. If these feelings are not quickly resolved, rationalized or directed, the newly created frustration will seek outlets for the needs that are denied, 10

In all societies there are conventional patterns, techniques, norms, standards, or channels by means of which individuals may express tension. Thus the society tries to influence the individual to conform and in resisting this influence the individual deviates and becomes an alien.

These are the causes or factors that might lead to alienation in society in general. But there are other factors that may be considered the source of alienation in the organization. This is the focal point of the next part.

SOURCES AND CAUSES OF ALIENATION

The question is always asked, "What are the conditions which produce deviates or aliens?" One straightforward answer to this is that man by nature is sociable. He has the ability, the desire and the need to interact with other human beings. But, when pressures and influences are being exerted on people to adopt a certain way of thinking or a certain pattern of behavior, some people conform quite readily, while others are able to resist entirely these influences. Pressures may be in form of laws, rules, mores or etiquettes. Open pressures are generally accompanied by open punishment for deviation in the form of censure, overt disapproval or even rejection from the group.

But why does an individual resist these influences or pressures? First of all, the group might not fulfill the expectations of an individual, he might see no attractive power within the group. Under these circumstances, the relatively weak influence which the group exerts, cannot overcome personal considerations which may happen to be contrary to the group standards.

Secondly, there may not be sufficient communication between the individual and other members in the group. In such instances the deviate may not even be aware of the fact that he is different from most of the others in the group.

No matter how attractive the group is to a particular person; it will be impossible for an individual to interact with the group if there is no way of communication between both.

Thirdly, the influence of some other group to which the individual belongs may be stronger and the attachment more tight than the influence which the core group is able to exert on him. Under these conditions a person who appears as an alien or deviate is so, only because his previous group has chosen to not him a member of the core group. 8

Fourthly, another reason for deviation or alienation is isolation. It can be considered both as a cause and an outcome of deviation. Social isolation might be either voluntary, due to the previous mentioned reasons, or compulsory on the individual who is prejudiced against by society. The society might isolate an individual who does not conform to its norms and etiquettes. He is considered a stranger, an aloof who must not be dealt with at all.

"Jan Najda", in an article on "alienation and integration" attributes alienation from a larger society to be associated with a "transition from rags to riches, from paganism to Christianity; from childhood to adolescence

A person is powerless, however, when there is not much that he can do about most of the important problems that he faces today. A worker is powerless when he is an object controlled and manipulated by other persons, or by an impersonal system such as technology, and when he cannot change, modify or act to change this domination.

"Blauner", in his book "Freedom and Alienation" discusses four "modes of industrial powerlessness". First, the separation from ownership of the means of production and the finished products. Secondly, the inability to influence general managerial policies. Thirdly, the lack of control over the conditions of employment and lastly the lack of control over the immediate work process. 6

As a meaninglessness, it reflects a split between the part and the whole. A person experiences alienation of this type when his individual acts seem to have no relation to a broader life program. It also occurs when individual roles are not seen as fitting into the total system of goals of the organization but have become severed from any organic connection with the whole.

"Isolation results from a fragmentation of the individual and social components of human behavior and motivation." 7

Since these are the types, dimensions or intensities of alienation, one has to discuss now the sources of alienation, causes that lead to alienation and factors that contribute to this social phenomenon. The next part will throw light on some of the causes of alienation both in society in general and the working organizations in particular.

TYPES OF ALIENATION

In order to understand alienation, one has to discuss some of its types. There is physical as well as mental or intellectual alienation. Alienation differs in both intensity and manifestation. It seems that it differs from culture to culture, both in the specific spheres which are alienated and in the thoroughness and completeness of its process.

The intensity of the feeling of alienation varies with the number of "qualitatively different collectivities" an individual belongs to and thus to the number of subcultures he participates in. It depends on the extent to which his membership in these "collectivities" is supported by the personal primary groups, such as one's family and childhood, adult peer group, as well as by the ties to one's birthplace, neighborhood or community of residence. 3

The intensity of alienation furthermore depends on the extent of continuity of commitment and attachment during his life cycle and the extent to which membership represents or symbolizes the main body of society and are infused with the prevalent values, norms and beliefs.

In an article titled, "On the Meaning of Alienation", a group of Whittier College regarded the concept of alienation as consisting of three stages of development: First; the predisposing stage where three successive phases take place: powerlessness, meaninglessness and normlessness. Secondly; the stage of cultural disaffection; that is when the person conceives himself to have been let down by events and chooses to reject the relevant cultural norms. Having made that choice, he has become isolated from his contemporaries who are now perceived as strangers, and enters a stage of social isolation at this point. Thus he has one foot in and another foot outside of the social system which makes him a marginal man. Such formulation of alienation processing appears applicable to an analysis of alienation among the unemployed. 4

Where this group of Whittier considers "powerlessness", meaninglessness and normlessness as stages of alienation; "Middleton" includes these under five types of alienation. In addition to these three, he mentions cultural estrangement as a type of alienation where some people don't get interested in some activities or norms of society. There is also "social estrangement" or isolation as another type of alienation where some people feel lonely and aloof. The last type of alienation according to Middleton, who depends on his analysis on "Seeman" definition and categorization, is estrangement from work. 5 Some people don't really enjoy work, but they have to do it so as to achieve some goals and satisfy their needs and wants.

Alienation is a general social phenomenon, a feeling that may be experienced in some fashion by any member of a given society. It cannot be understood apart from its opposite, the feeling of belonging, sharing or participation which follows from the individual's inclusion or integration into social "collectivities"

"Gerald Sykes" defines alienation as a mode of experience in which the person experiences himself as an alien. He has become, one might say, estranged from himself. He doesn't experience himself as the center of his world, as the creator of his own acts, but his acts and their consequences have become his masters, whom he obeys or whom he may even worship. 2 The alienated person is out of touch with himself as he is out of touch with any other person in society.

Whatever the method of defining alienation one can generalize that to be alien means to be strange, either to the society or to yourself. This depends on the situation in which the alien finds himself.

INTRODUCTION

The primary attitude displayed by an ordered society towards the alien is one of distinct animosity or contempt. An anti-foreign attitude is caused by the fact that the alien is conspicuous because he is different. Even in his own group, an individual who deviates from the established mores, who dresses or behaves differently, is likely to provoke hostility.

It is natural that since the alien does not conform to the society's patterns, he creates a feeling of revulsion. He is too noisy or too dignified, too free or too reserved. If his moral standards differ from those of society, he is considered immoral. If he has different business methods, he is dishonest or tricky. Thus any deviation from the given schemes of life excites moral disapproval.

The greater the difference in cultural or social linkages, the greater is the repugnance. The experience of difference may vary according to the way in which one makes one's contacts with the alien: as fellow worker, employee, employer, customer, business man, neighbor or competitor.

Not what somebody does or doesn't do, but what he is expected to do, determines the attitude of the group towards him. If people know where you come from, the established opinion of what, in that case, your characteristics should be, will soon be discovered in the anticipated peculiarities.

The alien, therefore, is not only conspicuous as an individual because of his appearance and behavior, but also is objectional as a member of his group whose undesirable peculiarities, opinion is already fixated. He arouses still further resentment if he deviates from the customs and manners arbitrarily assigned to his group.

In the following sections the reader will find a presentation of what the writer thinks fit the topic in the limited time and space assigned to this paper.

Definitions of Alienation:

According to "Webster's" an alien is a "foreigner, belonging to another country, a stranger, a foreign born resident in a country whose language and cultural patterns are different from one's own, or an outsider who bears political allegiance to another country." Authors and writers differ in their definition of alienation. "Erich Fromm" perceives alienation as "awareness of oneself as a separate being, in both the intellectual and the effective sense." ¹ This means that alienation must be approached on two levels. In one sense, any physically mature person who has not achieved full consciousness is alienated. Alienation for Fromm, as indeed for most who apply the term, is separation, and therefore, alienation as experienced, is first of all loneliness and isolation.

ORGANIZATIONAL ALIENATION

By

DR. FAISAL F. MURRAR *

TABLE OF CONTENTS

Preface

- I. Introduction
Definition of Alienation
- II. Types of Alienation:
 - a. Dimensions and Intensity
 - b. Process and Stages
- III. Sources and Causes of Alienation:
 - a. In Society in General
 - b. In the Organization
- IV. The Alien in Society and Organizational Groups:
 - a. The Alienated Owner
 - b. The Alienated Manager.
 - c. The Alienated Worker.
- V. Effect of Organizational Environment
- VI. Socially Relevant Consequences of Alienation in Work.
- VII. Solutions for Alienation:
 - a. Alienation and Social Adaptation
 - b. Alienation and Social Integration.

ORGANIZATIONAL ALIENATION

(SUMMARY)

Writing about a topic as alienation one has to present in a comprehensive manner what one feels to be a satisfactory analysis of this concept from different angles. Thus the approach adopted in this paper, although pretty much descriptive, yet it can give the reader a somewhat clearer picture of the dimensions of alienation. There is a lot that has to be said about alienation and it will be beyond the scope of a short article to present fully all the different ideas and analytical studies that touched this topic. And as usual, an article of this sort is but the first step that the writer takes in forming a well developed idea about such an important concept in individuals' behavior either in big communities, developed or under-developed, or in small organizational groups at work.

* Faculty of Economics and Commerce, University of Jordan.

SUBSCRIPTIONS

In Kuwait :	KD. —.750
In Arab World :	KD. 1.—
Others :	KD. 2.—
Student Rate :	KD. —.500

Opinions expressed in this journal are solely of their authors and do not reflect the journal opinions.

CONTENTS

DR. FAISAL F. MURRAR

Organizational Alienation

Solayman Al-Qudsi & Marwan Masri

Utilizing the Middle Eastern Petro-Money :

Alternatives and Prospects.

Dr. M. Bastami Mansour

Organizational Purchasing: Its Objectives'

Activities and Factors Related to the Selection of Sources of Supply



Kuwait University

**Journal
of
Social Science**

Faculty of Commerce, Economics and Political Science.

No. 2 Third Year December 1975

Journal of Social Science , Faculty of Commerce ,
Economics , and Political Science ,
Box 5486 Kuwait



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Faculty of Commerce, Economics and Political Science

Organizational Alienation

Dr. Faisal F. Murrar

Utilizig the Middle Eastern Petro-Money

Alternatives and Prospects

Solayman Al-Qudsi & Marwan Masri

Organizational Purchasing: Its Objectives'

Activities and Factors Related to the Selection of Sources of Supply

Dr. M. Bastami Mansour

No. 2 Third Year December 1975